قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية

2009-1948

The influence of the Palestinian refugee question on Palestinian-Jordanian relations 1948-2009

إعداد

ياسمين عبد القادر صالح أبو عمر

إشراف

د. سمير عوض

2010

قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية

2009-1948

The influence of the Palestinian refugee question on Palestinian-Jordanian relations

إعداد

ياسمين عبد القادر صالح أبو عمر

تاريخ مناقشة الرسالة: 2010/5/6

إشراف

د. سمير عوض – رئيساً

د.عبد الرحمن الحاج – عضواً

د.أحمد أبو دية – عضواً

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت/فلسطين"

قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية
2009-1948

إعداد
ياسمين عبد القادر صالح أبو عمر

تاريخ مناقشة الرسالة:

اللجنة المشرفة	التوقيع
د.سمير عوض	.....
د.عبد الرحمن الحاج	.....
د.أحمد أبو دية	.....

الإهداء

كم هو رائع ان يرى الانسان نتائج عمله الدؤوب الذي قام به و توصل من خلاله الى القضايا التي بحث عنها طويلا لكي يصوغها في رسالة والتي يتمنى ان تصل الى اكبر عدد ممكن من الناس

فانه ليسعدني ان اهدي هذا الجهد ,,,

الى من لم يتفانى يوما بان يقدم كافة الجهد والوقت في تربيتي، والى من ساندني على طول الطريق وعلمني ان اكون دائماً قوية ,اليك يا ابي يا قدوتي الاولى اليك كل ما املك و ما لا املك

الى من انارت دربي بشموع الحب و الحنان و لم تتوقف عن العطاء ,اليك يا امي يا من افديك بروحي ابعث لك كل الحب و الحنان

اليكم وحدكم اكتب و اقرأ و املأ دفاتري بالعلم حتى تكون رؤوسكم مرفوعة عالياً افتخاراً بي

الى من وقف بجانبي على طول الطريق الى الرجل المعطاء الى زوجي رفيق دربي

الى من علموني معنى السعادة الى اخوتي ورود و صالح بسمة حياتي

الى كل اقاربي و اصدقائي الذين وقفوا بجانبي

وفي مسك الختام اهدي رسالتي الى جميع اساتذتي الذين علموني و اعانوني بتوجيهات عظيمة ولولاهم لما انتهى بحثي بافضل صورة

واخيرا الى كل الفلسطينيين والاردنيين الذين يروا باننا شعب واحد

الفهرس

الفصل الأول:تمهيد

المقدمة.....ص 1
أهمية وهدف الدراسة.....ص 4
الإطار النظري.....ص 5
منهج الدراسة.....ص 6
مشكلات البحث.....ص 7
الفرضية.....ص 9
مراجعة الأدبيات.....ص 10
الصعوبات.....ص 19
المحتويات.....ص 19

الفصل الثاني: العلاقات الأردنية الفلسطينية.....ص21

- المبحث الأول:تأسيس إمارة شرق الأردن.....**ص24**
- المبحث الثاني:حرب 1948 وتأثيرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية.....**ص32**
- المبحث الثالث: تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها مع الأردن حتى1988.....**ص42**

الفصل الثالث: اللاجئين الفلسطينيين ص58

- المبحث الأول:اللاجئون في الأردن (الحقوق والواجبات).....**ص66**
- المبحث الثاني:علاقة الشعبين ومخاوفهما.....**ص84**
- المبحث الثالث:سياسة الملك عبدالله تجاه اللاجئين.....**ص96**

الفصل الرابع: المواقف الإقليمية والدولية من مشاريع حل قضية اللاجئين.....ص113

- المبحث الأول:الموقف الفلسطيني والموقف العربي.....**ص131**
- المبحث الثاني:الموقف الإسرائيلي والموقف الدولي.....**ص140**
- المبحث الثالث:اتفاقيات السلام وردود الفعل عليها.....**ص148**

الفصل الخامس: سيناريوهات المستقبل.....ص159

- المبحث الأول:سيناريو التعاون والانفصال.....**ص161**
- المبحث الثاني:الوطن البديل.....**ص173**
- المبحث الثالث:فكرة ومشروع الكونفدرالية.....**ص184**

الخاتمة.....ص199

المصادر والمراجع.....ص 203

ملخص الدراسة

تضمنت الدراسة عدة فصول تتحدث عن قضية اللاجئين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية بدءاً من العلاقات التاريخية التي جمعت الأردن وفلسطين، إلى السيناريوهات المستقبلية لهذه العلاقة، مروراً بعدة أحداث تاريخية والحروب ضد إسرائيل كحرب 48 وحرب 67، التي كانت السبب المباشر لتهجير أعداد هائلة من الفلسطينيين من بلدهم، وتحويلهم من مواطنين إلى" لاجئين " في الدول المستقبلة. وقد ركزت الدراسة على دولة الأردن لأنها من أكثر الدول التي أخذت نصيبها من أعداد اللاجئين، وذلك لأسباب تاريخية، وقومية، وحتى عائلية، جمعت بين الشعبين الأردني والفلسطيني.

احتوت الدراسة لمحة عن تفاوت العلاقات الأردنية الفلسطينية، مروراً بحالات تعاون ومحبة كحرب الكرامة، إلى حالات توتر وشكوك كأيلول الأسود. ثم تعرضت الدراسة لحالة اللاجئين في الأردن وعلاقتهم مع الشعب الأردني والعائلة المالكة، وكيفية انتشار الشكوك وتدهور الثقة بين الطرفين لفترة من الزمن، حتى تم الإدراك أن كل هذه الشكوك والانفصال ليس من مصلحة الطرفين، وخصوصاً أن مصالحهم مشتركة.

أوضحت الدراسة المواقف الدولية والعربية، وأيضاً الفلسطينية والإسرائيلية حول قضية اللاجئين، وكيف أن عدم حلها لن يؤدي إلى انتشار السلام على الساحة، بل سيزيد من التوتر وخصوصا ان اسرائيل رافضة لتطبيق قرارات الامم المتحدة ،اضافة الى التلميحات حول الوطن البديل,مبينة الدراسة ردود الفعل الاردنيين و الفلسطينيين حول هذه المشاريع المستقبلية وكيفية العمل معاً للتخلص من تطبيق مثل تلك المشاريع على

ارض الواقع,مع ذكر ان التعاون و الاتحاد ضمن مشروع كونفدرالية قد يشكل قــوة ردع لمثل تلك المشاريع.

فتحدث الباحث عن ازمة الثقة والمخاوف ووضح انها مبنية على اوهام ليس لهــا اساس من الصحة لان هناك اطراف خارجية تدعمها من اجل عرقلة المــساعي الداعيــة للوصول الى حل نهائي للقضية الفلسطينية وخاصة في امور المتعلقة باللاجئين, فالمخاوف الحقيقية ليست بين الأردن وفلسطين، أو بين الشعبين، لأن كلاهما يريدان التمسك بحقوق اللاجئين و تحقيق دولة فلسطينية مستقلة استقلالاً تاماً. فالجيل الجديد قد أصــبح واعيــاً بشكل كبير لهذا الأمر، فقد أصبح الشعبان في الأردن في قمة الاندماج والتعاون تــاركين المخاوف والشكوك وراءهما، لأنها كلها من صــنع أنــاس لا ينتمــون لا لــلأردن ولا لفلسطين، ولو كان هناك بعض التوترات في العلاقات فإنها تعتبر بمثابة أي توتر يمر به شعب واحد في دولة واحدة. ومهما حدث، فإن الكيانين كانا كياناً واحداً قبل التقسيم، وأن الشعبين هما اقرب بان يكونوا الى شعب واحد ينتمي إلى أسرة واحدة، وإنه لــيس مــن السهولة أن تفصلهما هذه الأحداث.

كما أن الدراسة عن طريق المنهج الوصــفي و التحليلــي اســتطاعت توضــيح العلاقات المستقبلية بين الأردن وفلسطين، وان من المرشح ان تكون علاقة تعاون وإخاء فيما بينهم،وانه مرشح قيام كونفدرالية بين الاردن و فلسطين في حال قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سياة على اراضي 67، فالشعبين يدركوا بأن أي انفصال أو عدم ثقة بينهما لن يساعد في حل قضية الفلسطينية ولن يصب إلا في مصلحة إسرائيل

Abstract

The research included several chapters that describe the refugees issue and its impact on the Jordanian-Palestinian relations, the historical ties between the two countries, the future scenarios for this relationship, and a number of historical events and wars against Israel such as the wars in 1948 and 1967. These wars were the main reason of the Palestinians displacement in large numbers who became refugees in the receiving countries. The study focused on Jordan since it received large number of those refugees due to historical, national, and even family reasons; hence it was natural for most of the Palestinian refugees to seek refuge in Jordan.

The research presented an overview of the different kinds of Palestinian Jordanian relationships; pleasant and cooperative as it was the case during the Al-Karameh war, while suspicious and tensed as it was during Black September clashes. The research went on to analyze the status of the Palestinian refugees in Jordan and their relationship with the Jordanian Royal family and the Jordanian people, in addition to the uncertainty and the deterioration of trust between the two people for a period of time. The research also described how the two people understood that doubts and separation will not serve their common interests, and that they are two peoples who belong to one family, therefore their real doubts should be directed at the Israeli plans which still reject the implementation of the United Nations resolutions that call for the Palestinians' right of return. The research elaborated on the international and Arab attitudes, as well as the

Palestinian and Israeli positions pertaining to the refugee issue, and if not solved it will lead to the absence of peace. Moreover the Israeli statements and implementations related to the alternative homeland will result in intensifying the tension in the region.

Therefore, it was concluded that the real fears are not between Jordan and Palestine or their peoples since both of them are calling for the implementation of the right of return, and the realization of the independent Palestinian state. The tension between the two peoples is normal and can be considered as a tension among one people in any country. The two entities were one before the partition, and the two people are one that belongs to one family. Passing events will not separate them, while it is anticipated that the future relations between Jordan and Palestine will be a relationship of cooperation and fraternity especially that they realized that any separation or lack of confidence among them will only serve the interests of Israel.

The research shows that the new generation has become greatly aware of this, and currently the two peoples in Jordan are at the top of their integration and cooperation leaving the fears and doubts behind them, because they believe that those negative perceptions are all stirred by those who do not belong to neither Jordan nor to Palestine, and they are seeking to achieve their own interests only. The research emphasized on the historical ties and strong relationships between the two peoples, and that some tension will not affect the two countries or its' peoples; on the contrary, the Palestinian-Jordanian relations are moving towards prosperity, development and cooperation.

قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية

المقدمة:

تميزت العلاقات الأردنية – الفلسطينية بتداخل وتشابك معقدين في عدة نواحي، سواء كانت اجتماعية وسياسية واقتصادية أو حتى جغرافية. فالعلاقات الأردنية الفلسطينية لها جذور عميقة وتاريخية تعود في القدم إلى ما كان يسمى ببلاد الشام. فالأردن وفلسطين كانا جزءاً من كيان واحد، شكّل القسم الجنوبي من هذه الأرض (بلاد الشام)، والتي عرفت بسوريا الكبرى ما بعد الحرب العالمية الأولى (حتى نهاية الحكم العثماني)، إلى أن جاء الاستعمار (الانتداب البريطاني) وقسم البلاد العربية، ووضع الحدود بين دول بلاد الشام التي كانت دولة واحدة و شعباً واحداً يجمعهم العادات والتقاليد واللغة، في تلك الفترة بدأت المنظمات الصهيونية بالتوغل داخل أراضي فلسطين، واحتلت في عام 1948 جزءاً كبيراً من المناطق الفلسطينية، وبعدها جاءت حرب 1967 والتي بدورها أدت إلى خسائر جديدة من أراضي فلسطين.

أدت النكبة في عام 48 والنكسة في عام 67 إلى إحداث تغييرات من جميع النواحي والأصعدة في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، إذ تسببت هذه الحروب في لجوء أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الدول العربية، وبالأخص إلى الأردن بسبب الحدود المجاورة والتاريخ الذي جمع بين الشعبين، إلى جانب سبب رئيسي آخر ،وهو أنه حين احتلت الضفة الغربية عام 1967 من قبل الإسرائيليين والتي كانت أصلا تحت السيطرة الأردنية والحكم الأردني، كانت بمثابة جزء من الأراضي الأردنية، كما كان سكانها الفلسطينيون يحملون الجنسية

الأردنية أيضا، مما سهل انتقالهم وإقامتهم في الأردن بدون عوائق سياسية، أي كما ينتقل أي مواطن داخل بلده من مدينة إلى أخرى.

لذلك، أصبح من الصعب، عند الحديث عن الأردن، إغفال القضية الفلسطينية. فهي قضية عربية تخص العرب بشكل عام، وتخص الأردن بشكل خاص، وذلك بحكم العلاقات التاريخية والجغرافية التي جمعت الشعبين، لأن نسبة كبيرة من الفلسطينيين قد استقروا وعاشوا في الأردن، فأثر ذلك على العلاقات السياسية والاجتماعية. فبدأت قضية اللاجئين بالتشكل، وبات السؤال في كيفية التعامل معها، خصوصا في ظل المشاريع الإسرائيلية التي تتحدث عن (الوطن البديل)، وقضية الانتماء، وقضية المواطنة، وحق تقرير المصير (حق العودة)، كلها أمور أثرت في جوهر العلاقات الأردنية – الفلسطينية سواء أكان تأثيراً سلبياً أم ايجابياً.

عملياً، تطور شكل العلاقات الأردنية – الفلسطينية تبعاً لتطورات سياسية أو أحداث كبرى، فالتحولات التي حصلت على الساحة بعد انتهاء وحدة بلاد الشام وفرض الانتداب البريطاني، الذي سمح، بدوره، لأعداد هائلة من اليهود دخول فلسطين واحتلال أراضيها في عام 48 ما عدا الضفة الغربية، التي شكلت نقطة أساسية في العلاقات الأردنية – الفلسطينية خصوصاً في سنة 1950 (وحدة الضفتين)، وإعطاء الجنسية الأردنية لكثير من الفلسطينيين، مع بقاء حالة تخوف عند العرب (من أن تحتل إسرائيل الضفة الغربية إذا ما تخلت الأردن عن تحمل مسؤوليتها هناك، ومن ناحية أخرى التخوف من خسارة حق العودة). أما بالنسبة للأردنيين، فقد حصل هناك تغييرات ديمغرافية واجتماعية، وظهرت مخاوف جديدة مثل فكرة الوطن البديل، وأيضا برزت مخاوف اخرى من كلا الطرفين، حول الانتماء والمواطنة،

مروراً، بعدها، بحرب 67 (النكسة) التي شكلت نقطة خلاف حول من الذي يملك الشرعية في تمثيل الفلسطينيين، وخصوصاً بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964 وانطلاق الثورة الفلسطينية آنذاك، وتولي ياسر عرفات رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وما حدث من توتر وسوء فهم بين قيادة الشعبين، مما جعل موقف الأردن يميل نحو فك الارتباط الذي دام فترة من الزمن حتى العام (1988). وفي أعقاب معركة الكرامة 1968، وأحداث أيلول الأسود 1970، و حصول منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر الرباط 1974/11/26 على الاعتراف بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وانفصال الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني في المفاوضات ،كلها عوامل ادت الى تراوح العلاقة بين الطرفين من الإيجابي إلى السلبي، أو العكس، فالعلاقة لم تكن ثابتة على مبادئ محددة، بل كانت علاقة توتر وعدم ثقة بين الطرفين. (وخصوصاً بعد عملية السلام التي عقدت بين الأردن وإسرائيل/فلسطين وإسرائيل على حدة، اضافة الى قضية اللاجئين التي تلعب إسرائيل دوراً فيها، ومع بقاء قضية اللاجئين على الساحة ستبقى العلاقات الأردنية والفلسطينية تمر بتجاذب وتوتر وصدمات في مراحل مختلفة.

ومن هذا المنطلق سيتناول الباحث في الرسالة، تذبذب العلاقات بين الأردن والفلسطينيين منذ تأسيس الاولى ، مرورا بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بها على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبحث حق العودة وتقرير المصير، والمواطنة، إلى التنبؤ بمستقبل هذه العلاقة، وتناول المشاريع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، ورؤية كل منهما لهذا المشروع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من إسهامها في تشكيل صورة حول العلاقات الأردنية الفلسطينية بشكل عام، وكيفية تأثير قضية اللاجئين على هذه العلاقة بشكل خاص، وخصوصاً أن هذه القضية ما زالت على الساحة، ومرتبطة بالعلاقات الأردنية الفلسطينية بشكل كبير. ومع طرح مشاريع مثل الكونفدرالية على الساحة، ظهرت مجموعة من التحاليل المختلفة حول طبيعة العلاقة الأردنية –الفلسطينية، وإلى أين ستؤول مثل هذه العلاقة؟

ستساعد هذه الدراسة في فهم أبعاد تلك العلاقة بالماضي، ورسم تصور لها في المستقبل، خصوصاً أن الأردن جاء ليلعب دوراً جديداً عبر مشروع الكونفدرالية. وتوضح الدراسة مستقبل العلاقة السياسية بين البلدين، مع الأخذ بعين الاعتبار علاقة الشعبين، وتوجهاتهما أيضا حول موضوع اللاجئين.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توفير إسهام جدّي حقيقي في مجال الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة الأردنية –الفلسطينية فيما يتعلق بقضية اللاجئين، وما ينبني عليها، اضافة الى الكشف عن هذه العلاقة، وما ينتظرها، وما مدى تأثير قضية اللاجئين عليها.

كما تسعى هذه الدراسة إلى بناء استنتاجات أو نتائج استناداً إلى المراجع والتحاليل المختارة بدقة، والعائدة إلى عدد من المفكرين والسياسيين المتتبعين لهذه القضية، والمتعمقين بهذا المجال.

الإطار النظري:

يتسق الإطار النظري للبحث ومحتوى أحد المفاهيم المركزية في البنيوية التكوينية وهو الهابيتوس، بوصفه منهج ذات محتوى ثقافي وظيفته إعادة إنتاج الصراع الطبقي بل وتكريسه عبر المحتوى الثقافي. بمعنى أن التمايز الاجتماعي لا يقع بالضرورة ولا يمكن رؤيته فقط في نطاق الرأسمال الاقتصادي كمدى حيوي، بل في نطاق الرأسمال الثقافي (الهابيتوس) الذي يسعى إلى تكريس التمايز، وإعادة إنتاج الطبقات لا شعوريا. لهذا فهو يتسم بالعنف الرمزي تماما مثلما هو الرأسمال الاقتصادي الذي يتسم هو الآخر بعنف مادي، أي لا شعوريا تترسخ مفاهيم التمايز،فيشترك البنيويون في المفهوم المعرفي والموضعي المتداخل للعملية، حيث يروى ان "الهوية" عبارة عن اهتمامات ومهمة وحيوية للتفاعل، وليس سلوكاً منطقياً ،فيكون أفراد الشعب فيه بعيدين عن بعضهم البعض. وحسب الكسندر ويندت، فالهوية هي أسس الاهتمامات فالأطراف ليس لهم حقائب او ملفات من الاهتمامات ينفذونها بشكل تستقل عن السياق الاجتماعي، بل بدلا من ذلك يعرفون اهتماماتهم وفق عملية تعريف المواقف. فعند تبلور هويات مختلفة تضمن مواقف وافكاراً متعددة فتصبح العلاقة إما تنافسية، اهتمام بالمكاسب النسبية، أو علاقة فردية، اهتمام بالمكاسب المطلقة، أو علاقة تعاونية تبني سلوكاً مؤيداً اجتماعياً.

وهذا الذي حصل مع الأردنيين والفلسطينيين، فترسخت مفاهيم ثقافية مختلفة ومواقف وآراء متعددة أدت إلى تكوين فروقات، فأصبح كلا الطرفين يسعى لإثبات شخصيته ومواقفه وآرائه المختلفة، فتكون الصراع الطبقي وازداد التمايز بشكل عفوي حتى أصبح الشعبان يحملان هويتين مختلفتين، ورغم ان العلاقة بينهم مرت بجوانب

صراع الا انه يمكن اعتبار الشعبين الفلسطيني والاردني اقرب مما يكونوا الى شعب واحد وخصوصا ان اكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين موجود بالاردن فهم لديهم مصالح مشتركة ، فالشعبين جمعهم ماضي واحد يضم نماذج من التعاون و الاخوة ، ولديهم مصير واحد فهم اصبحوا مدركين ان التعاون هو الوسيلة الاساسية لمواجهة المشاريع المستقبلية التي تخطط لها اسرائيل على حساب الطرفان،كفكرة خلق وطن بديل للفلسطينين في الاردن.

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج، أولاً: استخدام المنهج التاريخي للتحدث عن العلاقات التاريخية ما بين الشعبين منذ العام 1936، والتحدث عن سلسلة الأحداث السياسية بين الأردن وفلسطين، مع تتبع موضوع اللاجئين وتأثيره على هذه العلاقة منذ العام 1948، ووحدة الضفتين وفك الارتباط والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وستستخدم الدراسة أيضاً المنهج الوصفي.موضحة تطورات العلاقة الفلسطينية الأردنية بناءً على ربط الأحداث السابقة والأحداث الحالية، والخروج بتصور مستقبلي حول مستقبل العلاقات الأردنية – الفلسطينية في ظل قضية اللاجئين ومشاريع الكونفدرالية مع توضيح علاقة (القادة والشعب الأردني) مع (القادة والشعب الفلسطيني) من ناحية سياسية واجتماعية حول قضية اللاجئين، وما مدى تأثير الاتفاقيات في أبعاد حل للقضية وإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير، وما ينتج عن حق العودة، أو الحق في

التجنس بالجنسية الأردنية، والإقامة في الأردن مع حق تعويض من قبل إسرائيل، وغيرها من القضايا.

مشكلة البحث (الإشكالية):- أزمة الثقة والمخاوف –

تعتبر "قضية اللاجئين" ورقة سياسية خطيرة قد يتم استعمالها من قبل جهات خارجية من أجل الضغط على أحد الطرفين، الأردني أو الفلسطيني، أو كلاهما معا، لتمرير وفرض أجندة تتضمن مشاريع مشبوهة مخطط لها مسبقا، وتكون على حساب أحد الطرفين، بينما المستفيد الأكبر منها هو إسرائيل. **ومن هنا، نشأت أزمة ثقة ومخاوف عند كلا الطرفين.**

لذلك، تحاول الدراسة معالجة إشكالية العلاقة الأردنية –الفلسطينية في ظل تأثير قضية اللاجئين. وسيتم دراسة هذه العلاقة باتجاهين مختلفين:-

1. الاتجاه الأول الذي يضم فترات الخلاف والتوتر التي سيطرت عليها "**أزمة الثقة والمخاوف**".
2. والاتجاه الثاني الذي سيتناول فترة التقارب والتقاء الأهداف والمصالح المشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين، وتأثير العامل الخارجي الذي لعب دوراً أساسياً في هذه العلاقة.

من هنا، نواجه إشكاليات متشعبة تتمثل في الأسئلة التالية:

- ما مدى تأثير القرار السياسي المتعلق بوحدة الضفتين على المصالح الأردنية والفلسطينية؟ وهل ستكون لمصلحة طرف على حساب طرف آخر؟
- ما مدى تأثير وحدة الضفتين على الهوية الفلسطينية للاجئين ؟ وهل الوحدة سبب في شعور اللاجئين بذوبان هويتهم الفلسطينية داخل الوحدة، وتأخير حقهم في العودة؟
- ما مدى تأثير اللاجئين الفلسطينيين في الاردن على العلاقات السياسية والاجتماعية بين الأردن وفلسطين؟
- هل يشكل وجود اللاجئين في الأردن إشكالية في سياسة النظام الأردني؟
- ما هي السيناريوهات المتوقعة لتعامل الأردن مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؟
- ما هي المواقف الأردنية الداخلية بخصوص إنشاء كونفدرالية مع فلسطين، وكيفية تأثير هذا المشروع على الأردنيين والفلسطينيين اللاجئين في الأردن، والفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين؟
- ما مدى ارتباط قضية اللاجئين في الأردن بالمواقف والقرارات والمخططات التي تعرضها إسرائيل والمجتمع الدولي؟
- لماذا يوجد تخوفات وهواجس عند كلا الشعبين حول مشروع الكونفدرالية ؟

- وأخيراً، وهو الأهم: هل أزمة الثقة والمخاوف بين اللاجئين و الاردنيين مبنية على حقائق وأسس واضحة؟ أم أنها أوهام وشطحات لا أساس لها من الصحة، بل تعززها أطراف خارجية من أجل عرقلة المساعي الداعية للوصول إلى الحل النهائي؟

الفرضية:

- إن الشعب الأردني والشعب الفلسطيني أصبحا أكثر وعيا لأهمية العلاقة ما بين الأردن وفلسطين، وأصبحا يروا بوضوح أن المخاوف الحقيقية لا تكمن بينهم بل هي تجاه إسرائيل وأعمالها ومخططاتها المستقبلية، فأدرك الشعبان بأن مصالحهما مشتركة،ويجب التعاون من اجل مواجهة مخططات اسرائيل.
- فتوضح التطورات التي حصلت بالمواقف الأردنية- الفلسطينية أن العلاقة بين الدولة الفلسطينية المستقلة في حال قيامها، والمملكة الأردنية الهاشمية ستكون علاقة تعاون وتكامل اقتصادي وسياسي واجتماعي و الموقف الأردني المعلن هو باتجاه إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة في العام 1967، وعودة اللاجئين إلى فلسطين. وإنه في حال تم ذلك، فإن الأردن ميال إلى الكونفدرالية.
- تعتبر الاردن اكثر الدول العربية التي اخذت نصيبها من اللاجئين , فوضع اللاجئين في الاردن احسن بكثير من اللاجئين في البلاد العربية ,ورغم حدوث بعض الحساسيات بين اللاجئين الفلسطينيين و الاردنيين الا انهم استطاعوا التعايش و الاندماج معا ,فوجود الاعداد الكبيرة من اللاجئين في الاردن اثر على سياستها الخارجية والداخلية فاصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من هذه السياسة,بالاضافة الى ادراك الشعبين انه يجب العمل معا لاسترجاع حقوق اللاجئين و تجنب مشاريع التوطين والتي لا تعود بالفائدة على كلا الطرفين.

مراجعة الأدبيات

هناك الكثير من الدراسات التي تتحدث عن العلاقات الفلسطينية الأردنية في مجـــالات متعددة ووجهات نظر مختلفة. وعلى الرغم من أن معظم الدراسات كان يطغـــى عليهـــا الجانب السياسي بشكل كبير إلا أنها تفتح المجال للتحليل والتفكير في هذه العلاقة، وفـــي كيفية تفاوتها وعدم استقرارها إذ تراوحت بين علاقة الارتباط والتعاون وعلاقة الانفصال والتعصب.

وذكرت الدراسة قضية اللاجئين كحالة أثرت على العلاقة الفلسطينية الأردنية. وعلـــى الرغم أنه يوجد كثير من المراجع حول قضية اللاجئين بشكل عام، إلا أن قضية اللاجئين في الأردن بشكل خاص، وكيفية تأثيرها على العلاقة بين الأردن وفلسطين مـــن ناحيـــة سياسية، لا زالت مراجعها أقل من حجم الإشكالية. إذ إن معظم الدراسات ركـــزت علـــى الجوانب الاقتصادية، وعلى جوانب نظرية حول أعداد اللاجئـــين فـــي الأردن، وكيفيـــة تقسيمهم في المخيمات والمدن، وعن الخدمات المتوفرة لهم، وما إلى ذلك مـــن النـــواحي المادية والإحصائية، كحجم الدعم التي تقدمه الأونروا والمملكة الأردنية لهؤلاء اللاجئين.

ومن هنا أكثر المراجع التي لفتت انتباهي حول هذا الموضوع:

- **كتاب "الأردن والفلسطينيون"** للأستاذ يزيد يوسف صايغ:

يهدف الكتاب إلى تقييم التاريخ الحديث للعلاقات الأردنية الفلسطينية وتحديد أنماطها عن طريق مراجعة العلاقة بين الدولتين، وإعطاء خلفية تاريخية حول الموضوع منذ استيعاب أعداد هائلة من الفلسطينيين بعد حرب العام 1948. إذ شكلت الأردن هنا علاقتهـــا مـــع

فلسطين على أساس علاقة عضوية، مروراً بوحدة الضفتين في العام 1950، وموضحاً آثار استيعاب الفلسطينيين على كلا الجانبين الأردني والفلسطيني من نواحي اجتماعية، وسياسية، واقتصادية.

وعن كيفية تقسيم الفلسطينيين من فلسطينيين مقيمين منذ 48 (اللاجئين) وفلسطينيين (نازحين) منذ 1967، وعلى الرغم أنه كان هناك سعي لنظام دمج الجماعات البشرية المتباينة ضمن مجتمع واحد، والذي نتج عنه اختلال عضوي بالتوازن الاجتماعي والسياسي لكل جماعة، وفي حين نرى أن مجمل اللاجئين اتجه (وخصوصاً في المخيمات) إلى القيام بأعمال تتطلب أدنى مستوى من المهارة والرأسمالية، كالعمال مثلاً، فإن نازحي الضفة الغربية أخذوا مراكز ووظائف في الخدمات والقطاعات الخاصة والحكومية بينما تمتعت مجموعة الفلسطينيين المقيمين قبل 48 بمستوى معيشة أعلى، وبقي الوضع لفترة حتى جاءت التحسينات على المستويات كافة، وتغير الوضع.

ويوضح الكتاب أيضا أن ميل الفلسطينيين كان نحو التمركز في القطاعات الخاصة، بينما اتجهت الجالية الشرقية الأردنية نحو الوظائف في القطاعات الحكومية، بينما كان من الصعب خلال السبعينات توظيف الفلسطينيين في القطاعات والوزارات الحكومية. وقدم الكاتب توضيحات حول موضوع الانتماء الذي شكل حساسيات كبيرة بين الفلسطينيين والأردنيين.

تطرق يزيد صايغ إلى نشأة فكرة كيان فلسطيني منفصل يمثل الشعب الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقاتها غير الثابتة مع الأردن. حيث امتازت العالاقة بطابع

المنافسة والصراع أحياناً، والتعاون أحياناً أخرى. وهذه مواقف كان مبعثها رفض الأردن، في البداية، لهذه الفكرة، خصوصاً أنه يعتبر الفلسطينيين اللاجئين إليه والحاصلين على الجنسية الأردنية، يعتبرهم مواطنيه، وهو الأحق بتمثيلهم. فشكلت قضية تمثيل الشعب الفلسطيني صراعاً بين الأردن وفلسطين، وظهرت فيما بعد، كما يوضح الكاتب، في الخطة الإسرائيلية بعد (الغزو الإسرائيلي للبنان في العام 1982، والذي أدى إلى تفكيك القاعدة الفلسطينيةو الذي عزز بدوره بإعادة الأردن إلى الساحة من أجل إيجاد طريقة لحل قضية فلسطين، وكان ذلك الحل حسب خطة وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون، والتي نصت على: "اعتبار الأردن هو الوطن الفلسطيني البديل". وبسبب مخاوف الملك حسين، آنذاك، حصل هنا التقارب بين الأردن وفلسطين.و يوضح الكتاب ذلك بـ "اتفاق عمان" في 11 فبراير 1985، والذي كان بمثابة جهد دبلوماسي مشترك وتشاور وثيق بين الملك حسين وياسر عرفات، وخصوصاً حول موضوع التمثيل. وقد تم تشكيل وفد مشترك للتفاوض على أسس تمثل قرار 242، وخطة ريغان التي تطرح نمطاً من الكونفدرالية للتعايش بين المملكة الأردنية والدولة الفلسطينية المستقبلية.

وعلى الرغم من ذلك، خلص رأي الكاتب بعد توضيح "عودة الصراع في العلاقة بين الجانبين" إلى أن التوتر مرشح للازدياد في العلاقات بين النظام الأردني والفلسطينيين. يعتبر هذا الكتاب دراسة مبسطة ومفيدة لأي قارئ، إذ يستطيع القارئ استخلاص أهم الأفكار والعلاقة بين الأردن وفلسطين.[1]

---

[1].صايغ،يزيد يوسف،(1987)،الاردن و الفلسطينيون،ط1، لندن:رياض الريس للكتب و النشر.

- **دراسة "الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير":**

هو كتاب مترجم للغة الانجليزية "still on vacation" للدكتور شريف كناعنة.

ويهدف كناعنة في دراسته إلى إثبات أن هناك خطة مدروسة ومحبوكة لطرد جميع الفلسطينيين من (الدولة اليهودية). تتحدث هذه الدراسة عن الأوضاع والأحداث التي جرت سنة1948. وعلى رغم أن كتابه لا يقدم الأجوبة النهائية لبعض ما يطرح من تساؤلات إلا أن كناعنة يتطرق في دراسته إلى مجموعة فرضيات مقنعة حول خطة ترحيل الفلسطينيين.

من الفصول التي أثارت اهتمام الباحث كان الفصل الثاني بعنوان "مخطط طمس وجه فلسطين العربي"، حيث يوضح أن عملية طمس معالم عروبة فلسطين والتهويد لم يكن في يوم وليلة، بل كان على مدار سنين، ومنذ ظهور البذور الأولى للصهيونية في أوروبا حتى يومنا هذا، وما زال مستمراً. ويوضح الدكتور شريف أن أبرز تلك السنوات كانت: 1858، 1920، 1948، 1967، هذه أبرز تواريخ الأحداث الأساسية التي ساعدت على التهويد وطمس المعالم الفلسطينية.

إن قانون الأراضي العثمانية 1858 الذي "سمح بموجبه بالملكية الخاصة وقضى بتسجيل الأراضي في دوائر الطابو بأسماء ملاك بصورة فردية" مهد ذلك إلى طرد وترحيل المزارعين المستأجرين في إقطاعيات واسعة تعود ملكيتها لملاك غائبين. فمن ناحية قانونية رحل هؤلاء المزارعين إلى جانب ضعف الدولة العثمانية الذي أدى إلى تدخل دول أوروبا بشؤونها بشكل كبير وزاد بالتالي عدد اليهود في فلسطين. ووضح

الدكتور أشهر قضايا بيع الأراضي في تلك الفترة وبين مدى تأثير وعد بلفور على زيادة الهجرة لأعداد هائلة من اليهود إلى فلسطين.

ويبين الكاتب أحداث حربي 48 و67، وما خلفتاه من تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الخارج، واحتلال إسرائيل لمعظم أراضي فلسطين. ويوضح الباحث أيضاً أنماط التهجير، ويقدم نماذج عنها. بما يوضح أن هذا التهجير مخطط له منذ زمن بعيد، فهو من المخططات والأيدولوجيا الصهيونية لتحقيق الهدف في وطن قومي لليهود تحت عنوان "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

وهذا الكتاب يدافع عن القضية الفلسطينية أمام العالم و خصوصا طبعته باللغة الانجليزية، موضحاً الظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، وأن هذه الخطة محبوكة بشكل جيد، وقد حققت المطلوب منها بل وأكثر.[1]

- **سلسلة دراسات "صامد الاقتصادي"**

نقض الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل (ج. أي . درابل) كتيب صغير تمحور حول فكرة وادعاءات إسرائيل لأطروحة "الوطن البديل" من خلال النظر إلى مرتكزات قانونية وشرعية للقناعة التي تبنتها إسرائيل، وهي أن العرب الفلسطينيين "يمارسون الآن بالفعل حق تقرير المصير في دولة خاصة بهم، ألا وهي الأردن". وعلى الرغم أنها أخذت أشكالا عدة من المنشورات، إلا أن الأطروحة تفتقر إلى أسس وقناعات شرعية.

[1].كنعانة,د.شر يف.(1992).الشتات الفلسطيني هجرة ام تهجير.ط1.القدس, مركز القدس, العالمي للدراسات الفلسطينية.

يركز الكاتب على عدة امور كلأردن، والانتداب، واتحاد الضفتين، وحكم الأردن في الضفة قبل مجيء الاحتلال الإسرائيلي عام1967، مروراً بتوضيحات عن الحركات الفلسطينية.

ويوضح الدكتور داربر أن إشارة إسرائيل حول (الوطن البديل) بدأت تظهر في الآونة الأخيرة على لسان المسئولين الإسرائيليين، فهو يوضح بعض مواقف السياسيين في هذا الموضوع، مثل مناحيم بيغن وشارون، ورأيهم حول هذا البرنامج. وتكمن أهمية الدراسة في تأكيد أن هذه الأطروحة هي باطلة استناداً إلى النواحي القانونية والتاريخية.[1]

- "**دراسة الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية**"، للدكتور سامي الخزندار:

يوجد أهمية كبيرة لهذه الدراسة إذ أن موضوع الكونفدرالية من المواضيع التي طرحت بين الأردن وفلسطين، وقوبلت نوعاً ما، بالقبول والموافقة من الجانبين، وأن هذا المشروع ما زال موجوداً ومطروحاً، ليس على الساحة في الوقت الحالي، لكنه وضع جانبا حتى يأتي الوقت المناسب لطرحه فوق الطاولة.

كذلك، فإن الكتاب يتضمن ناحية دراسية نظرية حول مفهوم الكونفدرالية، ويشرح بعدها ما هي الاقتراحات لقيام كونفدرالية بين الأردن وفلسطين، وما هو الخيار الكونفدرالي برؤية أردنية وبرؤية فلسطينية، إذ يتضمن خطاب الملك حسين والملك عبد الله حول هذا الموضوع، وموقف المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر 1983. ويناقش

[1].دراير,ج.أي.(1985).نقض الاطروحة الاسرائيلية حول الوطن البديل.ط1.عمان:دار الكرمل للدراسات و النشر و التوزيع ودار صامد للدراسات و النشر.

الدكتور سامي كيفية تحقيق مشروع الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين دون أن يكون هذا المشروع هدفاً إسرائيليا في مصادرة حق الفلسطينيين، أي هل من الممكن تحقيق هذا المشروع بما يتضمن المصلحة الأردنية والفلسطينية معاً.

يوضح د. سامي أنه لا يوجد هناك مبدأ تناقض بنيوي بين الطرفين الأردني والفلسطيني يمنع قيام خيار الكونفدرالية كشكل نهائي للقضية الفلسطينية،بغض النظر عن بعض التحديات لهذا المشروع الا انه يوجد لديه كثير من المقومات التي تساعده في تحقيقه على أرض الواقع.

مع اخذ بعين الاعتبار الإشكالية التي وضعها الكاتب ,بان الخيار الكونفدرالي هو خيار من الممكن أن يطبق بعد قيام دولة فلسطينية، أي انه في حالة عدم وجود دولة فلسطينية، فلن يكون هناك لخيار الكونفدرالية مكان، وسيظل ليس مرغوباً فيه، وخصوصاً من قبل الفلسطينيين، باعتبار أن هذا الخيار سيؤدي إلى ضياع حقوقهم.

تؤكد الدراسة أنه يجب أن يعزز خيار الكونفدرالية ومكاسبه السياسة والاقتصادية ببعد ثقافي وأيديولوجي و اجتماعي، يتكافأ بدرجة كبيرة مع تلك المكاسب والمصالح المشتركة، خصوصاً أن العلاقة بين الأردن وفلسطين دائمة التقلب. ويجب ترسيخ العلاقة بين الشعبين، ويجب أيضاً إعطاء الحق في إمكانية تعدد الولاءات. أي انه يجب في خيار الكونفدرالية أن تضمن الدولة حقها في أن تحافظ على طبائعها وخصائصها المحلية من جهة، ومن جهة أخرى أن تدعم وترسخ العلاقة الوحدوية بين الطرفين في نفس الوقت.

ويتناول الكاتب عرضا لنماذج قيام الكونفدرالية، وكيف اختلاف هـذه حـسب إنـشاء الدولة الفلسطينية. فمن الممكن أن تكون دولة فلسطينية كاملة السيادة، ناقصة الـسيادة، أو مستقلة. وعلى أساسها تختلف الخيارات حول إنشاء الكونفدرالية، فكل خيار له إيجابياتـه وسلبياته.

ولا تغفل هذه الدراسة توضيح المصالح المشتركة أو المنازعات والـصراعات بـين الأردن وفلسطين في حال قيام الكونفدرالية.[1]

- "**دراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية إلى أين؟**"، للأستاذ خليل الشقاقي:

ساعدت هذه الدراسة الباحث كثيراً في الفصل الأخير. حيث تناول المؤلف سيناريوهات مستقبلية بين فلسطين والأردن، واستهدفت تحديد ديناميكية العمل في المحـور الأردنـي الفلسطيني من ناحية سياسية استراتيجية في سياق العملية السلمية العربية – الإسـرائيلية، وتقديم إطار لتقييم الاحتمالات المستقبلية والخيارات المتاحة.

يقدم هذا الكتاب لمحة تاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية والتي من خلالهـا يمكـن القيام بأجندة حول المستقبل بين الدولتين. وقد قام المشاركون في هذه الدراسة على توجيه جهودهم لصياغة أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات الأردنيـة – الفلـسطينية مستندين على المواد التي جمعوها، وهي سيناريو الانحراف، سيناريو التقاسم الـوظيفي، سيناريو الانفصال، سيناريو التعاون. وشرح المؤلف جميع هذه السيناريوهات موضـحاً

[1].الخزندار,د.سامي.(2000).الكونفدرالية و التسوية النهائي للقضية الفلسطينية.ط2.الاردن: دار الفارس للنشر و التوزيع.

الإيجابيات والسلبيات التي ستنعكس على كل من الأردن وفلسطين دون إغفال بعض المواضيع مثل الديمغرافية السياسية واللاجئين.

تحتل قضية اللاجئين مكانة واسعه في العلاقات المستقبلية، فأي سيناريو تم اتباعه سيكون له التأثير الكبير على اللاجئ الفلسطيني في الأردن، وستبقى هناك روابط نفسية وعائلية ومادية بين الشعبين الأردني والفلسطيني متعايشة مع مجموعة من الشكوك. ووضح المؤلف كيف أن إسرائيل، والأردن، وفلسطين يشكلون مثلثاً من الاعتمادية المتبادلة والمساحة الاستراتيجية الواحدة. لذلك، فإن أية تطورات في إحداها سيكون لها بالتأكيد صدى في الآخرين.

فهذه الدراسة هدفت إلى إعطاء المزيد من التفكير البناء لدى الفلسطينيين والأردنيين، والبعد عن عدم الثقة والتنافس الذين من الممكن أن يؤديا إلى انجراف. وإنه من الأفضل أن تتبع الدولتين سيناريو التعاون المتبادل بوجود مصالح مشتركة تدعو إلى الاستقرار المستقبلي لكلا الطرفين.

تمثل هذه السيناريوهات تنبؤات وضعها الدارسون من أجل رفع هذا النقاش إلى مستوى جديد، لتوضح بشكل أكبر الكيفية التي يمكن فيها التعاون الأردني – الفلسطيني من خلال أن يطبق مجموعة ترتيبات حول التجارة، والسياسة، والحريات، وقضايا جوازات السفر، وحقوق الإقامة وغيرها. أي سيكون هدف الدراسة تحديد الخيارات المتاحة لاختيار ما هو أفضل.[1]

---

[1].الحمارنة,مصطفى وخليل الشقاقي وروزماري هويلس.(1988).العلاقات الاردنية الفلسطينية:الى اين؟اربع سيناريوهات للمستقبل.ط2.عمان:مركز الدراسات الاستراتيجية.

الصعوبات:

لم تتوفرهناك مراجع تحليلية حول العلاقات الأردنية الفلسطينية المستقبلية، مقابل كثرة المراجع حول العلاقات التاريخية, فلم يغلب كثيراً على هذه المراجع الطـــابع التحليلـــي. وغلب على أكثرها الطابع التاريخي والوصفي, إضافة إلى كثرة المراجـــع التـــي كانـــت تتصف بعدم الموضوعية.

فبذل الباحث الجهد لايجاد مراجع موضوعية,لا تميل لطرف معين,فتميزت الدراسة عن الدراسات السابقة بان غلب عليها الطابع التحليلـــي و الوصـــفي مـــن خـــلال الخـــروج باستنتاجات وفرضيات التي تتعلق باللاجئين و اثرها على العلاقات الاردنية الفلـــسطينية دون انحياز لطرف معين .

المحتويات:

تضمنت الرسالة أربعة فصول وثلاثة مباحث لكل فصل بعد الفصل الاول التمهيدي .

الفصل الثاني؛ يتضمن الفصل الثاني الأحداث التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية، وتوضيح ان الاردن و فلسطين كانا ضمن ما يعرف ببلاد الشام قبل مجئ الاستعمار و تقسيمه لبلاد الشام، وكيفية دخول فلسطين في وعد بلفور ، وعلى أساسها احتلال فلسطين من قبل إسرائيل وطرد وتهجبير الفلسطينيين خلال معركتي 48 و67، مع ذكر إنشاء إمارة شرق الأردن، وبعد فترة إنشاء كيان فلسطيني تمثل بقيام منظمة التحرير، وعلاقتهم معاً، مرورا بمراحل تعاون، كوحدة الضفتين، ومعركة الكرامة، إلى علاقات صراع تمثلت في حرب أيلول الأسود والخلافات حول التمثيل الشرعي للفلسطينيين.

الفصل الثالث؛ تضمن هذا الفصل لمحة عن اللاجئين بشكل عام، وكيفية تحول الفلسطيني من مواطن إلى لاجئ، وتوضيح التعريفات التي عرف بها اللاجئ، ومواقف بسيطة حول التنديد بنتائج الحرب 48، وتوضيح أحوال اللاجئين بعد لجوئهم إلى الدول العربية، وخاصة إلى الأردن. يبين الفصل أحوال اللاجئين في الأردن في كافة الجوانب، ويركز على الجانب الاجتماعي وعلاقته مع الشعب الاردني، إضافة إلى توضيح العلاقات بين الشعبين، سواء كانت علاقات يسيطر عليها الخوف وعدم الثقة، أو يسيطر عليها شعور التعاون والأسرة الواحدة، إضافة إلى توضيح موقف الملك عبدالله تجاه اللاجئين، مع ذكر سياسة الملوك السابقين.

الفصل الرابع؛ يتحدث عن المقترحات حول حل قضية اللاجئين، ويوضح مواقف الدول العربية والأجنبية حول هذه الاقتراحات. مرورا بإصرار إسرائيل على عدم الاعتراف بحق العودة، يقابلها إصرار الفلسطينيين بعدم الموافقة على أي حل لا يضمن حق العودة، وكيفية تأثير النتائج المقترحة حول اللاجئين، والمواقف الدولية حول هذا الموضوع، والعلاقات الأردنية الفلسطينية، مع ذكر معاهدات السلام التي وقعت مع إسرائيل، وتأثر العلاقات الأردنية الفلسطينية بها.

الفصل الخامس؛يتحدث الباحث في هذا الفصل عن مستقبل العلاقات الاردنية الفلسطينية وكيف ستؤول هذه العلاقة اذا سلكت احدى سيناريوهات المستقبلية كسيناريو الانفصال او سيناريو التعاون والاتحاد ضمن كونفدرالية ,وما مدى تاثير هذه السيناريوهات على اللاجئين و على العلاقة الاردنية– الفلسطينية مع اخذ بعين الاعتبار مشروع الوطن البديل وما مدى رفض الاردنيين و الفلسطينيين لهذا المشروع المخطط له من قبل اسرائيل لرغبتها بالتخلص من مشكلة اللاجئين و جعل الاردن وطن للفلسطينيين بدل وطنهم الاصلي "فلسطين".

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية الفلسطينية

هناك علاقة تاريخية متينة تجمع بين الأردن وفلسطين فلم يكن هناك أي نوع من الحدود التي تفصل بين القطر الأردني والقطر الفلسطيني. وقد عرفوا بـــ "بلاد الشام"، التي دخلت مراحل عدة، وقسمت مدنها بشكل مختلف في كل عهد، سواء في عهد الروم البيزنطيين، أو في عهد الإسلام، أو الصلبيين، أوالمماليك، وأخيراً فترة الدولة العثمانية. ولكن وفي كل هذه الفترات، بقيت الأردن وفلسطين مكملتين بعضهما البعض، أي إن الأرض التي تعرف بالقطر الأردني والقطر الفلسطيني كانت أرضاً واحدة، ويؤكد التاريخ ذلك. حتى جاء الاستعمار، وقسم بلاد الشام حسب معاهدة سايكس بيكو، وجاء الانتداب البريطاني على الكيانين (الأردني والفلسطيني)، وأصبح كل قسم له كيان مستقل. وبالتالي، أصبح لمواطني سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن قانون وجنسية خاص بهم. ومع الزمن، ترسخت هذه الحدود وزادت الانتماءات الإقليمية .[1]

من هنا تميزت علاقة فلسطين بالأردن، عن باقي الدول العربية الأخرى، بعلاقة متميزة متينة، وذلك لاشتراكها بأطول حدود برية مع أرض فلسطين التاريخية، ووجود أكبر عدد من اللاجئين في الأردن والذي يؤثر في صلب العلاقات فيما بينهما. إذ أصبحت القضية الفلسطينية قضية تأخذ أهمية كبيرة في الأردن كون الصراع العربي– الإسرائيلي يؤثر في

[1]– التل، سعيد,(1990)، الشعب الأردني الشعب الفلسطيني ماضي واحد ومصير واحد ومستقبل واحد، ط1، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، ص 5 – 10.

الدرجة الأولى على الوضع الداخلي لدى الأردن وذلك بسبب وجود الفلسطيني والذي بدوره يضغط على السياسة الاردنية في الامور التي تتعلق بقضيته .[1]

بقيت التقسيمات الإدارية ونظام إدارة الولايات في مختلف العصور حتى الحرب العالمية الأولى عندما احتل جيش الثورة العربية الكبرى وجيوش الحلفاء بلاد الشام، وأعلن فيها المملكة العربية السورية، وانتخب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها. ولم تستمر المملكة حتى انهارت بعد معركة ميسلون، وطبقت معاهدة سايكس بيكو. فبعد هذه التقسيمات، بقي الأردن يقدم العون والدعم لفلسطين، إذ إنه أدرك الخطر الصهيوني الواقع على فلسطين، والذي من الممكن أن يؤثر على المدى البعيد على استقلالية وأمن الأردن.[2]

ومن هنا، تراوحت العلاقة بين الأردن وفلسطين فمرت بمراحل تعاون ووحدة، ومرت بمراحل أخرى سادها التوتر والانفصال. فتتميزت هذه العلاقة بتعدد وجوهها، إذ من الممكن أن تكون علاقة بين شعبين أو علاقة بين كيانين أو قيادتين. ارتبط ظهور تعبير "العلاقات الأردنية الفلسطينية" بشكل رسمي بعد إنشاء منظمة التحريرالفلسطينية 1964 وتكريس الاعتراف بها 1974، أي إن مصطلح "العلاقة الأردنية – الفلسطينية" يعتبر مصطلحاً حديثاً. وأصبح يشمل، ليس فقط البعد السياسي، بل أيضاً الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والثقافية والوجدانية، وأصبح هذا المصطلح يمتد نحو استشراف المستقبل. [3]

يجمع الأردن وفلسطين تاريخ مشترك. فهم كانوا كياناً واحداً وشعباً واحداً، وما جاء في التقسيم إلا من قبل الاستعمار لإضعاف الدول العربية، وزرع التعصب والتمييز والقطرية

---

[1]– صايغ، يزيد يوسف، (1987)، الأردن والفلسطينيون، ط1، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ص 9.

[2]– التل، سعيد، (1984)، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، ط1، عمان: دار الجليل للنشر، ص 26.

[3]– عبد الرحمن. د. أسعد وهاني الحوراني، " تطور مفهوم العلاقات الأردنية – الفلسطينية". 1996. السياسة الفلسطينية، ع 10: 57 –58.

داخلها بدلا من شعور القومية العربية. ولقد عانى الشعبين الأردني والفلسطيني من الانتداب البريطاني، ومن العدو الصهيوني الذي أثر وجوده على الأراضي الفلسطينية بشكل كبير، وأدى إلى تغير العامل الديمغرافي لدى الأردن، وذلك بتهجير أعداد هائلة من الفلسطينيين إلى الأردن. ويعتبر وجود اللاجئين عاملاً أساسياً في جعل القضية الفلسطينية ومعاناتها تبقى مزروعة داخل المجتمع الأردني. فهذه الأمور جعلت العلاقة بين الأردن وفلسطين تمر بمراحل طويلة بدءاً من تأسيس إمارة شرق الأردن حتى حرب 48 وضم الضفة الغربية،وتأسيس المنظمة الفلسطينية مرورا بحرب67 وقمة الرباط، وتوترات التي حصلت بأيلول الأسود بعد التعاون في معركة الكرامة، حتى فك الارتباط، وغير ذلك من العوامل الخارجية التي أثرت على العلاقات. فتهجير أعداد هائلة من اليهود إلى فلسطين، والمجازر التي قامت بها لتهجير الفلسطينيين إلى باقي الدول العربية، مروراً بحروب 48، و67، وأكتوبر 73، وخروج المنظمة من الأردن، ثم خروجها من لبنان 82، وأخيراً، وليس آخراً، معاهدات السلام الثنائية مع إسرائيل (فلسطين – إسرائيل) أوسلو، (الأردن – إسرائيل)، ومعاهدة الاتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك المشترك 1985، كلها عوامل وظروف أثرت سلباً، أو إيجاباً على علاقة الكيانين. وعلى رغم كل الظروف السلبية التي مرت بها علاقة الكيانين أو الشعبين، والمخاوف التي راودت الشعوب الأردنية والفلسطينية، إلا أن العلاقة فيما بينهم بقيت علاقة متينة لما لهم من ماضٍ واحد حافل بالإيجابيات والسلبيات. فهم شعب واحد جمعتهم لغة، وعادات، وثقافة واحدة، وعدو صهيوني مشترك. كما إنه من المتوقع أن تستمر العلاقات إيجابية في المستقبل.

المبحث الاول

تأسيس إمارة شرق الأردن:

تجنبت السياسة البريطانية إزاء منطقة شرق الأردن إلحاقها بفلسطين خوفاً من إعطاء المحرضين الوطنيين حجة للوقوف ضد بريطانيا، حيث أرادت فقط أن تؤمن الهدوء والاستقرار في المنطقة، مجتنبة احتلالها عسكرياً. فلذلك حصل كثير من الزيارات من قبل المندوب السامي البريطاني، إذ اجتمع في 21 آب 1920 بالزعامات المحلية، ووضح لهم سياسة بريطانيا تجاههم. [1]

أرادت بريطانيا أن تؤمن الحماية للحدود الشرقية لفلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني، وللحدود الجنوبية لسورية والخاضعة للانتداب الفرنسي. بجانب ذلك، أرادت أن تجعل الأردن أرضاً احتياطية لاستيعاب المهاجرين الفلسطينيين من فلسطين بعد تنفيذ وعد بلفور.

جاء في مذكرات كيركبرايد، المبعوث السياسي في شرق الأردن: "أن المناطق البعيدة والمتخلفة الواقعة إلى شرق نهر (الأردن) قد عني بها أن تستخدم كأرض احتياطية لاستعمالها في توطين العرب، بعد أن يصبح الوطن القومي لليهود في فلسطين، الذي تعهدت الحكومة البريطانية بدعمه، حقيقة واقعة ".[2]

ومن هنا، جاء اقتراح تشرتشل فكرة أن تقوم في شرق الأردن مقاطعة عربية يديرها حاكم عربي، يرجع في مسؤوليته إلى مندوب سامٍ في فلسطين.

---

[1]– الفايز، عصام أحمد، (1995).النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. د.م.د.ت، ص 8 – 9.

[2]– المصدر السابق، ص 10 –11.

وعليه، قام تشرتشل بمقابلة الملك عبد الله في آذار 1921، وتم الاتفاق على تأسيس الإمارة وإنشاء حكومة دستورية، أعلن عنها في 1921/4/11. وكان أول رئيس لها رشيد طليع. وأصبحت هناك حكومة شرق الأردن ,واعترفت بريطانيا في 25 أيار 1923 رسميا بقيام حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة الأمير عبدالله ابن الحسين ، وترتبط بالمندوب البريطاني في القدس,وبعدها تم توقيع المعاهدة الاردنية البريطانية 1928 وكانت نقطة تحول في تاريخ البلاد السياسي . وقد تضمنت هذه المعاهدة جوانب ايجابية(وضعت معاهدة شرق الأردن في وضع الدولة ذات الكيان المعترف به وباستقلاله دوليا) و أخرى سلبية(كخضوع جميع القوانين و الميزانية لرقابة بريطانيا اضافة الى احتفاظها بقوات مسلحة لها في شرق الاردن).[1]

فإمارة شرق الأردن "هو كيان سياسي ذو حكم ذاتي، كان موجوداً ضمن منطقة فلسطين الانتدابية منذ 1923، ولغاية تاريخ إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في 1946، فشملت معظم الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن ووادي عربة. ومن نهر الأردن أخذت اسمها." [2]

يوضح هذا أن حدود الأردن تحددت مثل باقي الدول من قبل الاستعمار، وبقيت هذه الحدود حتى شكلت المملكة الأردنية الهاشمية. والقطر الأردني هو الوريث الشرعي

---

[1]– وصلة الكترونية، إمارة شرق الأردن خلفية تاريخية، موقع الوثيقة.
www.alwathika.com

[2]– وصلة الكترونية، الانتداب البريطاني على فلسطين، موسوعة الحرة (المعرفة).
www.marefa.org

للثورة العربية التي قامت من أجل وحدة العرب. وعلى الرغم من التمسك بهدف الثورة (تحقيق الاستقلال) و(الوحدة العربية) إلا أن الاستعمار كان أقوى، ما أدى إلى تقسيم الأراضي العربية إلى أجزاء عدة. ومنها تشكلت دولة الأردن وتشكل مواطنيها، وهم الذين قدموا من الجزيرة العربية متجهين نحو الغرب والشمال، للبلاد الخصبة. ومن ضمن هذه العائلات والعشائر استقر جزء منهم في الأردن، وكان يقيم فيها أيضاً عائلات شركس وشيشان هاجروا من قفقاسيا، بالإضافة إلى مجموعات جاءت من بلاد الشام (سوريا، فلسطين، لبنان). واندمج الجميع في الأردن اندماجاً كبيراً وأصبحوا جميعهم مواطنين أردنيين. [1]

بعد فترة انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم يكن الوضع في كل من فلسطين والأردن جيداً. إذ بقيا يعانوا من الاضطرابات وسيادة الإرهاب فيهما. حيث قام الإسرائيليون بنسف الجسور (جسر اللنبي، جسر شيخ حسين، جسر دامية) الواقعة بين البلدين، مما سبب خسائر مادية، وأوقف السير بين البلدين. [2]

بقيت علاقات توتر بين الأردن وفلسطين من جهة، واليهود من جهة أخرى. وطلب الأردن من بريطانيا تعويضات على أعمال الإرهاب التي قامت بها إسرائيل.

وازدادت فلسطين أهمية عن شرق الأردن خلال فترة الانتداب بعد قطع الخطوط التجارية بين فلسطين وغيرها من الدول العربية، حيث ازداد اتصالهم بعضهم البعض

---

[1]– التل، الشعب الأردني والشعب الفلسطيني ماضي واحد ومصير واحد و مستقبل واحد، مصدر سبق ذكره، ص 19 – 24.

[2]– محافظة، د. محمد أحمد سليمان، (1983)، العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية 1939 – 1951، ط1، عمان: دار الفرقان ودار عمار، ص 106 – 107.

على رغم أن بريطانيا لم تؤيد هذا التقارب (التجاري – الزراعي)، وحاولت عزلهم عن بعض ولكن شرق الأردن بقي مرتبط مع فلسطين، وخصوصاً في الحرب العالمية الثانية، حين استلم "الفيلق العربي" بعض المهام الأمنية في فلسطين. وفي هذه الفترات، كانت قضية فلسطين تعتبر محلية تخص الأردن، وفلسطين، وبريطانيا، واليهود. [1]

بقي مشروع الصهيونية في فلسطين قائماً، وبدء بتنفيذه خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا بدوره أثر على العلاقات العربية وخاصة الأردنية – الفلسطينية.

علم الأردن بخطر الصهيونية، وخصوصاً بعد خطابات الرؤساء اليهود بعد تأسيس إمارة الأردن، وموافقة بريطانية على الحكومة المحلية. فمثلاً، صرح وايزمان 1943 "أن ميراثنا في فلسطين قد ضرب حتى العظم عندما انفصلت شرق الأردن عام 1922م".[2]

لذلك، سعى الملك عبد الله لتحقيق استقلال الأردن. وعرض على ماكدونالد، وزير مستعمرات في 1939، مجموعة مقترحات تخص أمن وسياسة الأردن، من إيجاد مجلس وزراء لحكومة الأردن وتخفيف الرقابة المالية، وأن تصبح صلاحيات الجيش بيد الأمير... وغيرها من المقترحات من أجل الحصول على استقلالها. [3]

كلما توجهت شرق الأردن نحو الاستقلال كلما أغضب ذلك إسرائيل، لاعتبار أن الأردن جزء من الوطن الذي تريده. فقد أبرمت معاهدة بعد سعي الملك عبد الله لتحقيق الاستقلال بين الأردن وبريطانيا في عام 1946. واهم ما ذكر في المعاهدة هي المادة

---

[1]–صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 10 – 11.

[2]– محافظة، مصدر سبق ذكره، ص 86.

[3]– المصدر السابق، ص 90.

الأولى، والتي كان مضمونها هو حصول شرق الأردن على اعتراف بريطاني بأنها دولة مستقلة استقلالاً تامّاً، والاعتراف بالأمير عبد الله سيداً عليها. وبعد هذه المعاهدة وإعلان استقلال الأردن، ازداد غضب إسرائيل بشكل كبير. قال رئيس بلدية نتانيا: "إننا نقسم على أن لا ننسى الضفة الشرقية للأردن". [1]

اعتبر اليهود أن شرق الأردن ليس أرضاً بريطانية، وليس لبريطانيا الحق أن تعطيها لأحد، وخصوصاً دون استشارة اليهود، ولا أن تفصلها عن فلسطين التي تعتبر برأيهم وطناً قومياً لليهود.

وعلى الرغم من كافة الآراء، استطاع الأردنيون تكوين كيانهم الوطني، فثبتوا كيانهم ودولتهم. قال كولونيل مايز تساغن (وزير مستعمرات بريطانيا): "تمخض عن اجتماع الأمير عبد الله بتشرشل في القدس انتزاع شرق الأردن من فلسطين، وأدى هذا إلى تقليص مساحة فلسطين التي أرادت بريطانيا إعطاءها لليهود حسب وعد بلفور." [2]

وجاء في وثيقة وعد بلفور–وزارة الخارجية(عزيزي اللورد روتشيلد: يسرني جدا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته،التصريح التالي الذي بنطوي على العطف على اماني اليهود و الصهيونية،وقد عرض على الوزارة و اقرته:ان الحكومة صاحب الجلاله تنظر بعين العطف الى تاسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين،وستبذل غاية جهدها على تسهيل هذه الغاية,على ان يفهم جليانه لن ياتي بعملمن شانه ان ينتقص من الحقوق

---

[1]– محافظة، مصدر سبق ذكره، ص 115 – 117.

[2]– نافع ، إبراهيم، " اتجاهات العلاقات الأردنية – الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل ". 1990. السياسة الدولية ، ع 136: 43.

المدنية و الدينيةالتي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الانفي فلسطين،ولا الحقوق او الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى،وسأكون ممتنا اذا ما احطتم الاتحاد الصهيوني بهذا التصريح..التوقيع المخلص ارثر بلفور)".[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من ذلك هو أن تكون الأردن منطقة عازلة بين المحيط العربي والدولة اليهودية من جهة، وأن لا تتحول الأردن إلى مصدر للمتاعب تؤثر على مصالح بريطانية من جهة أخرى.

حققت الأردن بعد المعاهدة البريطانية – الأردنية استقلالها، وأعلن استقلال الأردن في 25 أيار 1946، وبدأت بالنضوج والاستقرار داخلياً. وقد ساهم في تأسيس جامعة الدول العربية. [2]

بعد حصول الأردن على استقلالها، بقيت مرتبطة بقضية فلسطين والشعب الفلسطيني، إذ أكدت دعمها لهم من جميع النواحي السياسية والعسكرية، محاولة رفع الظلم الصهيوني عنها.

فهناك نمطان لوصف العلاقة الأردنية – الفلسطينية النمط التفاعلي "المجتمعي"، الذي يضم صلات وروابط وعلاقة تاريخية ووجدانية وثقافية بين الشعبين، و"النمط القصدي" ويقصد به أنه لن يكتفي بالعلاقات التاريخية أو الحالية، بل يتوجه إلى تحسين مستوى العلاقة من أجل تطويرها إلى صيغ أعلى، وإلى تطلعات مشتركة. [3]

---

[1] وصلة الكترونية،نص وعد بلفور 1917،تاريخ فلسطين المصور.
www.historypal.blogspot.com

[2] – صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 12.

[3] – عبد الرحمن، الحوراني، مصدر سبق ذكره، 59.

ينظر الشعب الأردني، في علاقته مع الشعب الفلسطيني، إلى (الحقوق والمطالب الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني)، بينما يرى الشعب الفلسطيني، في علاقته مع الشعب الأردني، (تقارب جغرافي واجتماعي ووجداني بين الشعبين). فالأعداد الكبيرة من الفلسطينيين التي تسكن في الأردن شكلت عاملاً من العوامل الأساسية في مواجهة العدو الصهيوني .[1]

أدركت فلسطين أهمية الأردن بالنسبة لها، إذ إنها بمثابة جسر سياسي لحشد تأييد الدول، سواء العربية أو الأجنبية، وأن العوامل التاريخية التي جمعت الشعبين ستجعل الأردن وفلسطين يداً واحدة لمواجهة العدو الصهيوني.

ففي السابق كان الشعبان الأردني والفلسطيني شعباً واحداً. إذ أن حياتهم الاجتماعية كانت حياة اجتماعية واحدة، فمثلاً عندما يذاع بالراديو 1942 عن حفلة موسيقية لمدارس فلسطين وشرق الأردن يشارك فيها طلاب من فلسطين والأردن. ويدل هذا على وحدة المشاعر والوجدان. وحتى في الأمور السياسية، فعندما قامت فلسطين بالإضراب احتجاجاً على أعمال اليهود وهجرتهم في 3 شباط 1936، تضامن الأردن مع هذا الإضراب.[2]

وقف الأردن دائماً إلى جانب فلسطين. فلقد اهتم الأمير عبد الله بالقضية الفلسطينية، وذلك من خلال مساهمة الأردن في رفع مذكرة إلى لجنة تحقيق أنجلو – أمريكية 1946 تعارض فيها وعد بلفور، وتعارض الظلم الواقع على الفلسطينيين. وشهد العالم في تلك السنة كثيراً من المقترحات والمشاريع لحل القضية، مثل مشروع "موريسون" الذي

---

[1]– المصدر السابق، ص60.

[2]– محافظة, مصدر سبق ذكره، ص 309.

يتضمن تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق: عربية، يهودية، منطقة القدس، منطقة النقب. وقد رفض من قبل العرب وإسرائيل، كما رفض أيضاً مشروع" بيغن" 1947 الذي يقضي بإقامة مناطق عربية ويهودية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في نطاق دولة موحدة ذات حكومة مركزية. فمن هذا المنطلق رفعت بريطانيا الموضوع إلى هيئة الأمم المتحدة لإيجاد حل، حيث فلتت الأمور من زمامها.[1]

وفي 29 تشرين الثاني 1947، أقرت الأمم المتحدة القرار 181، والذي عرف بقرار التقسيم. وكان القرار هو إنهاء الانتداب، وتأسيس دولة يهودية ودولة فلسطينية، وأن تبقى منطقة القدس تحت إدارة دولية، وضمان الحقوق للجميع. وكان موقف العرب الرفض، وكان ذلك أيضاً موقف الملك عبد الله. ورغم رفض العرب لقرار التقسيم الا ان اليهود احتلوا جزء من الاراضي الفلسطينية في حرب 48.

[1]– المصدر السابق، ص 130–132.

المبحث الثاني

حرب 48 وتأثيرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

بعد رفض العرب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو قرار تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، ما كان أمامهم غير الخضوع للحرب ضد اليهود الذين يفوقنهم بالقوة ،والذين كانوا باتم الاستعداد لهذه الحرب بمساعدة من بريطانيا، فامتلكوا جميع الوسائل الحربية من ذخائر وجنود مدربة وأسلحة جوية وبرية. ورغم هذا التفوق العسكري عليهم فأن عدم خوض هذه الحرب من قبل الدول العربية سيعتبر خيانة. وعلى الرغم من أن كثيراً من زعماء العرب علموا أن نتائج هذه الحرب لن تكون جيدة عليهم، إلا أن ضغوط الرأي العام كانت أقوى، ولم تترك لهم مفر من المواجه العدو اليهودي.

فدخلت الجيوش العربية فلسطين لتحريرها من العدوان الصهيوني، "فاجتاز الجيش المصري جنوب فلسطين بأجمعه، وسيطر الجيش السوري وجيش الإنقاذ العربي والجيش اللبناني على الجليل بأكمله، وسيطر الجيش العراقي على قلب فلسطين، واحتل الجيش الأردني غور الأردن، وغور الأردن الجنوبي، ومنطقة القدس، والقدس القديمة، ومنطقة رام الله واللد والرملة، حتى التقى بالجيش العراقي في الشمال والجيش المصري في الجنوب والغرب..."..[1]

فبعد استمرار المعارك بين الجيوش العربية و اليهود جاء تدخل القوى الدولية والتي فرضت على كافة الاطراف هدنة تتضمن حظر تزويد أي من أطراف الصراع بالأسلحة

---

[1]– التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص 33.

ومحاولة التوصل إلى تسوية سلمية. ولكن العصابات الصهيونية انتهزت الهدنة من أجل إعادة تجميع صفوفها والحصول على السلاح من الخارج وبخاصة من الدول الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة التي فرضت الهدنة في البداية. وعندما استانفت المعارك من جديد كان للصهاينة اليد العليا واتخذت المعارك مسارا مختلفا وتعرضت القوات العربية لسلسلة من الهزائم, فبدل من تحقيق الانتصار خسر العرب هذه الحرب واستولى اليهود على ما اعطي لهم بموجب قرار التقسيم اضافة الى استيلائهم على حوالي نصف ما اعطي للعرب بقرار التقسيم.[1]

سميت حرب 48 بالنكبة. إذ رُحّل بعد هذه الخسائر، أعداد هائلة من الفلسطينيين من البلاد، وذلك بسبب مؤامرة صهيونية باستخدامها كل وسائل العنف، وقيامها بمجازر مثل مجزرة دير ياسين لزرع الخوف داخل الفلسطينيين، وتهجيرهم من وطنهم. وكانت هذه المجازر ليس من أجل القضاء عليهم بل من أجل دفعهم للهروب لتحقيق وطن قومي لليهود على أراضي فلسطين.[2]

إن تحقيق حلم أرض الميعاد لم يكن هدف كل اليهود المتدينين. صحيح أنهم أرادوا العودة إلى "أرض الميعاد"، لكنهم كانوا ينتظرون مجيء مملكة الله، وأن المسؤول عن تحضير هذه المملكة هو الله وليس عن طريق حركة سياسية قومية عسكرية (الحركة الصهيونية التي تبلورت في أوروبا، وكانت ترتكز على النقاء البيولوجي وكراهيتها

1.وصلة الكترونية,حرب 1948,المعرفة.

www.marefa.org

2. يحيى, د.عادل حسين. (1998). اللاجئون الفلسطينيون 1948 – 1998 (تاريخ شفوي). ط1. رام الله : المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ص 31.

للشعوب الأخرى). لم تنجح الصهيونية، في البداية، في الحصول على دعم من اليهود، حتى استطاعت أن تشكل قوة كبيرة، ونجحت في تأسيس وإقامة الدولة اليهودية في فلسطين. [1]

في 14/أيار/1948، أعلن الصهاينة قيام دولة إسرائيل، وسرعان ما اعترفت الولايات المتحدة بها. فبعد وضع عدة خطط من قبل اليهود سنة 1945، ودراسة المجتمع العربي دراسة تحليلية ونفسية، وزرع الشعارات والإشاعات، كانت خطة داليت (Dalet) من أكثر المخططات طموحا، وهدفها "احتلال المنطقة المقترحة للدولة اليهودية، وكذلك تجاوز ذلك إلى القدس ونتوء تل أبيب – القدس" . [2]

استطاع اليهود الإثبات للعالم أن فلسطين "هي أرض بدون سكان"،فاعتبرت القوة الصهيونية أنه حتى لو وجد سكان فليس لهم قيمة، وهذه هي نظرتهم الشخصية للغير. إذ يعتبرون الغير أقل من الإنسان، أي إن مستواه يقرب إلى الحيوانات. واعتبروا أن قيام دولة يهودية لن يكون في صالح اليهود فقط، بل أيضاً في صالح السكان الأصليين ليرتقوا إلى منطقة أعلى.[3]

كان مخطط اليهود في إقامة دولة يهودية من زمن بعيد. فقبل سنة 1858 كان نظام ملكية الأراضي الساري في فلسطين "نظام المشاع" وهو ملكية جماعية، وبعد هذه السنة أصبحت ملكية الأرض فردية. ومن هنا، استطاع اليهود شراء أراضي. وفي سنة 1867

---

[1]– كناعنة، د. شريف. (1992).الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير. ط1. القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، ص 56.

[2]– فرسون، سميح. (2003). فلسطين والفلسطينيون. عطا عبد الوهاب. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 185.

[3]– كناعنة، مصدر سبق ذكره، ص 59 – 61.

حصلت الدول الأوروبية على الحق لرعاياها في شراء أراضي من الدولة العثمانية. ومن هنا، جاء استيطان اليهود في فلسطين، من خلال شراء أراضي فلسطينية والتي سهلت شرائها من قبل بريطانيا، ما أدى، فيما بعد إلى حرب 48. ففي البداية وافقت إسرائيل على قرار التقسيم مما أعطى لها الاعتراف من قبل دول العالم. لكن هذا لا يعني أن إسرائيل سترضى بهذه النسبة فقط (65.5 % من البلاد)، إذ اعتبر اليهود هذه مرحلة مؤقتة، فمن الممكن الصبر عليها للوصول إلى احتلال أرض فلسطين كونها حقهم. [1]

فبعد توضيح لمحة عن مخططات اليهود القديمة، والوسائل التي استخدمها الاحتلال. فإن الخسارة التي لحقت بالدول العربية كانت كبيرة، وأعداد اللاجئين الفلسطينيين كانت تزداد يوماً بعد يوم، وكانت العوامل النفسية التي عاشها العرب، والأخص الفلسطينيين، في تلك الفترة صعبة. إذ إنه من الصعب الشعور بخسارة الأرض أولاً، وبعدها الأموال والأملاك، أو حتى الأرواح الفلسطينية والعربية.

بعد حرب 48 وقيام دولة إسرائيل، بدأ التركيز على مصطلح العلاقات الأردنية الفلسطينية بشكل أكبر، وخصوصاً انه كان هناك توتر بالعلاقات بين الأردن وفلسطين.

في هزيمة حرب 48، كان من المفترض أن تتوزع المسؤولية على جميع الدول العربية. وعلى الرغم من حصول هذا الأمر، إلا أن كل التركيز انصب على الأردن أكثر من أية دولة عربية أخرى،اي اخذت النصيب الاكبر من التهم في التقصير الذي حصل من قبلها.فبالرغم انها كانت أقل دولة عربية من حيث عدد السكان، وأقلها إمكانيات، وأنها

---

[1]– كناعنة، مصدر سبق ذكره، ص 63 – 67.

مازالت تحت السيطرة البريطانية غير المباشرة، والتي بدورها أدت إلى الوقوف في وجه المساعدات التي تقدم لفلسطين. [1]

وعلى الرغم من كل تلك الظروف،قامت الاردن بتحمل الجزء الاكبر من هذه المسؤولية ولكن الاعلام العربي استطاع ان يؤثر على العلاقة بين الاردن و فلسطين ورجح بان الهزيمة في الحرب وترحيل الفسطينيين من الضفة الغربية عاد بالدرجة الاولى على الاردن. [2]

كتب المندوب البريطاني في تقريره الذي بعثه لوزراء الخارجية البريطانية عام48" أن الملك أغضب بعض الفلسطينيين ذوي الشأن في القدس ونابلس، وأن معظم الفلسطينيين لم يعجبهم حكم الاردن المطلق الذي يعتمد على الملك عبدالله وهم غير مطمئنين بأن باستطاعة الأردن استيعاب الفلسطينيين". [3]

وفي 23 أيلول 1948، أعلن في غزة عن تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وأعلن في المجلس الوطني استقلال فلسطين، وشكلت "حكومة عموم فلسطين"، وركزت على أسس ديمقراطية ومحافظة على حقوق الأقلية.فهذا الخبر لم يفرح الملك. إذ اعتبر أن هذا الكيان من الممكن أن يكون سبباً في ضياع فلسطين، واعتبر أن هذه الحكومة لا تعبر عن رأي الشعب الفلسطيني،وليس لها القدرة على استرجاع الأراضي المغتصبة.وعلى الرغم من اعتراف الدول العربية، إلا أن الملك لم يعترف بها.[4]

---

[1]– التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص 34 – 35.

[2]– المصدر السابق، ص 35.

[3]– محافظة، مصدر سبق ذكره، ص 187.

[4]– المصدر السابق، ص 190 –193.

بعد انتهاء الحرب، وجد الأردن وعدد كبير من القيادات الفلسطينية أنه لضمان المحافظة على عروبة الأراضي، وما تبقى من فلسطين، يجب قيام وحدة مع الأردن. لقيت هذه العملية قبولاً من جهة، ورفضاً من جهة أخرى، وخصوصاً من قبل الدول العربية. إذ واجهت الأردن انتقاداً من الدول العربية على أساس أنها فصلت نفسها عن حلم الوحدة العربية.

فرغم اختلاف وجهات النظر, اجتمع بعض من وجهاء الفلسطينيين و الاردنيين في مؤتمر اريحا عام 1949يطالبون بوحدة الضفة الغربية مع المملكة الاردنية الهاشمية و مبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين وعلى وحدة الضفتين.[1]

وتمت اجراءات الاتحاد الرسمية في عام 1950 اذ اجريت في 11 نيسان انتخابات نيابية في الضفتين نتج عنها افراز عشرون نائبا من الضفة الشرقية ومثلهم من الضفة الغربية. وفي 24 نيسان 1950 اجتمع مجلس الامة الجديد الممثل للضفتين ووافق على قرار الوحدة بين ضفتي الاردن بالاجماع في دولة واحدة هي المملكة الاردنية الهاشمية, وأصبح يطلق على المناطق التي يسيطر عليها الجيش الأردني "الضفة الغربية". وعلى رغم من إيجابيات أو سلبيات الوحدة، إلا أنها كانت نقطة مهمة في تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية. [2]

---

[1]– نافع، مصدر سبق ذكره، ص 46 – 47.

[2]– التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص 36.

فبعد وحدة الضفتين أصبحت العلاقة بين الأردن وفلسطين علاقة عضوية،اذ ذهب كثير من السكان الفلسطينيين إلى منطقة الشرق. بحيث شكلوا 64.57 % من مجموع سكان شرق الأردن في عام 1951 – 1952 . [1]

وعلى الرغم من أن العلاقة بين الأردن وفلسطين علاقة لا تشمل الكيانات السياسية فقط، بل تشمل أيضاً علاقة الشعبين، نلاحظ، في مرحلة الخمسينات والستينات في الخطابات، النظر إلى الشعبين على أساس أنهما شعب واحد، وأن الخلافات والتوتر وفقدان الثقة ممكن حلها على أساس أنها خلافات داخل شعب واحد، داخل دولة واحدة. ففي بداية الوحدة عم الشعور الأخوي بين الفلسطينيين والأردنيين، وتقاسموا لقمة العيش، وكانت سهولة التنقل الدافع وراء زيادة الصلة والرباط ولم شمل عائلات بين الأردن وفلسطين.

حاول الملك حسين تحقيق التوازن بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، فكانت الضفة الغربية غنية ومكتظة بالسكان، بينما الضفة الشرقية واسعة وعدد سكانها قليل، ويغلب عليها الطابع الصحراوي. حاول الملك دمج الضفتين والشعبين تحت غطاء "تشجيع الاندماج". ولكنه ركز بدايةً على الضفة الشرقية, إذ أراد الملك أن تكون اقوى من الضفة الغربية وحسب آراء البعض، أراد أن يكون هناك تبعية اقتصادية للضفة الشرقية. [2]

فمن اكثر المشاريع التي ركز عليها ملك حسين هي؛تمويل السكة الحديدية وميناء العقبة والخطوط جوية ومشروع قناة الغور، كل هذا الدعم للضفة الشرقية أدى في

---

[1]– صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 12 – 13.

[2]– صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 16 – 17.

المستقبل إلى مشاكل ومخاوف من طرف الشعب الفلسطيني، ورغم كونهم شعباً واحداً، إلا أن بعض الخلافات قد بدأت في الظهور، على الرغم من أنها لم تكن ملحوظة في ذاك الوقت.

هذا الالتحاق الذي حصل للأراضي الفلسطينية، لم يلق معارضة من قبل بعض الفئات، بل وجد معارضة من قبل الدول العربية، حيث توجهت باتخاذ قرار بفصل الأردن من الجامعة العربية في 15 /1950/5. أما على المستوى الدولي، فقد اعترفت بريطانيا في 27نيسان1950بهذا الضم,وحاولت بطرق دبلوماسية حمل الأمم المتحدة للاعتراف بهذا الضم والحاق الأردن بالأمم المتحدة, ولكنها رفضت هذه الاقتراحات. [1]

فمن أهم الأمور التي تتعلق بالوحدة هي إعطاء جنسيات أردنية للفلسطينيين الذين هاجروا بعد حرب 48. فلقد سمح منذ شباط 1949 لأي شخص فلسطيني بحق الحصول على جواز سفر أردني. وفي مطلع عام 1950، استبدل اسم فلسطين بالضفة الغربية. وبعد عملية الوحدة، جرت أول عملية انتخابية 1950/4/11 وكانت انتخابات نيابية مشتركة أعطت 20 مقعداً للضفة الغربية و20 مقعداً للضفة الشرقية. [2]

بحلول عام 1950، حصل ما نسبته 90 % من اللاجئين الفلسطينيين على جنسية أردنية. وأصبح لهم "كامل الحقوق النظرية للمواطن الأردني، وعليهم كامل واجبات المواطنة أيضاً، بما فيها الخدمة العسكرية". [3]

---

[1]– الفايز، مصدر سبق ذكره، ص 37 – 38.

[2]– نور بدر، اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، مذكرة، ص 1 – 2.

[3]– المرجع السابق، ص 11.

إن حصول الفلسطينيين على جنسية أردنية يعتبر من العوامل الغاية في الأهمية في العلاقات الأردنية الفلسطينية. إذ تميز الفلسطينيين اللاجئين في الأردن عن باقي الفلسطينيين اللاجئين الموجودين في الأقطار العربية بحقوق المواطنة والحقوق السياسية. وعلى الرغم من ذلك فقد اعترض كثير من الفئات باعتبار أن هذا التجنيس ما هو إلا لطمس الهوية الفلسطينية، وبدأت الحساسيات من هذا المنطلق.

لقد أعلن في قانون الجنسية الأردني للعام 1954: "يعتبر أردني الجنسية كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل 1948/5/15 ويقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين 1949/12/20 لغاية 1954/2/16". [1]

عم الشعور القومي داخل الوحدة، وأصبحت العلاقة مترابطة والعائلات متماسكة، بهدف رفع الظلم عن فلسطين ومحاربة اليهود، وبقي الحال لفترة حتى جاءت الفتن والحساسيات حول موضوع الوحدة، وظهر الإحساس بالظلم تحت حكم الأردن.

فرغم ايجابيات الوحدة الفلسطينية – الأردنية , إلى ان احساس الفلسطينيين بالذوبان داخل هذه الوحدة وإحساسهم أن الضفة الشرقية تأخذ اهتمام أكبر, إذ ازدهرت فيها الزراعة والتجارة وأصبح اقتصادها في حالة نمو مستمرة وغير ازدياد فرص العمل في الضفة الشرقية التي أدت بالمقابل إلى وجود أعداد هائلة من البطالة في الضفة الغربية ,ادى ذلك الى مطالبتهم بإبراز شخصيتهم الفلسطينية، والتركيز على تحرير دولتهم فلسطين . [2]

---

[1]– البوادري، جمال.(2001). اللاجئون الفلسطينيون في الأردن,مذكرة, د.م: مديرية الصحافة المحلية ، ص 35.

[2]– التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص 37.

فمن هذا المنطلق بدء الفلسطينيون المطالبة بإنهاء الوحدة بعد هذه العوامل و المخاوف فهذه المطالبة أخذت أشكالاً عدة منها: اغتيال الملك عبد الله بن الحسين 1951 عند باب مسجد الأقصى، اضافة الى المظاهرات والاحتجاجات التي حصلت ضد الأردن وما رافق ذلك من مخاوف بين الشعبين.[1]

وزاد توتر هذه العلاقات عندما اقترح وزراء الخارجية العرب في شتورة بإيجاد كيان فلسطيني في الضفة الغربية سنة 1960 فكون الملك حسين هو مسؤول عن الضفة الغربية وإيمانه أن الوحدة هي التي ستحرر فلسطين فعارض هذا الاقتراح. [2]

فشعر الفلسطينيون بضرورة ابراز شخصيتهم و هويتهم من اجل الدفاع عن قضيتهم من خلال لجان و مؤسسات تكون مستقلة عن الاردن و عن باقي الدول العربية ,فجاءت بعدها اقتراحات حول تاسيس كيان يمثل الفلسطينيين ويدافع عن حقوقهم.

المبحث الثالث

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها مع الأردن من فك الارتباط:

تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية بدعم من الدول العربية وخاصة مصر (جمال عبد الناصر) سنة 1964، وترأسها أحمد شقيري. وتعتبر هذه من أهم الأمور التي حدثت لمسيرة القضية الفلسطينية، فالشعور بالتقصير بحق القضية الفلسطينية جعل القيادة

---

[1]– قضية اللاجئين الفلسطينيين والتوطين ومزاعم الحقوق المنقوصة، مذكرة من التيار الوطني الأردني حول العلاقة الأردنية الفلسطينية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص46.

[2]–لنت، جنرال جميس. (1990). الحسين. اللواء ركن شفيق جميعان.ط1. عمان: دار النشر مطابع قوات مسلحة، ص 135 – 138.

الفلسطينية تسعى للعمل على إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، فقاموا بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من المؤتمر العربي الذي انعقد في القاهرة 1964. [1]

هذا الكيان شكل حالة توتر بين الأردن وفلسطين مع الأخذ بعين الاعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة حركتان منفصلتان في فترة 1964 – 1968، فمنظمة التحرير الفلسطينية كان طابعها سياسياً، بينما لجأت حركة المقاومة إلى أعمال ثورية حربية كلاسيكية.[2]

أدت الأعمال التي قام بها الفدائيون إلى توتر العلاقات الأردنية – الفلسطينية وخصوصاً وأن إسرائيل قامت بردود فعل على أعمال الهجوم التي قامت بها المقاومة.

تم العدوان الإسرائيلي 13 تشرين الثاني 1966 على قرية السموع، وذلك لتلقين حركة المقاومة درساً، مما أدى إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا من بينهم القتلى والجرحى، وهدم المنازل، وهذا ادى الى اثارة غضب الأردن.[3]

أدت هذه المعركة إلى الاستنتاج بأن الأردن لا يستطيع تجنب دخول حرب مع إسرائيل، وإذا ما نشبت حرب إسرائيلية – عربية فإن الأردن لا تستطيع الحياد.

لعب الإعلام دوراً فعالاً في استعجال الحرب 67، وخصوصاً باستخدام خطابات تشجيعية للرد على أعمال معركة السموع، سواء من الإعلام الأجنبي أو العربي.

---

[1]–حبيب الله، غانم.(1987). علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني 1964 – 1976 بين التنسيق والصدام. دار الأسوار – عكا: مؤسسة الثقافة الفلسطينية، ص 37.

[2]– عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص 369 – 370.

[3]– الفايز، مصدر سبق ذكره، ص 57.

لقد كان تأثير حرب 67 على النفوس العربية، وخاصة الفلسطينيين، أكبر بكثير من حرب 48، وخصوصاً أنه بعد حرب 48 اعتقد الفلسطينيون أن قادة العرب سيحضرون أنفسهم للرد على العدوان الإسرائيلي وسيعيدون الفلسطينيين إلى بيوتهم. لكن عندما خسر العرب حرب 67 كان بمثابة صدمة وخيبة أمل للفلسطينيين.

أحس الأردن بعدم استعداده لهذه الحرب، وتردد في دخولها. فنصح كل من وصفي التل وزيد الرفاعي الحكومة الأردنية بعدم الدخول بالحرب، ولكن بما أن هدف إسرائيل كان الوصول لنهر الأردن، لم يكن أمام الأردن خيار الامتناع من خوض الحرب، اضافة الى القوة الفلسطينية ومطالبة الشعب بدخول الحرب أدى إلى حوارات ومقابلات مع مصر وسوريا، وبالتالي دخول الأردن حرب 67. [1]

بعد دخول حرب 67 تأثرت العلاقات الأردنية – الفلسطينية بحيث أنتهت الحرب التي خاضتها الأنظمة الحاكمة في الدول العربية، ونتج عنها خسارةالأردن وباقي الدول العربية، كخسارت الضفة الغربية، وهضبة الجولان وسيناء، فهذا الاحتلال الجديد لمزيد من الاراضي دفع الفلسطينين الى تحميل الاردن المسؤولية عن ضياع الضفة الغربية. [2]

كان أمام الأردن خياران إما الخضوع للمنطق والعقل، وعدم دخول الحرب لعلمه مسبقا أن النتيجة ستكون الخسارة بسبب محدودية إمكانياته، مع الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل القاسية، أو تجنب الاتهامات وخوض الحرب، مع العلم، مسبقاً، بمقدار الخسائر التي

---

[1]– جميعان، مصدر سبق ذكره، ص 162 – 164.

[2]– المحاسنة، مصدر سبق ذكره، ص 36 – 37.

ستلحق به. والذي حصل هو دخول الأردن الحرب دفاعاً عن فلسطين. ومع ذلك، وجهت له أصابع الاتهام الأولى بالتقصير في الدفاع عن الضفة الغربية. [1]

اضافة الى ذلك استطاعة الدول العربية والإعلام جعل الأردن كبش فداء، وأنه السبب الأساسي للخسارة. علماً أن الأردن ليس المسؤول، إذ إن لديه أقل إمكانيات مقارنة بمصر وسوريا، ويعتبر جيشها أقل عدداً وأقل معدات عسكرية مقارنةً بالدول العربية الأخرى، مع اخذ بعين الاعتبار أن ليس الأردن فقط من خسر، بل، أيضاً، خسرت مصر سيناء، وخسرت سوريا هضبة الجولان.

انتشرت أكاذيب ساعدت في الخسارة مثل أقاويل حول تدمير الطيران المصري وإسقاطه لـــ 75% من الطيران الإسرائيلي، وزحفه إلى النقب حيث سيلاقي الجيش الأردني هناك. وجاء تحرك الجيش الأردني على أساس أنه سيساند سلاح الجو المصري. لكن مع تدمير سلاح الجو المصري كان سهلاً على إسرائيل تدمير القوات الأردنية المنتشرة على طول خط المواجهة الأردنية – الإسرائيلية. [2]

من هنا، كانت الاتهامات الموجهة للأردن شديدة, إذ اتهم الشعب الفلسطيني العرش بتقصيره نحو الضفة الغربية. وسادت هنا علاقات من التوتر، كون الأردن اعتبر المسؤول عن ضياع الضفة الغربية. لم يكن هناك مبرر، من وجهة نظر الفلسطينيين، لا للأردن ولا للدول العربية لخسارة حرب 67 خلال ستة أيام.

---

[1]– التل، الأردن و فلسطين وجهة نظر عربية, مصدر سبق ذكره، ص 43 – 44.

[2]– المصدر السابق، ص 46.

فبعد حرب عام 67، ظهر العمل الفدائي الفلسطيني في الأردن، وتطوع به كثير من الفلسطينيين. وقد أيد الملك حسين، من جهته، هذا العمل باعتبار الفدائيين "أخوة له ولكل أردني وشركاء في حمل السلاح في وجه إسرائيل".[1]

رغم ذلك برزت ضرورة تنظيم الفلسطينيين كرد فعل للانفصال عن فكرة الاعتماد على الدول العربية، فتعزز الشعور بأن الوحدة ليست أساساً لتحرير فلسطين, كما وان وقوع حرب الجزائر في فترة 1954الى 1962 (وهي حرب المليون شهيد)، والتي مثلت الشعب ونضاله وانتهت بالنصر و الاستقلال ، كان أثرها كبير على وجدان الشعب الفلسطيني ومشاعره بالاضافة الى فشل الوحدات العربية التي حصلت (مثل فشل الوحدة المصرية – السورية 1961 – 1963),كلها امور أكدت على ضرورة العمل على تأسيس وتشكيل فصائل مستقلة من شأنها الدفاع عن فلسطين. [2]

فالفلسطينيين فهموا أنّهم الأساس في الدفاع عن أراضيهم وأنه يجب إبراز هويتهم الفلسطينية كي يحاربوا العدوان الصهيوني ويثبتوا أن هذه الأرض هي أرضهم وأنها ليست أرضاً بلا شعب. بل يوجد فوقها شعب، هو الشعب الفلسطيني.

ساعدت أمور أخرى على تزايد فكرة إيجاد شخصية وهوية فلسطينية مستقلة. فقد يأس العرب في موضوع القضية الفلسطينية، وأعلن جمال عبد الناصر في خطابه 1962 "أنا

---

[1]– محاسنة، مصدر سبق ذكره، ص 40.

[2]– حبيب الله، مصدر سبق ذكره، ص 33 – 34.

لا أملك خطة لتحرير فلسطين ولا أملك معجزة أو خطة خيالية لحل سريع للقضية الفلسطينية"، كلها أمور ساعدت في تأسيس منظمة التحرير وإبراز الهوية الفلسطينية. [1]

كانت منظمة التحرير الفلسطينية، في البداية، تأخذ طابعاً سياسياً أكثر من الطابع العسكري. وقد عمل أحمد شقيري، في زياراته المتعددة للبلاد العربية و الأجنبية، على حشد الدعم للقضية الفلسطينية والدفاع عنها على اساس أنها قضية مبنية على حقوق شرعية، فكسب تأييد كثير من الدول.

جاء الإعلان عن منظمة التحرير الفلسطينية، بدايةً، بهدف تقوية الوجود الفلسطيني ومنعاً من طمس هذه الهوية ومحوها من قبل الدول العربية، أو أخذ دورها في جامعة الدول العربية، وكي تمثل نفسها بطريقة متساوية للدول الأخرى. ومن أهم الأمور أيضاً التأكيد على أن القضية الفلسطينية لا تتجزأ من الكفاح الدولي العالمي نحو التحرر والتقدم والمساواة. [2]

وفي سنة 1968، قدم أحمد شقيري استقالته في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. ونجح ممثلو الفصائل الفدائية في إصدار تعديل لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، لينسجم مع الآراء الثورية الجديدة. وهنا استطاعت الجماعات الراديكالية القتالية من الفدائيين تحويل المنظمة إلى مظلة ثورية برئاسة فتح التي تزعمها ياسر عرفات، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات التي كانت موجودة داخل المنظمة، وخصوصاً أن لكل

---

[1]– المصدر السابق ، ص 34.

[2]– حبيب الله، مصدر سبق ذكره ، ص 37 – 38.

فصيل معتقداته الخاصة. مع ذلك، كانت هذه محاولة ناجحة لضم جميع الفصائل تحت منظمة التحرير الفلسطينية. [1]

في هذا السياق، نلاحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية أدخلت تعديلات على الميثاق القومي الفلسطيني مبتدئة بتغيير اسمه إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، كما ركزت على مبدأ الكفاح المسلح الذي اعتبرته الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. فجاء الميثاق ليؤكد على استمرارية النضال والكفاح من أجل العودة إلى الوطن وعلى حق تقرير المصير.

تراوحت علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالأردن بين التعاون والتوتر. وكان من دواعي التوتر الذي أحدثه حساسيات بعض بنود الميثاق القومي (الميثاق الوطني الفلسطيني)، فورد في المادة الثانية: "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ". هذا النص كان يخيف الملك من فكرة ضم الأردن لفلسطين. وعلى الرغم من التطمينات التي أعطاها أحمد شقيري للملك بأنه لا يريد ضعضعة الكيان الأردني إلا أن التوتر بقي قائماً، خصوصاً أن كثيراً من مواد الميثاق قسمت على أساس تحديد نظام الحكم، وخصوصاً أن الخلاف كان واضحاً بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أرادت إسقاط العرش الملكي، وبين منظمة فتح، التي لم تؤيد الفكرة تخوفاً من فكرة الوطن البديل في الأردن، ولكن بعد العام 1972 يمكن القول ان منظمة التحرير قبلت موقف الجبهة الشعبية حول ضرورية اسقاط نظام ملك حسين. [2]

---

[1]– عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص 373.

[2]– حبيب الله، مصدر سبق ذكره، ص 29 –30.

ومن مصادر التوتر أيضاً كان تركيز الميثاق الوطني الفلسطيني في مواده وبنوده على الكفاح المسلح والمطالبة بمشاركة الدول العربية فيه، وحثهم على عدم التدخل في الأمور والأعمال الفدائية، الأمر الذي أثر على الأردن، في المعارك مع إسرائيل. [1]

فمن هنا بدأت التوترات والحساسيات بين الأردن وفلسطين. ففي حين اعتبرت التوترات والخلافات بسيطة وقابلة للحل قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، أصبح الوضع أكثر تعقيداً بعد إنشائها.

ففي البداية، كان النظام الأردني محارباً لإنشاء كيان فلسطيني مستقل، كونه المسؤول عن الضفة الغربية، وكان دائماً الممثل للشعب الفلسطيني، ولم يكن من السهل التنازل عن كل هذه الأمور.

من جهة ثانية، كانت القواعد الفدائية موجودة في الأردن، وعلى رغم دعم الملك حسين للفدائيين (كلنا فدائيين) إلا أنهم أصبحوا متغطرسين بشكل كبير.[2] قبل معركة السموع ومعركة الكرامة كان هناك ما سمي بمعركة بـــ "معركة الظهر المكشوف" والممتدة بين 64 – 66. كان هذا وصف المحللين والسياسيين. إذ شهدت تلك الفترة حرباً إعلامية بين الأردن وفلسطين، ووضعت شعارات مخيفة. فالأردن كان يريد أردنة الضفتين، و منظمة التحرير الفلسطينية كانت تريد إسقاط الحكم، والسيطرة على فلسطين والأردن. فوضحت هذه المعركة الهوة التي كانت بين الطرفين.[3]

---

[1]– المصدر السابق، ص 32.

[2]– عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص 374.

[3]– حبيب الله، مصدر سبق ذكره، ص 43 – 44.

كان مقر الفدائيين وياسر عرفات في قرية الكرامة، حيث قام الفلسطينيون ببناء مدارس ومستشفى ومسجداً واستقروا فيها. وبعد مجموعة من العمليات التي قام بها الفدائيون، وخصوصاً بعد حادثة تفجير الحافلة (الباص)، والتي على أثرها قررت إسرائيل أن تنتقم، فقامت بالهجوم على قرية الكرامة[1].

حدثت معركة الكرامة في 1968/3/21، واعتبرت حدثاً وطنياً بالغ الأهمية في تاريخ الأردن وفلسطين. وكان العدو يهدف إلى احتلال المرتفعات الشرقية لغور الأردن حتى يصل إلى عمان اضافة الى ضرب النشاط الفدائي في الكرامة,فلقد عبرت القوات الاسرائيلية نهر الاردن من عدة محاور مع عمليات تجسير وتحت غطاء جوي كثيف, وقد استطاعت القوات الأردنية وخاصة سلاح المدفعية تحت قيادة الرائد مشهور حديثة التصدي للعدوعلى طول جبهة القتال بقوة وشاركتها فصائل من الفدائيين الفلسطينيين في قرية الكرامة فالتحموا بالسلاح الأبيض مع الجيش الإسرائيلي في قتال شرس. استمرت المعركة أكثر من 16 ساعة، مما دفع الإسرائيليون الى الانسحاب الكامل من أرض المعركة تاركين وراءهم ولأول مرة خسائرهم وقتلاهم دون أن يتمكنوا من سحبها معهم. وتمكنت القوات الأردنية والفلسطينية في هذه المعركة من تحقيق النصر والحيلولة من تحقيق إسرائيل لأهدافها. [2]

من هذا المنطلق، كانت معركة الكرامة حدثاً كبيراً. إذ إن الانتصار على إسرائيل، وقهر الجيش الذي لا يقهر زادا من عزيمة العرب والفلسطينيين بالأخص، فبدأوا

---

[1]– جميعان، مصدر سبق ذكره، ص197.

[2]– حبيب الله,مصدر سبق ذكره,ص50–51.

يسترجعون العزيمة والقوة والتفاؤل بإمكانية استعادة أراضي فلسطين. فمن هنا لم تكن المكاسب مادية فقط، بل كانت مكاسب سياسية، إذ تحقق النصر السياسي للأردن وفلسطين.

من الممكن اعتبار هذه المعركة نصراً سياسياً لكل من الأردن وفلسطين. ولكن ، بدل أن يتخذ هذا النصر لدعم العلاقات بين الأردن وفلسطين أدى إلى خلق حالة من التوتر الذي أوصل إلى حرب أيلول الأسود 1970.

بعد معركة الكرامة، أصبح الوضع متأزماً في الأردن، إذ تمردت الفصائل، وأصبحت تتحكم بكثير من الأمور، وتزرع حالة الفوضى، وعدم الاستقرار بين السكان. أي أصبح هناك تواجد فلسطيني مكثف في الأرض والدولة، بمعنى "دولة داخل دولة". [1]

فكانت منظمة التحرير الفلسطينية تظهر بصورتين الأولى: تتعلق بالبطولة التي حصلت عليها بعد معركة الكرامة بفضل الإعلام العربي، إذ بالغ الإعلام بالأعمال التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية دون ذكر دور مهم للجيش الأردني، حيث تحدث الإعلام عن البطولة والتضحية والفداء التي قامت بها الفصائل، مما أدى إلى زيادة أعداد المنضمين إلى هذه المنظمة. أما الصورة الأخرى للمنظمة، فكانت تتعلق بالتصرفات الشنيعة التي قام بها بعض الفدائيين، من زرع الرعب في قلوب السكان، ومصادرة الأموال وغيرها. وكان مما قيل في وصف الحال، آنذاك، أن بعض العناصر دخلت في منظمة التحرير تحت راية المقاومة والدفاع، وانضمت إلى الفدائيين، رغم أنها تحمل في داخلها نوايا سيئة وذاتية

---

[1]– المصدر السابق، ص 53 – 54.

تتعلق بأمور شخصية، ولم تهتم بموضوع الدفاع. أي انتسب أشخاص ينقصهم الوعي الوطني، ولم يكن هدفهم الفداء. هذه العوامل أدت إلى تذمر الشعب بشكل كبير، ومطالبة الحكومة بوقف هذه التصرفات. [1]

لم يقتصر الخلاف في تلك الفترات على الملك والمنظمة فقط، بل امتد، أيضاً، إلى داخل المنظمة نفسها، إذ كان الخلاف على الموقف الذي تبنته فتح في إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها اليهود والعرب كمواطنين متساويين، ويتضح ذلك في: "إننا نقول لا لدولة يهودية ونعم للشعب اليهودي". [2]

وتضم قائمة الأعمال التي قام بها الفدائيون تجاه الأردن محاولات متكررة لاغتيال الملك حسين. من ضمن ذلك: محاولة دسّ السم في الطعام من قبل طباخ الملك، ومحاولات نشر الفوضى في الأردن، أي القيام بأعمال تعود بالتبعات السلبية على الحكومة، ومنها اختطاف طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية الأمريكية وهي في طريقها من أوروبا، وعلى الرغم من محاصرة القوات الأردنية للفدائيين، إلا أنها كانت عاجزة عن السيطرة على الموقف. وجاءت المفاوضات من السفارة البريطانية، ونجحت في إطلاق الأطفال والنساء. يضاف إلى ذلك، محاولة الفدائيين اغتيال شخصيات حكومية أردنية مرموقة، منها وصفي التل. [3]

---

[1]– التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية ,مصدر سبق ذكره، ص 53 – 58.

[2]– جميعان، مصدر سبق ذكره، ص206

[1].المصدر السابق,ص 220-221

بعد إصرار كثير من الوزراء ونخبة من الشعبين الأردني والفلسطيني، قرر الملك، في 16 أيلول، أنه لا بد من المواجهة مطالباً باستخدام أقل قدر ممكن من القوة. وكان الملك يعلم أن هذا القرار ليس سهلاً، وسيترتب عليه أمور كثيرة. في الوقت نفسه، أعلن ياسر عرفات، يوم 18 أيلول، إضراباً لإطاحة النظام الملكي[1].

بدأت الحرب الأهلية بين شعبين كان يجمعهما تاريخ واحد يوم. وفي 1970/9/17، استفاق السكان على أصوات الصواريخ والمدافع. وبعد استمرار القتال حتى يوم 1970/9/24، ازدادت النقمة من قبل الدول العربية على الأردن، إذ اتصفت المواجهة بكثير من العنف. وفي 9/24، أرسلت الجامعة العربية مجموعة وزراء لطلب وقف إطلاق النار[2]. وفي أعقاب حجم الخسائر التي وقعت، أعلن، في 25 أيلول، وقف إطلاق النار، اتفاقاً مع النميري، على أساس أن يوقف الملك حسين إطلاق النار مقابل خروج الفدائيين. [3]

بعد إعلان وقف إطلاق النار، اجتمع الملك حسين وياسر عرفات في مصر. وبعد تبادل الكثير من الاتهامات توصلوا إلى هدنة سميت ببروتوكول عمان 22/أكتوبر/1970، مطالبة فيها منع الفدائيين حمل السلاح علانية، وأنه على الفدائيين الانصياع لحكومة الأردن، وغير ذلك من القواعد والقوانين. بالرغم من هذه الاتفاقيات، بقي التوتر موجوداً داخل المنظمة. [4]

---

[1]– جميعان، مصدر سبق ذكره، ص224–225.

[2]– حبيب الله، مصدر سبق ذكره، ص75–76

[3]– جميعان، مصدر سبق ذكره، ص 231 – 232.

[4]– حبيب الله، مصدر سبق ذكره، ص 81 – 82.

صدر الكثير من التعليقات حول الموضوع، إذ قال بعض السكان من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن: "لقد حفرنا حفرة لأنفسنا في الأردن، رحب بنا الناس كأبطال بعد معركة الكرامة، ثم دفعونا إلى الخارج في عتمة الليل بعد ذلك بثلاث سنوات". [1]

لقد أعقب حرب أيلول صمت عربي، أحس الفلسطينيون خلاله أن قضيتهم لن تنحل خارج فلسطين، وأن المقاومة يجب أن تكون من الداخل، وليس انطلاقاً من الدول العربية الأخرى. وقد أبرزت هذه الحرب فشل المنظمة في ضبط فصائلها المختلفة وتوحيدها داخل إطار المنظمة وداخل أعمال بعيدة عن العنف ضد الأنظمة العربية، إذ لم تنظر التنظيمات الفدائية إلى المنظمة على أنها الممثل الشرعي الجامع والوحيد. من جهة أخرى، ورغم أعمال العنف التي استخدمتها الحكومة الأردنية ضد منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن المنظمة كان لها أخطاؤها أيضاً.

تعتبر مجازر أيلول عاملاً رئيساً من العوامل التي ساعدت على بلورة الحركة الوطنية الأردنية، وزيادة التعصب حول الهوية،فالمواجه العسكرية التي حصلت في ايلول خلقت نوع من التباعد بين الفلسطينيين و الاردنيين, إضافة إلى أن الفترة التي تلت حرب أيلول اجتاحت الأردن نهضة من حيث التعليم والصحة والوظائف وبدءت تهتم بامورها الداخلية. وهنا وقع التباعد بين أردني من أصل أردني وبين أردني من أصل فلسطيني.[2]

فبقيت العلاقات الاردنية الفلسطينية يغلب عليها طابع التوتر، وخصوصاً في ظل حرب أكتوبر 1973، حين قامت قوات سورية ومصرية والفدائيون الفلسطينيون بأعمال مقاومة

---

[1]– جميعان, مصدر سبق ذكره، ص 243.

[2]– المحاسنة، مصدر سبق ذكره، ص 44.

ضد إسرائيل، في حين لم تدخل الأردن هذه الحرب. قلبت هذه الحرب الموازين السياسية في العالم العربي، فعلى الرغم من بقاء فلسطين محتلة إلا أن هذه الحرب اعتبرت مكسباً لمنظمة التحرير الفلسطينية على الساحتين الدولية والقومية. [1]

حصلت منظمة التحرير الفلسطينية، في مؤتمر الرباط 1974/11/26، على الاعتراف بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. أثر هذا القرار، بالطبع، على الأردن، على أساس أنه هو الممثل الوصي والشرعي للفلسطينيين، واعتقاده بأنه لا يمكن استرجاع الضفة الغربية إذا ما تم تنفيذ هذا القرار.[2]

يضاف إلى هذا القرار حصول منظمة التحرير الفلسطينية، في 14/أكتوبر/1974، على اعتراف من قبل الأمم المتحدة على أساس أنها حركة تحرر وطني، وإعطاؤها حق المشاركة في جلسات الأمم المتحدة.[3]

وعلى الرغم من مقاومة الملك حسين لشرعية منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الفلسطينيين إلا أنه اضطر للموافقة في العام 1980 لتجنب الخلافات خاصة بعد أن أصبح الوضع متوتراً بين الأردن وباقي الدول العربية.

ربما جاز لنا الافتراض، أنه من الممكن أن أحداث أيلول، بكل أحزانها وآلامها، قد جنبت الشعبين الأردني والفلسطيني الويلات بما يشبه الصراع الأهلي على أرض لبنان. ومن الممكن أن موافقة الأردن على القرارات كانت عاملاً مساعداً لتجنب تكرار

---

[1]– حبيب الله، مصدر سبق ذكره، ص 92.

[2]– المحاسنة، مصدر سبق ذكره، ص 48.

[3]– حبيب الله، مصدر سبق ذكره، ص 99

الصدامات، وعاملاً أيضاً في ظهور الشخصية الفلسطينية. وعلى الرغم من الخلافات حول الممثل الفلسطيني إلا أن هذه قضية (القضية الفلسطينية)، في النهاية، تهم كل الدول العربية وجميع الدول، ويجب الدفاع عنها، ولكن دون نسيان شخصية الفلسطينيين وهويتهم. في ظل كل هذه المواقف، بقيت الأوضاع في حالة سكون لفترة من الزمن.

في عام 1977، اجتمع الملك حسين مع ياسر عرفات في القاهرة، في القمة العربية. كانت هذه خطوة لتحسين العلاقات. وفي هذه القمة، وضع صندوق لدعم الضفة الغربية، فكانت هذه أول خطوة ولقاء سلميين بعد حرب أيلول. [1]

فبقيت العلاقات الاردنية الفلسطينية مسيطر عليها طابع السلام فعقد اتفاق عمان 11 شباط 1985، والذي توصل إلى حل كثير من النقاط بشكل سلمي،ومع ذلك برزت هنا نقطة اختلاف، وبدأت مشاعر الخوف وعدم الثقة بين الطرفين بالظهور من جديد. ففي المفاوضات السلمية بمؤتمر مدريد للسلام، رفضت إسرائيل وأمريكا التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت بوفد مشترك بين الأردن وفلسطين، والذي بدوره تبنى العمل الكونفدرالي بين الأردن وفلسطين، إلا أن الأمر لم ينجح، مما زاد من حدة التوتر والمخاوف.[2]

---

[1]– صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 70.

[2]– جميعان، مصدر سبق ذكره، ص 294 – 295.

فرغم اعتراف الأردن بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر 1988، الا انه بقي هناك مخاوف من جانب الفلسطيني بان تعود الاردن تلعب دوراً في تمثيل الشعب الفلسطيني. [1]

من الملاحظ أن الوفد المشترك قد خلق مشاعر سلبية بدلاً من مشاعر التعاون والتركيز على حل القضية في مؤتمر السلام. فسيطرت المخاوف على الفلسطينيين بأن الأردن أراد استرجاع دوره في تمثيل الشعب الفلسطيني، واسترجاع سيطرته على الضفة الغربية وعلى اقتصادها. ومن جهة أخرى، تخوف الأردنيون والملك من تكرار أحداث أيلول وأن يشن الفلسطينيون هجومهم ضد العرش.

وبناءا عليه، قرر الشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف كل ذلك وفقاً لوثيقة الاستقلال التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في 1988/11/15 ,و جاء بعد هذا الاعلان قرار فك الارتباط الذي أعلن من جانب الأردن في صيف 1988 وما تبعه من تطورات تحملت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية السياسية كاملة عن الشعب الفلسطيني ,فجاء ذلك بعد إحساس الطرفين بعدم الوفاق، وعدم الشعور بالثقة تجاه بعضهما البعض. يرى كثير من الفلسطينيين أن هذا القرار كان خطوة لاستقلال الشعب الفلسطيني، وخطوة نحو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. كما يرون فيها خطوة لإنشاء علاقة مع الأردن، علاقة مبنية على أسس متكافئة.

---

[1]– سالم نحاس، العلاقات الأردنية الفلسطينية، مذكرة، ص63.

فيوضح سياق هذا الفصل، أن تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية حافل بلحظات صعود ولحظات هبوط، وأن العلاقات مرت بمواقف موحدة، سواء أكانت مواقف سياسية أم مواقف عسكرية ثورية، كما مرت بمواقف اختلاف، من جهة أخرى.فلولا الاستعمار البريطاني الذي قسم بلاد الشام لبقي جميعهم ضمن دولة واحدة,فمهما تراوحت الاختلافات بين القيادة الأردنية والقيادة الفلسطينية يبقى طابع الوحدة والقومية والحلم العربي غالب على الشعوب، إذ أن مأساتهما واحدة، وعدوهما واحد مشترك.

وتؤكد الدراسة ان سياق العلاقات الأردنية الفلسطينية قد أخذ محطة حاسمة، إذ دخلت العلاقات بين الجانبين في مرحلة جديدة تختلف، في سماتها، عن المراحل القديمة. والمتوقع لهذه العلاقة أن تستمر، مهما بعدت فنهايتها أن يلتقي القادة ويلتقي الشعبان.

الفصل الثالث

وضع اللاجئين الفلسطينيين

تعتبر دراسة اللاجئين علماً جديداً، ومع ذلك لا يوجد إجماع بين الباحثين على تعريف اللاجئ. وأكثر التعريفات شيوعاً هو ذلك التعريف الذي تتبناه الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنصوص عليه في ميثاق 1951، وينص على أن اللاجئ: "شخص يقيم خارج موطنه الأصلي ويرفض العوده إليه خشية من الاضطهاد على خلفيات عنصرية أو دينية أو قومية أو بسبب انتمائه لفئة اجتماعية معينة أو بسبب وجهة نظر أو انتماء سياسي معين"[1].

وعلى الرغم من وجود هذا التعريف إلا أن اللاجئين الفلسطينيين أصروا على أن يكون لهم تعريف مختلف عن باقي اللاجئين، كي لا يندرجوا ضمن تعريف عام للاجئين حتى لا تذوب قضيتهم وتهبط إلى مركز متدنٍ، حيث تعتبر قضيتهم من أهم قضايا اللاجئين. وإذا وافق اللاجئون الفلسطينيون على تعريف عام للاجئ، فإنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى إنكار حقهم في العودة إلى وطنهم.[2]

لذلك عرفت وكالة الغوث اللاجئ الفلسطيني بأنه: "الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته الدائم إلى ما قبل عامين من انفجار حرب عام 1948 والذي خسر سكنه وأسباب معيشته نتيجة لتلك الحرب".[3]

1.يحيى، مصدر سبق ذكره، ص 17

2.آزرت، دونا.(2001).من اللاجئين إلى المواطنين.توفيق أبو بكر.ط1.عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية. ص4.

3. يحي، مصدر سبق ذكره، ص17.

فهذا التعريف لم يشمل اللاجئين الذين هاجروا بعد ذلك. وقد حمل الفلسطينيون على تعريف الأونروا، وخصوصاً أنها أخذت موضوع اللاجئين على أسس اقتصادية وحياتية دون التعرض للحقوق السياسية.

غير أن الأونروا، من جهتها، قدمت مساعداتها للذين سجلوا في سجلاتها فقط، فاعتبرتهم لاجئين وقدمت لهم مساعدات غذائية وطبية, ولكن الكثير من الفلسطينيين لم يعلموا بذلك، ولم يسجلوا في تلك السجلات، مما حرمهم من المساعدات. وهذا ليس بعدل، فيجب على الوكالة أخذ الاعتبارات الإنسانية أيضاً بالتعريف بجانب الاعتبارات السياسية وحق العودة.

فتعتبر شريحة اللاجئين الفلسطينيين من أقدم وأكبر وأشهر فئات اللاجئين، ولكن طول فترة لجوئهم، جعلت قضيتهم لا تأخذ الحالة الجادة أو الصعبة، إذ إنهم ليسوا اللاجئين الوحيدين في العالم. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تسبب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أزمة حقيقية إذا لم تحل القضية مستقبلاً.[1]

تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أهم قضايا الصراع العربي الصهيوني. فتم إجلاء ثلث الشعب الفلسطيني بعد حرب 48، أي حوالي (750–850) ألف نسمة توزعوا على نحو التالي: لبنان (104 آلاف نسمة)، قطاع غزة (200 ألف نسمة)، الأردن (115 ألف نسمة)، الضفة الغربية (360 ألف نسمة)، سوريا (182 ألف نسمة).[2]

---

[1].أبو بكر، مصدر سبق ذكره، ص7.

[2].كيالي, ماجد."قضية اللاجئين الفلسطينيين أسبابها، أبعادها, مقاربات سياسية لحلها".1996.صامد الاقتصادي,ع 11:105.

ففلسطين كانت تشكل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وقد عهدت عصبة الأمم رسمياً إلى بريطانيا الانتداب على فلسطين سنة 1922 بعد الحرب العالمية الأولى. فكثير من الباحثين السياسيين وحتى اللاجئين الفلسطينيين، يعتبرون بريطانيا العامل الأساسي الذي أدى إلى هجرة اليهود وزيادة قوتهم العسكرية، فتعاطف بريطانيا مع القضية اليهودية ساعد في عمليات تهجير اليهود إلى فلسطين، وزاد عدد السكان اليهود من 11.6% من مجموع السكان سنة 1922 إلى 30.71% من مجموع السكان سنة 1948. [1]

بقيت بريطانيا تقدم مساعدات لليهود سواء من تسهيل عملية شراء أراضٍ، أو تسهيل هجرتهم إلى فلسطين، أو تعليمهم الأمور العسكرية وتزويدهم بالأسلحة. فكثير من الآراء تعتبر ان إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين لم يكن مصلحة لليهود فقط، بل أيضاً مصلحة للدول الكبرى، سواء في ذلك الدول الأوروبية أو دولة أمريكا، إذ كانت أهدافهم الأساسية بالإضافة إلى التخلص من الأقلية اليهودية التي سيطرت كثيرا على مواقع حساسة في تلك البلاد وعلى اقتصادها، وخاصة في أوروبا، فقد عملوا إلى إيجاد كيان يتبع للدول الغربية، وينشر أفكارها وسياستها، والاستفادة من خيرات تلك الدول، ليس فلسطين فحسب، بل وخيرات كافة الدول العربية، وذلك عن طريق منع حدوث وحدة وقوة عربية، إذ سيكون من الصعب حدوث مثل هذا الأمر في ظل هذا الكيان المزروع والذي سيبذل جهده في تفكيك العرب وتفكيك وحدة الشعب الفلسطيني نفسه.

1.عطايا، أمين محمود."قضية اللاجئين الفلسطينيين جذور المشكلة وآفاق الجيل". 1996.صامد الاقتصادي، ع105: 37 .

فبعد اعتراضات ومظاهرات الشعب الفلسطيني، رأت بريطانيا أنها لا تستطيع ضبط الأمور في فلسطين، فطلبت أن تحيل الأمر إلى الأمم المتحدة. وجاءت الأمم المتحدة بقرار (181) الذي يمنح اليهود دولة في فلسطين. وبعد قرار التقسيم ودخول الجيوش العربية حرب48 مع الجيش الإسرائيلي، الذي كان يتمتع بإمكانيات فائقة، وإثر خسارة الجيوش العربية في هذه الحرب تم طرد جزء كبير من الشعب فلسطيني من بلادهم وأراضيهم، واستطاعت إسرائيل احتلال أراضٍ فلسطينية إضافية تزيد عن الأراضي المشمولة بقرار التقسيم (181) باستثناء الضفة الغربية التي تم ضمها إلى الأردن، وقطاع غزة الذي ضم إلى مصر.[1]

كانت نتائج الحرب مخيبة للآمال، إذ رحل الفلسطينيون عن بلادهم إثرَ المجازر التي قام بها اليهود، ومن ضمنها مجزرة دير ياسين، والهجوم على القرى وطرد أعداد هائلة من الفلسطينيين, ولم تختلف برأي الكثيرين المجازر التي عملت ضد الفلسطينيين عن المجازر التي وقعت لليهود من قبل النازيين المحرقة (الهولوكوست).

وضع اللاجئون اللوم بدايةً، على أنفسهم، إذ إن جهلهم، وعدم معرفتهم بالعواقب أدى إلى هجرتهم خارج وطنهم. فاعتبر البعض أن مبالغة وقعت حول ظروف مذبحة دير ياسين، حيث اعتبروا أن اليهود استطاعوا احتلال أراضيهم، ليس بالقوة العسكرية فقط، بل بالحرب النفسية، أي استخدام وسائل الخوف والترهيب، ما اعتبر عاملاً مهماً في تهجير الفلسطينيين. ويأتي اللوم بعدها على بريطانيا التي ساعدت اليهود في الاستيطان. أما

[1].عبد الحافظ, محمد حسين."جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين الفلسطينيين".1996.صامد الاقتصادي, ع105: 127.

بالنسبة لدول العالم، فقد اعترفت بإسرائيل، وكان لها دور في إيجاد مأساة تهجير الفلسطينيين. وعلى الرغم من توجيه بعض اللوم على الدول العربية أيضاً، إذ كان أمل الشعب الفلسطيني بها قوياً، إلا أنها كانت دولاً ضعيفة عسكرياً وسياسياً مقارنة بالغرب.[1]

تعددت الدراسات التي تناولت الفلسطينيين في الخارج. ومن الممكن ان نقسم الفلسطينيين إلى ثلاثة أقسام؛ فلسطينيي الشتات، فلسطينيي الترانزيت، المهاجرين الاقتصاديين. فلسطينيو الشتات هم جزء من فلسطينيي المنفى، وقد اندمجوا في المجتمعات المستقبلة، وذلك عن طريق وضع قانوني دائم بواسطة جنسية أو إذن إقامة دائم. من جهة ثانية، اختلفت الآراء حول استخدام كلمة شتات بدل لاجئ، على اعتبار أن كلمة الشتات تلغي حق العودة، بينما يرى آخرون أن الأمر ما هو إلا منظور سوسيولوجي لا دخل له بحقوق الإنسان. من الملاحظ أن فلسطيني الشتات يكون على علاقة مع الدولة المستقبلة والدولة الأم في آن، ويكون موالياً لكليهما. أما فلسطينيو الترانزيت فإن لهم وضعاً قانونياً هشاً ومؤقتاً، فهم يشعرون، وبشكل مستمر، بأنهم بانتظار العودة، فتظهر الانتقاليةِ (عدم الاستقرار) في حياتهم ويعيش أغلبهم بالمخيمات. أما المنصهرون فهم أشخاص تأقلموا، بعد فترة من الهجرة، في البلد المستقبل، وانصهروا فيه لدرجة أنهم نسوا أنهم فلسطينيون لاجئون.[2]

---

[1].يحي , مصدر سبق ذكره,ص41-47.

[2].حنفي، ساري. (2001).هنا وهناك نحو تحليل للعلاقات بين الشتات الفلسطيني والمركز. ط1. رام الله: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، ص35-39.

فتختلف اوضاع وظروف اللاجئين من دولة مستقبلة إلى أخرى. وليس هذا فقط، بل أيضاً يختلف اللاجئون بطبيعتهم عن بعض البعض. فالبعض منهم يتأقلم في الحياة الجديدة، والبعض الآخر ما تزال كلمة اللاجئ تؤثر في شخصيته ونفسيته ونظرته لنفسه وللآخرين.

في هذا السياق، من الجدير ملاحظته أن أسوأ عواقب النزاع العربي–الإسرائيلي هو قضية اللاجئين وأنه يجب التركيز على قضية اللاجئين كقضية سياسية إلى جانب كونها قضية إنسانية,فأعداد اللاجئين يزداد يوما بعد يوم و يسوء وضعهم المعيشي في كثير من البلاد , ويوضح الجدول عدد اللاجئين من عام1950–2009 حسب احصائيات الاونروا,

الاقليم	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
الاردن	506200	502135	613743	688089	506038	625857	716372	799724	929097	1287819	1570192	1795326	1967414
لبنان	127600	100820	136561	159810	175958	196855	226554	263599	302049	346164	376472	401071	421993
سوريا	82194	88330	115043	135971	158717	184042	209362	244626	280731	337308	383199	426919	467417
الضفة الغربية	------	------	------	------	272692	292922	324035	357704	414298	517412	583009	690988	771143
قطاع غزة	198227	214701	255542	296953	311814	333031	367995	427892	496339	683560	824622	969588	1090932
اجمالي	914221	905986	1120889	1280823	1425219	1632707	1844318	2093545	2422514	3172641	3737494	4283992	4718899

1. ترتكز الارقام على السجلات الاونروا التي تحدث بانتظام ,غير ان تسجيل لدى الوكالة

اختياري و لا تمثل هذه الارقام سجلا دقيقاللتعداد السكاني.

2.حتى عام 1967,كانت الضفة الغربية تابعة اداريا لمكتب الاردن الاقليمي.[1]

1.عدد اللاجئين المسجلين في 30حزيران من كل عام لغاية العام 2009,جدول احصائي.

تحتل مشكلة اللاجئين الموقع الأساسي لحل مشكلات أخرى بين اليهود والعرب. تعني كلمة لاجئ "فصل الإنسان عن أرضه، وما يتبع ذلك من فصله عن هويته وتاريخه وتراثه. وتعني باختصار شديد أن التاريخ والجغرافية انفصلا عن بعضهما البعض، والتاريخ صار بمكان، والجغرافية بمكان آخر".[1]

يقول الكاتب الإسرائيلي داني روبنشتاين: "عجبت لهؤلاء الفلسطينيين كل شعب في العالم يعيش في مكان إلا الفلسطينيين فالمكان يعيش بهم".[2] هذه مقولة تعبر عن معاناة الفلسطينيين، بحيث أصبح أكثرهم يعيشون خارج الوطن،ويجمعهم عامل مشترك، ألا وهو عامل فقدان الوطن، وما لحق بهم خسائر في أموالهم وأراضيهم وأرواحهم، مما أدى إلى ترابطهم بعضهم مع بعض منتظرين العودة إلى الوطن.

---

[1].أبو سته، د. سليمان. "مشكلة اللاجئين أساس القضية الفلسطينية".2000. رؤية، ع20: 199 .

[2].نفس المصدر السابق,ص201.

المبحث الاول

اللاجئون في الأردن (الحقوق والواجبات)

بعد حرب 48، هاجر عدد كبير من الفلسطينيين إلى الأردن. وكانت هذه الهجرة قسرية إجبارية لدى الفلسطينيين الذين هاجروا خوفاً على أموالهم وعائلاتهم، فقرروا اللجوء إلى دول مجاورة لهم، وكان النصيب الأكبر لدولة الأردن، بحيث شجع التاريخ المشترك بين الأردن وفلسطين المهاجرين إلى اللجوء إليه. ولم يدرك المهاجرون، في ذلك الوقت، أنهم لن يعودوا إلى فلسطين، وخصوصاً أن الإعلام العربي كان يوعد الفلسطينيين بالتحرر .[1]

من أهم الأسباب التي جعلت الأردن يأخذ نصيباً اكبر من اللاجئين، يعود بأن علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني مبنية على رابطة مشتركة ومتميزة، إذ كانوا ضمن وحدة واحدة وأرض واحدة (بلاد الشام). وبعد تقسيم الحدود بقيت هناك روابط عائلية، وظلت العائلات والقبائل التي تسكن الأردن وفلسطين مترابطة بعضهما مع بعض، وحتى مع وجود العدوان الإسرائيلي فإن ذلك لم يمنع من إنشاء وحدة بين الضفتين، وهذه الوحدة كان لها دور مهم في ترابط الشعبين. ومهما شهدت هذه العلاقة من توترات، كما ذكر في الفصل الأول، إلا أن رابطة الشعبين بقيت قوية.[2]

---

[1]. المحاسنة, مصدر سبق ذكره,ص 23-24.

[2].التل، ماضي واحد ومصير واحد ومستقبل واحد, مصدر سبق ذكره، ص33-34.

هاجر كثير من السكان الفلسطينيين بعد حربي 48 و67. ويوضح الرسم المبسط هنا الهجرة التي حصلت بعد حرب 48، وبعد وحدة الضفتين.

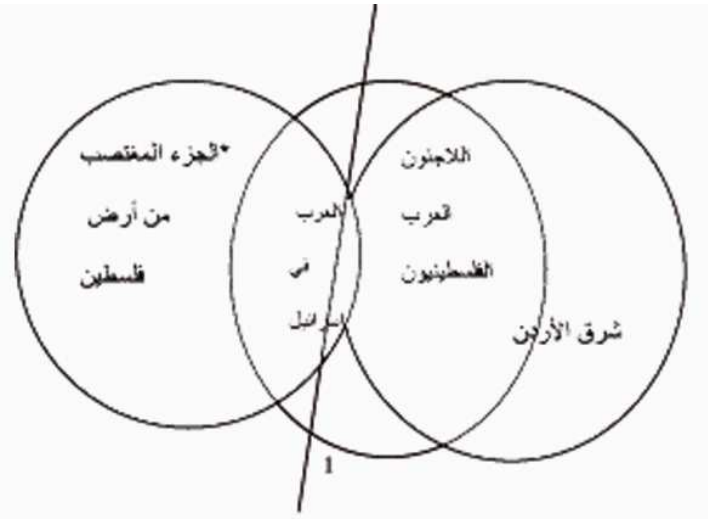

1

بعد وحدة الضفتين زادت نسبة الفلسطينيين، حتى أصبحوا يشكلون أكثر من ثلثي السكان في الأردن. فإن دخول أعداد هائلة من الفلسطينيين إلى الأردن أدى إلى تحول ديموغرافي مديني. إذ تمركز أغلب السكان في مناطق عمان وأربد، وأدت زيادة أعداد السكان إلى زيادة البطالة بسبب عدم القدرة على استيعاب العمال بالسرعة المطلوبة. وعلى الرغم من زيادة عدد السكان هذه، والتي أدت إلى زيادة العبء على الأردن، لكن من جانب أخر أدت إلى زيادة نمو قطاعات الإنشاءات والإدارات الحكومية، أي القطاعات التي تتحمل كثافة عمالية، ما أثر في زيادة دخل الأردن من خلال عائدات

[1].محافظة، مصدر سبق ذكره، ص327.

وأجور الفلسطينيين الذين يعملون في دول الخليج والتي كانوا يرسلونها لعائلاتهم في الأردن.[1]

تفيد إحصائيات الأونروا "أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تم إحصاؤهم حتى 30 حزيران 2001 بلغ في الأردن 1.639.728 لاجئاً وهذا العدد يشكل 42.3% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأونروا"[2].

يمكن تقسيم الفلسطينيين في الأردن إلى ثلاث فئات. الأولى، الفلسطينيون الذين سكنوا الأردن قبل 48، ونلاحظ أن انتمائهم للعرش أكثر من انتمائهم للمنظمات الفلسطينية. أما الفئة الثانية، فهم الفلسطينيون الذين لجأوا إلى الأردن بعد حرب 48، وشكلت هذه الفئة المناصرين للفدائيين ومنظمة التحرير الفلسطينية. أما الفئة الثالثة، فهم الفلسطينيون الذين نزحوا بعد 67، وهم يعيشون أدنى مكانة اجتماعية وسياسية ومعيشية في الأردن، وحتى أنهم يواجهون مستوى أقل من مستوى معيشة الفلسطينيين اللاجئين الآخرين. هذه الفئة مرتبطة بالضفة الغربية، وتعيش دائماً في حالة صراع مع العرش، ومعظمهم كان من التابعين لحركة المقاومة. هذه الطبقة هي أكثر طبقة تشعر بالانعزال وبالنقص في حقوقها.[3]

فإن أغلب الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات هم أولئك الذين نزحوا بعد حرب 67، والأقلية منهم هم أولئك اللاجئون بعد حرب48. وتعاني المخيمات الفلسطينية من

---

[1].صايغ، مصدر سيق ذكره، ص14-16.

[2].بدر، مصدر سبق ذكره، ص5.

[3].الصايغ، مصدر سبق ذكره، ص32-33.

سوء المعيشة والأوضاع الحياتية المتردية. لذلك كثرت الدراسات في الأردن حول موضوع فلسطينيي المخيمات.

هناك عوامل مهمة لعبت دوراً في الظروف السيئة التي أحاطت باللاجئين؛ فالعامل الديمغرافي" للاجئ المخيم" أثر بدوره السلبي على المستوى المعيشي، كما إن تزايد معدلات النمو كانت سريعة جداً، مما أدى إلى زيادة العبء على رب الأسرة. فأصبحت المخيمات تمتاز بالفقر والتركيب الديمغرافي المنحرف في الأردن، كما أن تضخم نسبة البطالة فيه لا يتوقف، وذلك لان كثيراً من الذكور لم يرغب بالعمل في مهن غير مرغوبة مثل الزراعة والبناء. فلذلك تدفق أعداد هائلة من الأيدي العاملة من مصر وأسيا.و بقي هؤلاء الذكور يفضلون البطالة عن هذه الأعمال، مما زاد من المشكلات اجتماعية؛ مثل الاكتئاب واليأس وصولاً حتى للجرائم. [1]

تتصف المخيمات بأنها مدن صغيرة، أي إن فيها أسواقاً وخدمات ومرافق، كالمدارس التي بنتها الأونروا و المستشفيات، كما إن لها اقتصادها الخاص بها. ولكن كل هذه الأمور لا تفي بالغرض وحدها، وخصوصاً أن المخيمات تعاني من سوء وتدني البنية التحتية من توفير الماء، والكهرباء، والطرق وغيرها.اضافة الى معاناة المجتمع الفلسطيني وذلك بتحوله من سكان وفلاحين في الأرياف إلى جاليات منتشرة في العالم، تعاني من نواقص عدة.[2]

---

[1].خواجا، مروان وآجا تلتنز. (2005).الهجرة و الاوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الاردن.علي شتيوي. ط1، إربد: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، ص7-8.

[2].عبد الوهاب, مصدر سبق ذكره,ص244.

لا يتصف مجتمع المخيمات بالتجانس، ولا يمكن أيضاً وصفه بالمجتمع المغلق. إذ إن حرية التنقل والانتقال به مسموحة. والكثيرين بعد تحسن حالتهم المادية يتركون المخيم ليعيشوا في المدن، مما يؤدي إلى انتشار سمعة سيئة للمخيم كمكان للعيش، وإيجاد وظيفة، ويؤدي، بالتالي، إلى حالة عدم تطور المخيمات.[1]

فبعد تهجير العدد الهائل من الفلسطينيين وانتشارهم في البلاد العربية وخاصة الأردن، قامت الأونروا بتوزيع الخيام على اللاجئين. بدءاً من 1950، فاتفقت الأونروا مع الأردن على تخصيص أراضٍ لنصب الخيم عليها، ومن هنا جاءت هذه المخيمات، وما زالت الأراضي، وعليها إسكانات بدائية غير متطورة بدلاً عن الخيم. وأكثر نسبة مخيمات للاجئين الفلسطينيين موجودة في الأردن، إذ يوجد هناك حوالي 13 مخيم. ومن المهم لفت النظر إلى أنه ليس جميع تلك المخيمات معترف به من الأونروا كالمخيمات في النزهة والمحطة. وتتفاوت المخيمات من حيث مستوى المعيشة، فظروف البعض أسوء بينما البعض الآخر أحسن وأفضل، ويعتبر مخيم الوحدات أفضل من غيره.[2]

وكل هذه الأمور ومستويات المخيمات جعلت هناك مسؤولية تجاهها من قبل الأردن. أي مثلما ذكرنا على الرغم من أن الأونروا نفسها قد أسست في 28-12-1949، من قبل الأمم المتحدة لمساعدة وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها لا تقوم بمساعدة اللاجئين غير المسجّلين، ولا حتى من باب الإنسانية، ولا تعترف بكثير من المخيمات، والأهم في الموضوع أنه وللأسف فإن عدد مكاتب وكالات الغوث في الأردن هو نفسه في الدول

---

[1].شتيوي, مصدر سبق ذكره,ص9-10.

[2].بدر،مصدر سبق ذكره، ص6-7.

العربية الأخرى على الرغم أن أعداد اللاجئين في الأردن أكبر بكثير مما هو عليه في تلك الدول، مما أدى إلى زيادة العبء على الأردن، وعلى ميزانيته المالية. ومع ذلك، لم يقصر الأردن من جهوده بتقديم كافة الخدمات الصحية، والتعليم... للاجئين.

فالأردن أخذ نصيبه من اللاجئين. وهذا الأمر أدى إلى علاقات إيجابية وعلاقات سلبية من جهة أخرى. فبالإضافة إلى التعاون الذي حصل بين الأردنيين والفلسطينيين، كان هناك ادعاءات واتهامات وشعور بالمخاوف من الجانبين تجاه بعضهما البعض. وظهر هناك الكثير من التقصير بين الفلسطينيين والأردن على صعيد الواجبات والحقوق تجاه بعضهما البعض .

على الرغم من التوترات التي نتجت عن وجود أعداد هائلة من الفلسطينيين، باعتبار الأردن أكثر الدول العربية تأثيراً بقضية اللاجئين، إلا أن الأردن قام بواجبات عدة تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين الذين اعتبرهم مواطنيه، فأنشأت الحكومة الأردنية مجموعة دوائر تهتم بالمسألة الفلسطينية، أهمها دائرة الشؤون الفلسطينية، وهي دائرة مستقلة تتعاون مع وكالة الغوث من جهة، والأردن من جهة أخرى. وهدفها تقديم المساعدات للاجئين، إذ إن لهم الحق بكافة الحقوق والخدمات التي يقدمها الأردن لمواطنيه خصوصاً أولئك الذين يتمتعون بالجنسية الأردنية. ومن اللجان التي أنشأها الأردن "لجنة تحسين المخيم" للعمل على توفير شبكات الصرف الصحي والهاتف وغيرها من

المساهمات في مجالات التعليم والصحة، وتخصيص جزء كبير من الميزانية لتحسين أوضاع المخيمات، وغير ذلك من المشاريع التي قام بها الأردن حول هذا الموضوع.[1]

من أهم المشاريع التي طرحت كان "مشروع حزمة الأمان الاجتماعي"، والذي يهدف إلى تطوير المناطق السكنية العشوائية، أي مناطق سكن اللاجئين. وكان المشروع يهدف إلى إصلاح البنية التحتية بدايةً، ثم تحويل المخيمات إلى بلديات، وإلحاقها بأقرب بلدة إليها. وكانت التكلفة ستبلغ 173 مليون دينار أردني، قسم منها كان على شكل مساعدات من البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي. ولكن وجهت انتقادات هائلة حول المشروع، فعلى الرغم من إشراف دائرة الشؤون الفلسطينية والأردن عليه، إلا أن نسبة الفساد كانت عالية، مما أدى إلى هدر الأموال لأمور شخصية، إضافةً للعامل الآخر وهو اعتبار هذا المشروع ما هو إلا مشروع يساعد في عملية التوطين. وما كان من هذا المشروع إلا أن فاقم العديد من المشاكل، بدل حلها.[2]

فتعددت المشاريع التي كانت هدفها تطبيق فكرة التوطين,كمشروع حسني الزعيم: إن حسني الزعيم حين قام بانقلابه في سوريا أعلن قبوله بتوطين (300) ألف لاجئ في منطقة الجزيرة في شمال سوريا لكسب ود الأمريكيين والبريطانيين وقد لاقى هذا الطرح صدى في الدوائر الاستعمارية الأمريكية والبريطانية لأنه ينم أولاً عن التخلص من كم ديمغرافي ومنظور حل اقتصادي سياسي للاجئين، وتم رفض هذا المشروع من قبل بن غوريون لأن حسني الزعيم طلب تعويض اللاجئين وتقديم مساعدة له، أما "إسرائيل" فتريد

---

[1].البوادري، مصدر سبق ذكره، ص36.

[2].بدر، مصدر سبق ذكره، ص13-16.

حلاً توطينيا في البلاد العربية من دون تقديم أي ثمن يذكر,وكمشروع توطين اللاجئين في سيناء: وقد تم القبول ببحث هذا المشروع تحت ضغوط دولية تعرضت لها مصر عام 1953 لتلافي وقوع حرب مع "إسرائيل" ليست مستعدة لها، ولتلافي العمليات الانتقامية التي كانت تقوم بها "إسرائيل" ضد قطاع غزة ولكن قوة تحرك الشارع من خلال المظاهرات الشعبية في القطاع أسقطت هذا المشروع,وكمشروع توطين اللاجئين في الصومال وليبيا: عام 1950 اقترح على وزارة الخارجية "الإسرائيلية" تهجير الفلسطينيين إلى ليبيا والصومال ولقد عمل الكثير من الصهاينة حتى عام 1958 على إيصال خطة التوطين إلى مرحلة الانجاز، حيث أن الصهيوني دانين قال "أن اتفاقاً سرياً تم التوصل إليه مع وزراء في الحكومة الليبية يقضي بأن يتم توطين عامل فلسطيني مع عائلته في كل مكان فيه خمسة عمال ليبيين"، وقال دانين "أن هناك اتفاقاً مع السلطات الأردنية بأن يهاجر الفلسطينيون الراغبون عبر سوريا وكذلك كان هناك اتفاق مع السلطات اللبنانية للسماح للفلسطينيين بالمرور عبر لبنان والإبحار من موانئه إلى ليبيا",اضافة الى مشاريع (الاونروا,بن غوريون,ايزنهاور,جونسن..ذكرها الباحث في الفصل الرابع).[1]

كلها مشاريع كانت تهدف الى توطين اللاجئين, فقضية اللاجئين ومشاكلهم ليست سهلة. فمحاولة إيجاد حلول لهم وإرضاؤهم من جهة، وإرضاء الدولة المستقبلة من جهة أخرى، أمور معقدة وتحتاج لجهودٍ عدة، وخصوصاً أن القرارات السياسية تؤثر في هذه القضية.

[1].الشولي,زياد."مشاريع التوطين و حق العودة".

وفي المقابل يشعر الفلسطينيين بالظلم من جهة، وتشعر الدول المستقبلة بالأعباء الاقتصادية والسياسية و المترتبة عليها من جهة أخرى.

فلقد عانى الفلسطينيون في الدول المستقبلة من الحقوق المنقوصة، ونقصد بذلك أن الدول العربية لم تعطي الفلسطينيين حقوقاً كاملة بحجة المحافظة على حق العودة. ويبقى التساؤل: هل حق العودة سيضيع نتيجة انتخابات عادلة، أو نتيجة تحسين ظروف مادية واجتماعية لدى الفلسطينيين في الدول المستقبلة؟! إن هذه حجة، وليست إلا حجة ظالمة وكاذبة. إذ تظلّم الفلسطينيون المقيمون في البلاد العربية من عدم إعطائهم حقوقاً مثلهم مثل السكان الأصليين من جهة، ومن جهة أخرى وقع الظلم عليهم بسبب عدم وجود من يدعم قضيتهم ويدافع عنها وعن إبقاء حق العودة من جهة أخرى.[1]

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحجة (حجة الخوف على مصالح الفلسطينيين وكيانهم وهويتهم وحقهم في العودة) ليست في محلها، فإن حق العودة حق مشروع لا يمكن أن يضيع بإعطاء المهاجرين حقوقهم في الدول المستقبلة. هذا أمر لا يأتي إلا في حال تهجير جميع الفلسطينيين من فلسطين، وهذا أمر مستبعد حالياً. وأن أخذ اللاجئين لحق العمل والتعليم أو حتى جنسية أخرى لا يعني ضياع هويتهم. ومع ذلك، توجد أراء مختلفة في الموضوع.

يعيش الفلسطينيون، نوعاً ما، كجالية واحدة متقاربين في الدول المضيفة على الرغم من أن حسهم وشعورهم بالهوية يختلف من لاجئ لآخر، وذلك لعدة عوامل، منها عامل

---

[1].المحاسنة, مصدر سبق ذكره, ص56-57.

الطبقة الاجتماعية.فيتضح أن الفلسطينيين اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات متدنية مستوى المعيشة يشعرون بالحقوق المنقوصة أكثر من الفلسطينيين المتصفين بمستوى معيشي جيد ويعيشون في المدن، إلا أنهم جميعاً بقوا يداً واحدة.[1]

فمن هنا عاش الفلسطينيون معاً، وعززوا من اقتصادهم، وتمسكوا بثقافاتهم ولباسهم وهويتهم وحقوقهم، وأهمها حق العودة، وطالبوا الحكومات بحقوق المواطنة ومستوى معيشي جيد. حتى إنهم كانوا يشعروا إنهم بين إخوانهم العرب، وأن قضيتهم حية، وأن فلسطين ستكون لهم مرة أخرى. "أي سعى الفلسطينيون في الشتات إلى حقوق منفصلة كوسيلة وليست كغاية"[2]

اختلفت معاملة اللاجئين حسب الدولة المستقبلة. ومقارنة بالدول الأخرى نرى أن اللاجئين الأحسن وضعاً هم اللاجئون في الأردن. ففي سورية مثلاً، يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بحقوق المواطنة، مثلهم مثل السوريين، ما عدا في الأمور المتعلقة بالسياسة والقانون (أي عدم تمتعهم بجنسية). وعلى الرغم من ذلك، فإن الفلسطينيين في سوريا لهم حقوق أخرى من حيث العمل وسهولة التنقل، ويعيشون حياة اجتماعية أفضل بكثير من لاجئي لبنان، بحيث لا ينظر لهم نظرة دونية مثل إخوانهم في لبنان. ففي لبنان، تتعامل الحكومة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين بسلبية، ليس على الصعيد السياسي فقط، بل وعلى الصعيد الاجتماعي أيضاً، فهي تمنعهم من التفاعل والاختلاط بالمحيط اللبناني على الرغم من فضل الفلسطينيين في الازدهار والنهضة، إذ إن أول طيار للخطوط الجوية

---

[1].عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص230-231.

[2]. المصدر السابق، ص233.

اللبنانية كان فلسطينياً، وأول رئيس للجامعة الأمريكية في بيروت كان فلسطينياً، وغير ذلك كثير. أما الوضع في بلاد النفط، فلقد عانى اللاجئ الفلسطيني في حرب العراق- الكويت، التي أدت إلى إخراج الفلسطينيين وحرمانهم من وثائق العمل وحقوقهم الأخرى المختلفة. فأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يعتبر احسن بكثير من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية الاخرى.[1]

قد تكون الأسباب في ذلك هو ما يجمع بين الأردنيين والفلسطينيين من تاريخ حافل ببعضهم البعض، وأنه مهما توترت العلاقات فإنها كانت تحظى أيضاً بفترات تعاون وخصوصاً خلال فترة وحدة الضفتين والتآخي الذي حصل بين الأردنيين والفلسطينيين ووقوف الأردنيين بجانب الفلسطينين والدفاع عن حقوقهم.

إلى ذلك، يعتبر الفلسطينيون في الأردن في حال من النعيم مقارنة بحال إخوانهم في لبنان أو حتى سوريا ودول الخليج. فإلى جانب تمتعهم بالجنسية الأردنية فهم في وئام اجتماعي مع الأردنيين، إضافة إلى أن أحوال الفلسطينيين في الأردن مزدهرة، ومع ذلك، تظل الاتهامات المتعلقة بالحقوق المنقوصة للفلسطينيين في الأردن كبيرة.[2]

من أكثر الأمور صعوبة التي واجهها الأردن في التعامل مع اللاجئين هي المؤامرات والادعاءات المتعلقة بـــ"الحقوق المنقوصة". فالفلسطينيون دائماً في حالة مطالبة بالمزيد من الديمقراطية والمشاركة الحقيقية في الحكم. هذا الإلحاح يشكل ضغوطات على

---

1. أبو بكر، مصدر سبق ذكره، ص13.

[2].الشاعر، وهيب. (2004). الأردن...إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص84.

الحكومة الأردنية. وبعد مؤتمر القمة العربية في الرباط 1974، والإعلان أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد، بدأت حقوق الفلسطينيين في الأردن تتناقص، وخصوصاً في العمل الحكومي، أي في مجالات الوزارات، والأجهزة الأمنية، والقوات المسلحة. خلق ذلك جواً من التوتر بين الشعبين، على الرغم من أن هذا التوتر لم يظهر بشكل مباشر، إذ بقيت الحكومة محافظة على وظائف بعض الفلسطينيين الذين يعلنون انتماءهم للدولة، في مواقع مثل وزارات الصحة والتعليم، لكن مجتنبة المواقع العسكرية ومواقع المخابرات. من هنا، بدأ الفلسطينيون بنشر شعارات الحقوق المنقوصة.[1]

كما نرى، تأتي مزاعم الحقوق المنقوصة على الجانب السياسي، وعلى جانب الانتخابات والمقاعد. وعندما جاء قانون الانتخابات الأردني في العام 1989، أدى إلى مشاكل زادت بناءا عليها دعوى الحقوق المنقوصة،فإن عدم أخذ القوة العددية في الحسبان عند توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية يجعل هناك دوائر متضررة. ومن أكثر الدوائر التي تضررت هي الزرقاء، والتي معظم سكانها أردنيون من أصل فلسطيني، ولم يكن هناك حجة مقبولة من قبل الأردن يبرر هذا الوضع. فإذا كانت الحجة المحافظة عن حق العودة الفلسطينية، فإن هذا الحق لن يتضرر، أو حتى يضعف بسبب قانون انتخابات عادل.[2]

من هنا، يبقى الفلسطينيون يشعرون بالنقص في البلاد المستقبلة مهما قدمت هذه البلد. ومن الطبيعي حدوث هذا الأمر لأنه مهما قدم البلد المستقبل للفلسطيني فإنه لن يكون

1.المصدر السابق، ص85.

[2].المحاسنة، مصدر سبق ذكره، ص49-53.

بمثابة بلده فلسطين،فكثير من الفلسطينيين ينسى أحياناً هذا الأمر. غير أن للمواطنين الأصليين الأولوية في كثير من الأمور، وعلى الدولة الأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر، فالأردن فيه المواطنون الأصليون "الأردنيون من أصل أردني" وهم لهم الأولوية، ولهم حقوق في دولتهم قبل أي أحد آخر، ويجب على الدولة مراعاة ذلك.

بذلك يتم تعريف الشعوب الأصلية أنها عبارة عن سلالة السكان الأصليين في منطقة ما أو دولة، ويتصفون بأنهم حراس الأرض. هنا يعتبر الأردنيون السكان الأصليين والفلسطينيون هم المهاجرين الذين جاؤوا نتيجة الحروب العربية الإسرائيلية إلى الأردن. وجاء الإعلان، في أعقاب مؤتمر منظمة العمل الدولية، والذي تنص صيغته النهائية 1992 على أنه "للشعوب الأصلية مجتمعة أو منفردة الحق في امتلاك الأراضي والمناطق التي قامت عليها دولتهم أو استخداماتها على أي نحو آخر بصورة تقليدية والسيطرة على استخدامها ويتضمن هذا الحق الاعتراف الكامل بقوانين السكان الأصليين وعاداتهم وقيمهم ونظام امتلاكهم الأراضي، وحماية مؤسساتهم وإدارتها، وواجب الدولة اتخاذ الإجراءات الفعالة لمنع أي تدخل في هذه الحقوق أو التعدي عليها."[1]

فمن هنا يقدم السكان الاصليين تضحيات وتنازلات للمهاجرين والوافدين، إذ إن هؤلاء يشاركون السكان الأصليين رزقهم ومعيشتهم. وصحيح أن القطاع الحكومي يقتصر نوعاً ما على الأردنيين لكن هذا حقهم وممكن اعتباره أمر طبيعي من باب انهم سكان الاردن الأصليين. ولا ننسى الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع الاقتصادي، ينحصر، في

1.قضية اللاجئين الفلسطينيين والتوطين ومزاعم الحقوق المنقوصة، مصدر سبق ذكره، ص41 .

الغالب، في أيدي الفلسطينيين، مسبباً تزايد نسبة البطالة بين السكان الأصليين والذي يجعلهم يلجأون إلى القطاعات الحكومية، وليس من المفروض بعد ذلك اتهامهم بأنهم قصروا بحق أخوتهم المهاجرين.

وعلى الرغم من أن هناك اختلافاً في المواجهة التي واجهها كل من الشعبين الأردني والفلسطيني، فالشعب الفلسطيني واجه العدو الإسرائيلي، الذي بدوره هجر الفلسطينيين للخارج، واستولى على أراضيهم، وسلب منهم حقوقهم اي حقوق سكان فلسطين . وعلى اختلاف الوضع بين الأردنيين والفلسطينيين الى أن هناك تشابه فالهجرات الهائلة التي قدمت إلى الأردن أدت إلى تغيير التركيبة الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بمشاركة السكان الأصليين أسواقهم وأراضيهم والتأثير على حياتهم. وبعد كل هذه الأمور، ما زالت مزاعم الحقوق المنقوصة موجودة في الأردن.[1]

يتحدث الكثيرون عن شرعية الوجود الفلسطيني في الأردن، وأن المفترض من الأردن أن يقبل هذا الوجود على أساس أن هذا الوجود مبني على حقوق مكتسبة بناءً على واقع وأعراف وثقافة أمة وشريعة إسلامية. فيعتبر الوجود الواقعي الفلسطيني مستمداً من ثقافة الأمة العربية وموقفها من الوجود الفلسطيني في الأردن، أي حسب ثقافة الأمة، وهي ثقافة توحد و تجمع، ولا تفرق؛ إذ كانت جميع الدول العربية دولة واحدة، فلم يكن ينكر على سوري أن يعيش في جنوب الأردن، ولا على فلسطيني أن يسكن في سوريا أو في الأردن، ويشهد على ذلك تشابه في تسمية العائلات في الأردن وفلسطين، وحتى سوريا.

---

[1].مرجع السابق، ص42-43.

ومن وجهة نظر خاصة، فإن أحد مكونات ثقافة هذه الأمة يعطي الفلسطيني المهجر حق الإقامة والمواطنة في الأردن، وحتى من باب الشريعة الإسلامية فإنها تعطي حقاً للجميع في سكن أي مكان على اعتبار أن المسلمين موحدين، وأن الأرض، من وجهة نظر الشريعة، تكون تحت سيطرة المسلمين، وكلها وطن لجميع المسلمين. بناءً على ذلك كله، فإن وجود الفلسطينيين في الأردن هو وجود شرعي قانوني، يستند إلى حق. ولكن اختلف الوضع، إذ طغت القطريّة والاستقلالية على شعوب الدول العربية، وأصبحوا في حالة تعصب ودفاع عن هذا القطر الذي يسكنون فيه، وجاء الشعور بالقطرية بدل مشاعر الوحدة والقومية العربية.[1]

فهناك دائماً اتهامات أن الأردن جاء نتيجة احتلال إسرائيل لفلسطين، حيث وافقت بريطانيا على تأسيس إمارة الأردن لتجعلها موطناً احتياطياً لاستيعاب اللاجئين. ولو صح هذا الأمر فإنه لا يعود بالسلبية على الأردنيين فقط، بل وعلى الفلسطينيين أيضاً، إذ ينتهي حلم حق العودة.

يصد الاردنيين هذه الاتهامات على اساس أن الكيان الأردني كيان راسخ، وهو ليس كياناً اصطناعياً. وليس على الأردن إثبات شرعيته. إذ إن هذه الشرعية مستمدة منذ القدم من شرعية القيادة الهاشمية التي هي سلالة الرسول (ص)، ومن الشرعية القومية التي انبثقت من الثورة العربية الكبرى، والشرعية التاريخية التي تؤكد التسلسل الشرعي

[1].المحاسنة, مصدر سبق ذكره، ص 26-32 .

والدستوري. أما شرعية الإنجاز فهي ما حققته القيادة بالتعاون مع شعبها من انجازات في كافة المجالات[1].

فمن هذا السياق، نرى شرعية الدولة الأردنية وحقوق المواطنين الأصليين. و لذلك ان جاء الفلسطينيون إلى الأردن فإنه يجب عليهم التعاون مع إخوتهم العرب بدل الشعور بالحقوق المنقوصة، لأن الفلسطينيين لديهم حقوق ناقصة، ليس في الأردن، بل في فلسطين. أي في وطنهم، الذي حرموا منه، وما زالوا محرومين من كافة الحقوق فيه.

فخارج العمل السياسي (الذي يطالب فيه الفلسطينيون أن يشغلوا 50% من القطاع الحكومي) ليس هناك أي تمييز بين الفلسطينيين والأردنيين، وأن المجتمع الأردني بدأ بالتنامي في المجالات الاجتماعية والثقافية على أسس الانتماء إلى مجتمع واحد. هذا الأمر قادر أن يخفف من حدة الإحباط والمنافسة بين الأردنيين والفلسطينيين.

نرى أن المجتمع الأردني بذل جهده لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين. وعليه، تعتبر دعوة الحقوق المنقوصة باطلة لأسباب عدة:

1- هذه المزاعم تعتبر مؤامرة على الشعبين، وبالأخص الشعب الفلسطيني. هذا يجعلهم يفكرون بالبقاء في الأردن والتنازل عن حق العودة.

2- فهنالك حقوق للشعوب الأصلية، فإن هذا الاعتداء ما هو إلا اعتداء على الشعب الأردني وحقوقه السياسية في وطنه.

---

[1].قضية اللاجئين الفلسطينيين والتوطين ومزاعم الحقوق المنقوصة، مصدر سبق ذكره، ص43-44.

3- تتنافس هذه المزاعم مع السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث جاء في ملف اللاجئين والنازحين ما ينص على سياسة رفض التوطين ورفض التخلي عن حق العودة. فجاء في مضمون تصريح للسيد صخر حبش (عضو فتح) 2000: إن هذه المزاعم التي يطالب بها الفلسطينيون تخدم مصالح إسرائيل وأمريكا.

4- تعتبر مثل هذه المزاعم دعوة باطلة تأتي على حساب الأردن الذي احتضن اللاجئين وبذل جهده لإعطائهم حياة كريمة. فبالإضافة إلى التضحيات العسكرية فهو ترك للفلسطينيين المجال في التعليم والتجارة وغيرها من أمور.

5- إن المزاعم التي تدعوا إلى المساواة بين الأردنيين والفلسطينيين في المراكز السياسية مبنية على أسس خاطئة، إذ إن هذا الطرح بحد ذاته ليس عادلاً، فحقوق اللاجئين تختلف عن حقوق المواطنين الأصلين. فالأولى تعني مساعدتهم على استعادة حياتهم السابقة، وعلى حقهم في العودة، وحمايتهم من الأخطار، وليس توطينهم وإعطائهم حقوقاً متساوية مع الأردنيين. وبالمقابل، فإن على الدولة المحافظة على حقوق سكانها الأصليين وحمايتهم.

6- رغم ان القطاع السياسي معظمه من اردنيين الا ان في المقابل القطاع الاقتصادي اغلبه من فلسطينيين.

7- إن هذه الفتن ستؤدي إلى زعزعة أمن الأردن. ومن الممكن أن تؤدي في المستقبل، إلى زيادة أطماع اليهود فيه.

8- تتناقض هذه الدعاوى مع فكرة المحافظة على الهوية والشخصية الفلسطينية.[1]

فيجدر الاشارة الى ان الأردن أخذ نصيبه من اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بسبب التاريخ المشترك بينهم. كما يعتبر وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أحسن بكثير من وضع اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية الأخرى. أما وجود بعض الخلافات والادعاءات بالتقصير، فهذه ما هي إلا فتن تخدم مصالح شخصية، ومصالح العدو، ولا تعود بالمصلحة لكلا الشعبين. ويجب إدراك هذا الأمر وتعزيز التعاون على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. غير أن هناك احتمالية تمركز كل من الشعبين في قطاع خاص به، رغبة منه في ذلك، لأننا نلاحظ أيضاً أنه يوجد اختلاط، حتى لو كان قليلاً، في المجالات السياسية والاقتصادية بين الأردنيين والفلسطينيين.

[1]. قضية اللاجئين الفلسطينيين والتوطين ومزاعم الحقوق المنقوصة، مصدر سبق ذكره، ص51-54.

المبحث الثاني

علاقة الشعبين ومخاوفهما

تمثلت العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين بالمتانة والقوة من جهة، ولكن من الجهة الأخرى، تمثلت تلك العلاقة بمجموعة مخاوف أثرت عليها بشكل سلبي. إذ بقيت هذه المخاوف موجودة منذ حرب أيلول الأسود. وعلى الرغم من تفاوتها من فترة إلى أخرى لكنها ما زالت موجودة. وهذا البعد بين الشعبين هو الذي سيضعف الأمة، ويضعف أمن الأردنيين والفلسطينيين، ويجعلهم عرضة لاعتداء خارجي أكبر. وتتمثل أولى هذه المخاوف "بالهوية"، أي مخاوف كلا الطرفين من أن تطغى الهوية الأخرى على هويته. ويبقى التنافس والتوتر في العلاقات موجود لإبراز الهوية الوطنية من قبل الأردنيين من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى.

تراوحت العلاقة بين الأردن وفلسطين حول موضوع الهوية. فلدى قيام الضفتين 1950 لم تراعَ الهوية الفلسطينية، فلا يمكن تقبل أن تذوب هوية وطنية قطرية لشعب عربي في هوية وطنيه لشعب عربي آخر مهما كانت الظروف والأحوال، وربما من الممكن أن تذوب هوية وقطرية الشعوب العربية في إطار قومي فقط. عندما حدثت الوحدتان أشار الكاتب في مذكرة إلى أهمية تسمية الدولة الناشئة "بالمملكة الأردنية الفلسطينية" للحفاظ على الهوية الفلسطينية، وحتى لا تذوب في الدولة الأردنية.[1]

[1].التل، الشعب الأردني والشعب الفلسطيني ماضي واحد ومصير واحد مستقبل واحد، مصدر سبق ذكره ص15.

فأصبح هناك وعي بالهوية الوطنية والقومية، إذ تأثرت معظم الدول العربية بالعصور القومية القديمة كالقومية الاوروبية. رغم اختلاف الوضع بالنسبة للدول العربية، حيث إن لا تتطابق الدولة مع حدود الأمة والقومية. فعلى عكس دول أوروبا، فإن الفرنسيين، مثلاً، لا نراهم إلا بفرنسا، أي تطابق حدود الدولة مع القومية الفرنسية، بينما قسمت بلادنا العربية إلى أقسامٍ عدة من قبل الاستعمار، ونرى القومية العربية الواحدة موجودة في دول عربية عدة.

تعددت التعريفات حول الهوية الوطنية، واعتبر أن جوهر الهوية الوطنية هو العصبية التي تربط الفرد بمجتمعه، أي حالة نفسية وجدانية عاطفية. وقد تضيق الحدود الهوية الوطنية لتقتصر على القبيلة أو الطائفة، وحتى تتسع حدودها وتختلط بالمفهوم القومي، (مثل حال أوروبا الحديثة المتجهة للوحدة بعد الحروب التي جاءت مسببه القومية الضيقة).[1]

يرى عبد الهادي المجالي الهوية: "هي الصيغة التي تنبع من مكونات الوطن، أي إنها ليست شيئاً جاهزاً وموجوداً، ومكونات الوطن هي الشعب والأرض والصيغة والتجربة التي اتفق الناس أن يعيشوا فيها وخلالها".[2]

والهوية لها مكانها في الوطن، وكافة الشعوب اهتمت بالمحافظة على هويتها ومنع أي أحد من محوها. كل وطن يحتفظ بهويته، ويميزها عن الغير الخارجي. ولكن إذا اجتمع

---

[1].الشاعر مصدر سبق ذكره، ص17.

[2].حلقة نقاش حول الهوية الوطنية وازدواجية الولاء السياسي في الأردن ، مذكرة، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ص3.

داخل كيان واحد أكثر من هوية وطنية واحدة فإن ذلك الكيان يفقد أمنه الداخلي واستقراره، وخصوصا أنه سيكون هناك تصارع بين الهويات في داخل الكيان الواحد. وهذا الأمر هو الذي حدث في الأردن، وكان سبباً في حرب أيلول، وما زالت الاردن متخوفه من هذا التصارع,بالإضافة إلى إضعاف الهوية الوطنية فإن تعدد الهويات يعرض المجتمع للعدوان من الخارج. [1]

فكانت الهوية السائدة في فترة الانتداب هي الهوية العربية الإسلامية. في تلك الفترة كان الانتماء فقط نحو القومية ونحو العرب، أي جاء الشعور بالعروبة والدفاع عنها من الحاجة لبلورتها أمام العدو الخارجي. نمت هذه الهوية بين كافة الشعوب العربية، وساعد وجود عدو مشترك (اليهود) على زيادة هذه المشاريع، وزيادة أحلام الوحدة وتحرير فلسطين.

منذ بداية تأسيس إمارة شرق الأردن، كانت الهوية القومية هي المسيطرة، وقد نبعت من الثورة العربية الكبرى، وبقي الأردنيون والفلسطينيون يداً واحدة حتى حرب 67 وهزيمة الدول العربية خلال هذه المعركة، التي أثرت بدورها على الفلسطينيين، وأشعرتهم بخيبة أمل، وأضافت لديهم الإحساس بالنقص والظلم في البلاد المستقبلة لهم، وأن هويتهم الفلسطينية بدأت تتلاشى. من هنا جاء ظهور الهوية الفلسطينية في الأردن، وبالتالي، وكرد فعل طبيعي بدأ الأردنيون بالتمسك بهويتهم الأردنية.[2]

---

[1].الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص18-19.

[2]. الشناق، د.عبد المجيد." الأردن تاريخ والهوية ".2007 .المجلة الثقافية,ع68-69:56-57.

فإن حدود الكيان الأردني لم تكن كما هي في زمن الدولة العثمانية. وإن قلة أعداد السكان في الأردن أدت إلى إلحاقه باستمرار بالدول المجاورة. ولكن، وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن، وإعلان استقلال الدولة الأردنية الهاشمية، بدأ الكيان الأردني بالظهور، وبدأت الهوية الأردنية تتبلور. وعلى الرغم من أن الأردن يختلف عن باقي الدول بأنه يخلو من المواقع التاريخية، مثل الأهرام في مصر، أي العوامل التي تساعد في زيادة الانتماء للدولة، ولكن، رغم ذلك، ومع مرور الزمن، تبلورت الهوية القطرية بعد فشل الوحدات العربية، مثل وحدة مصر– سوريا، وظهور ،ومحاربة الفلسطينيين العرش من أجل إبراز هويتهم. كل هذه عوامل التي حدثت في التاريخ زادت من نسبة ظهور الهوية الأردنية. غير أن البعض اعتبر أن للحكم الملكي، أي العرش، قدرة أكبر على إظهار الوطنية بالمقارنة مع الحكم الجمهوري. ومن هنا بدأت الهوية الأردنية بالظهور.[1]

مع مرور الزمن، بدأت علاقة الأردن بالدول العربية المجاورة تضعف، إذ حدثت خلافات عدة بينها وبين الدول العربية على احداث سياسية(كوحدة الضفتين و ايلول الاسود)، وظهور على الساحة الشعور الإقليمي، والذي لم يكن على مستوى الحكومات أو الزعماء فقط، بل وعلى مستوى الشعوب كلها أيضاً. كل هذه عوامل ساعدت في ظهور الهوية الأردنية.

أما الهوية الوطنية الفلسطينية، فالكثيرون يعتبرون أن لا فرق بين الأردن وفلسطين، إلا أن فلسطين ابتليت بوعد بلفور، وأن هذه الحالة استمرت لسنين طويلة ما أدى إلى خلق

---

[1].الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص22–25.

وبلورة الهوية الوطنية الفلسطينية الراهنة بقضيتها المعلقة، والمشتملة على فلسطين والفلسطينيين أينما كانوا. كثير من الفلسطينيين يعتبرون أن الهوية الوطنية الأردنية لا تزيد كثيراً عن كونها مجرد ردة فعل للهوية الوطنية الفلسطينية. وفي النتيجة استطاع الاستعمار أن يخلق من أرض ومجتمع واحد هويتين منفصلتين.[1]

فمن هنا شعرالفلسطينيين بذوبان في الدول المستقبلة. ورغم ذلك، فإن الهوية الوطنية الفلسطينية لا تحتاج إلى إذن للحفاظ عليها، لكنها تحتاج، باستمرار، إلى التعبير عنها أكثر وخصوصاً في الدول المستقبلة.

مما زاد في الوضع سوءاً بين الأردنيين والفلسطينيين هو ظهور الهويات الوطنية القطرية، وازدواجية الهوية والانتماء والولاء. فأصبح الأردن يشك في ولاء الفلسطينيين الذين يسكنون في الأردن، واعتبروا أنه حتى ولو كان مع الفلسطينيين جوازات سفر أردنية وينتمون للأردن، لكنهم يبقون ولاءهم للقضية الفلسطينية و منظمة التحرير بشكل يفوق بكثير انتماءهم للأردن.فأصبح داخل الكيان أكثر من هوية، وهو أمر يؤثر على أمن الدولة.

أدت هذه التطورات، وازدواجية الهوية والانتماء والولاء إلى مواجهة عسكرية 1970، وبعدها نما شعور بالهوية الأردنية، وانقسم المجتمع الأردني إلى تيارين؛ نادى الأول بالهوية الأردنية والعرش الملكي، بينما ظهر الثاني بين أبناء الشريحة الاجتماعية الدنيا والمتوسطة من الفلسطينيين والذين نادوا بالهوية الفلسطينية.[2]

---

[1]. المصدر السابق، ص36-40.

[2].د.عبد المجيد الشناق، مصدر سبق ذكره، ص86.

تعددت الآراء حول مصطلح الولاء، فاعتبره د. ذياب مخادمة مصطلحاً حديثاً يمثل أموراً قطرية، وأنه مصطلح لا يقاس بالمتر، وأنه مصطلح يظهر في حالة عدم تطبيق القانون بالتساوي على الجميع. أما أ. جميل النمري، فاعتبر أن مصالح الناس هي التي تحكم ولاءهم، ومن المفروض أن لا يخاف الأردن من عدم ولاء الفلسطينيين للأردن بل من زيادة مصالحهم في الأردن، والتي من الممكن أن تؤدي إلى جعل الفلسطينيين لا يختارون العودة. في هذه الحالة، يجب التخوف من الوطن البديل.[1]

فمن هذا المنطلق تعتبر مخاوف الانتماء والولاء والهويات الوطنية ليست في محلها، ففي هذه العصور المتقدمة، والعولمة، والمصالح الشخصية التي تحكم الناس أكثر من أي أمر آخر، والأغلب أن التقسيمات الوظائفية جاءت عبر التاريخ، وأن انتماء الفلسطينيين لقضيتهم ليس أمراً غريباً، فالقضية الفلسطينية هي قضية موجودة في قلب كل عربي وليس الفلسطينيين فقط. فيجدرالاشارة انه حتى لو كان في داخل الفلسطينيين حب للهوية الفلسطينية، إلا أنهم يحملون جواز سفر أردني، ومصالحهم الاقتصادية موجودة في الأردن، وهذا الأمر يعتبر إيجابياً مع الاحتفاظ بحق عودتهم. ومن المهم التنويع أيضاً إلى أنه من المصلحة الأردنية أن لا يكون الأردن موطناً جديداً للفلسطينيين، في آخر الأمر، في وقتنا الحاضر، يتعايش الشعبان معاً في سلام داخل مصالح مشتركة، إذ إن العدو مشترك ويتمثل في الكيان الإسرائيلي.

---

[1]. حلقة نقاش حول الهوية الوطنية وازدواجية الولاء السياسي في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص5-11.

كان الأردن، ومازال، بلداً آمناً، فتح أبوابه للجميع، وحقق الاندماج والتكامل الاجتماعي. والجيل الجديد من أبناء الأردن لا يعرف سوى هويته الأردنية، ورغم الأصوال المختلفة للهويات في الأردن فإنه لا يمكن أن تضعف الهوية الأردنية إلا في حالة فقدانها، ولا تشكل الهوية الفلسطينية منافسة ضد الهوية الأردنية. إذاً فلا يوجد داعٍ لمثل تلك المخاوف. وأن كل أمر له حسناته وسيئاته، حتى ازدواجية الولاء فإن لها صوراً إيجابية عديدة. وفي النهاية المصالح هي التي تحكم الناس، أكثر من قضية الهويات القطرية.[1]

من هذا السياق، نرى أنه رغم كل الأمور، فإن وجود أعداد هائلة من الفلسطينيين في الأردن يجعل العلاقة بين الأردن وفلسطين معقدة أكثر، وهناك عامل الثقة الذي تزعزع بعد أحداث حرب أيلول الأسود وظهور مجموعة شكاوى واتهامات من قبل الطرفين.

شكاوى واتهامات الشعب الفلسطيني؛ في البداية، شاع عند الشعب الفلسطيني مقولة الدولة العازلة، حيث علم الفلسطينيون أن الاتفاقية مع تشرشل وموافقة تشرشل على تأسيس كيان أردني ما كان إلا لجعل هذا الكيان منطقة عازلة بين اليهود والمحيط العربي، لذا ظل الفلسطينيون في رفض مستمر لهذا الكيان، وليس للحكم. وبغض النظر، أكان على حكم العائلة الهاشمية أو غيرها، فإن الكيان وجد من أجل مصالح اليهود وبريطانيا، وهنا يأتي الاعتراض عليه. يضاف إلى ذلك الاتهامات الموجهة ضد الملك عبد الله بموافقته المبكرة على مشروع التقسيم، وإيجاد مقترحات للقضية الفلسطينية، دون الرجوع

---

[1]. د.عبد المجيد الشناق، مصدر سبق ذكره، ص58.

للفلسطينيين، الأمر الذي عزز فكرة أن الشخصية الفلسطينية تعرضت للذوبان نتيجة كبت الحرية والاهتمام بالضفة الشرقية أكثر من الضفة الغربية. وبدأت اتهامات الفلسطينيين تتزايد وخصوصاً بعد خسارة حرب67، واتهام الأردن بالتقصير في الدفاع عن الضفة الغربية، وازداد الوضع سوءاً عندما رفضت الأردن بداية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في القمة العربية في الجزائر 1973، وبعدها القبول الشكلي بقرار قمة الرباط 1974، بأنها الممثل الوحيد. بقي الصراع بين الأردن وفلسطين قائماً على مسألة التمثيل الفلسطيني على الرغم من اعتراف الأردن رسمياً بالدولة الفلسطينية والتي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر 1988. وبعد كل الاتهامات والتوترات جاء فك الارتباط ليثبت عدم القدرة على التفاهم.[1]

في مقابل الشكاوى الفلسطينية التي وجهت للأردنيين، رد الأردنيون على أن القيادات الفلسطينية ترفض الحلول الوسط، فإنها متمسكة بالعواطف أكثر من الواقع. كما رفض الأردنيون الاتهامات بأن الاتفاقية مع تشرشل جاءت على حساب القضية الفلسطينية، لأنه كان من المخطط لليهود أن تكون شرق الأردن ضمن وعد بلفور، وكانت بريطانيا تريد ضمها لهم. وبهذه الاتفاقية أنقذ شرق الأردن من وعد بلفور. أما الاتهامات المتعلقة بتدخل الملك عبد الله في شؤون فلسطين فهي لم تكن إلا من من دافع القومية، وإيمان الملك بالوحدة. وأما عن اشتباكات حرب أيلول، فلقد أوقعت خسائر في كلا الطرفين، وإن

[1].عبد الرحمن، الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص67-71.

كلاهما تجاوز الحدود، فأن الوحدة جاءت من قبل وجدان واحد، من أجل التعاون ضد العدو، واثر ذلك رفض الاردنيين هذه الاتهامات.[1]

كل هذه الشكوك، موجودة داخل الشعبين. وعلى الرغم من التاريخ الذي يجمعهم، وعلى الرغم من مواقف التعاون، تبقى هذه الأمور قائمة لأسباب عدة، وأهمها هو وجود هذه الأعداد الهائلة من الفلسطينيين في الأردن، والتي ستبقي على هذه الشكوك وهذه الاتهامات من (حقوق منقوصة، موضوع الجنسية، والولاء ... وغيرها).

يعيش الأردنيون دائماً في حالة تخوف من أعداد الفلسطينيين الهائلة في الأردن، ومن تزايدهم باستمرار، سواء أكان تزايداً طبيعياً أو تزايداً ناتجاً عن هجرات يتعرض لها الفلسطينيون، سواء من فلسطين أو من الدول الأخرى، وبالتالي، يتحول الأردنيون الى الأقلية. وبذلك يؤثر على وجودهم وهويتهم. إذ إن كثيراً من الفلسطينيين الحاملين للجنسية الأردنية يُتهمون بأن ليس لديهم ولاءً للأردن. وتعرف الجنسية بأنها الرابطة الروحية والقانونية التي تربط الشخص بالدولة، ومدى شعوره بانتماء لها ككل. وعلى الرغم من اتهام الفلسطينيين الذين يقيمون في الأردن، وجنسيتهم أردنية، بهذا الأمر،نؤكد ونقول أن المصالح هي التي تحدد الانتماء، وإذا أصاب الأردن مكروه فسيتضرر الفلسطينيون أيضاً، ولا يجوز أن يقاس انتماء الشخص من قبل أشخاص آخرين.[2]

أما بالنسبة للفلسطينيين، فسيبقون دائماً يشعرون بالتمييز وبنظرة الدولة الأردنية تجاههم، وعدم قناعتهم بحجة الأردن بأن عدم استطاعته المساواة بين الأردنيين

---

[1].المصدر السابق، ص71-73.

[2]. المحاسنة، مصدر سبق ذكره، ص64-70.

والفلسطينيين نابع من الخوف على الهوية الأردنية. مع ذلك، فإن عدم القدرة على تولي المناصب العالية في الدولة يجعل الفلسطيني يشعر بالخوف والتهديد، وخصوصاً بعد حرب أيلول. ورغم التخوفات، فإن الأردنيين يوجهون التهم بأن الفلسطينيين يحتلون الاقتصاد، فلماذا يستكثرون على الأردنيين، وهم الشعب الأصلي وظائف الحكومة؟!! وتبقى الادعاءات والمخاوف موجودة داخل كلا الطرفين .[1]

من هنا، وضع الفلسطينيون، دائماً، في البلاد الأخرى، وخاصة الأردن في موقف صعب. إذ اهتزت داخلهم الثقة بالمطالبة بحقوق المواطنة بسبب الحجج التي وضعتها الدول العربية من أن هذه الحقوق لو أعطيت للفلسطينيين فسوف تساعد على ترسيخ فكرة التوطين وحرمان الفلسطينيين من حق العودة. وأصبح الفلسطيني لا يطالب بالمواطنة خوفاً من اتهامه بعدم الوطنية.ولكن ما زال وضع الفلسطينيين في الأردن أفضل بكثير من الدول المستقبلة الأخرى، ومن الطبيعي ألا تتساوى بشكل كامل حقوق المواطنين الأصليين مع المهاجرين.[2]

إن هذه المشاكل والشكوك يجب ان نجد حلاً لها قبل أن تضعف العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وقبل أن يستغل بعدها هذا الضعف من قبل العدو الإسرائيلي. هذه الخلافات ليست من مصلحة كلا الطرفين، والخوف الأكبر أن يواجهوا هذه المخاوف خوفاً من أن يكون حلها على حساب الطرف الأخر، وهنا يقع الخطأ. إذ عدم مواجهة الأمور، وعدم اقتراح حلول لها، سيؤدي في نهاية المطاف، إلى ضعف الطرفين.

---

[1]. مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية "العلاقات الأردنية الفلسطينية".1996.السياسة الفلسطينية، ع169:12.

[2].المحاسنة، مصدر سبق ذكره، ص70-71.

من ضمن المقترحات المطالبة بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على أرض فلسطين، إذ إنه في تلك الحالة سيخير الفلسطينيون بينها وبين الأردن، بجانب وقوف الأردن وفلسطين بصف واحد للدفاع عن قرار 194، والتمسك بحق العودة، ومحاربة التوطين والوطن البديل، ومشاريع أخرى تمس بالأردنيين وبمصلحة الفلسطينيين، واستكمال إجراءات فك الارتباط على كافة الأصعدة، والذي بدوره يساعد على الحفاظ على الهوية الفلسطينية، والهوية الأردنية أيضاً، فإننا لا ننسى ضرورة التأكيد باستمرار على أن الأردن للأردنيين وفلسطين للفلسطينيين، وأن الحقوق المنقوصة للفلسطينيين ليست في الأردن بل في فلسطين ايضا.[1]

فيجب المحافظة على الوحدة بين الشعبين، ومن ضمن الخطوات التي ستساعد في هذا الأمر؛ تعميق الديمقراطية حتى نستطيع إزالة الشكوك، وهذا يعني أن يفتح الأردن أبوابه وأن يوفر فرص العمل لكافة المواطنين، وأن يكون الاختيار حسب الكفاءة، وليس حسب أصول الشخص، ومحاولة تحقيق تعاون ما بين الأردنيين والفلسطينيين من أجل تحقيق مرابح اقتصادية وتطوير هذا الصعيد ليصل إلى أعلى درجات التطور والنمو. فإن خلق جو ديمقراطي، والتركيز عليه يعطي نتائج إيجابية تعود بالمصلحة على الطرفين.

وعلى الرغم من أن الأردن يعتبر بلداً ديمقراطياً أكثر من الدول الأخرى، إلا أن هناك بعض الثغرات التي يجب تلافيها.[2]

---

[1]. قضية اللاجئين الفلسطينيين والتوطين ومزاعم الحقوق المنقوصة، مصدر سبق ذكره، ص58.

[2].مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، مصدر سبق ذكره، ص170-171.

في النهاية، توترت العلاقات، ومعها بقيت المخاوف. ولكن تاريخ الأردن وفلسطين يشهد على أن التعاون فيما بينهما كان أكثر من الصدمات، وإن هذا التاريخ أسس فعلياً لوحدة اجتماعية وثقافية واقتصادية لا يمكن فصلها عن بعض، ومهما كانت الشكوك فسيعمل الشعبان من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة، وأهمها القضية الفلسطينية، وستبقى هذه المخاوف أموراً سطحية لن تستطيع السيطرة على الشعبين لإن علاقتهما قوية ومتينة على مر السنين.

المبحث الثالث

سياسة الملك عبد الله تجاه اللاجئين

كان الأردن، وما زال، الأقرب لفلسطين. إذ اجتمع الطرفان في تاريخ وعروبة واحدة، وجاهدوا معاً ضد العدو الصهيوني. وعلى الرغم من فترات بُعد العلاقات، بقي الأردن ذا أهمية بالنسبة للفلسطينيين، وظل لقرارات ملوكه أكبر تأثير على الشعب الفلسطيني، وخصوصاً أن نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين موجودة في الأردن.

وقف ملوك الأردن إلى جانب الفلسطينيين، دافعوا عن حقوقهم، وطالبوا برفع الظلم عنهم، ونادوا بعودة اللاجئين. وعلى رغم وجود اختلافات بسيطة في وجهات النظر، وعلى رغم الادعاءات الباطلة التي تتهم ملوك الأردن بالتقصير، إلا أن الأردن بقي يحارب فكرة الظلم وسلب أرض فلسطين وتهجير شعبها، وعدم موافقة اليهود لهم على العودة.

اعتاد الفلسطينيون على الملك حسين. فلقد حكم فترة طويلة من الزمن مقارنة مع الملوك السابقين. وبعد وفاة الملك حسين 7/شباط/1999، وإعلان تنصيب ابنه الأكبر عبد الله الثاني ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية بدأت تظهر التساؤلات والمخاوف حول شكل الأردن، وسياسته في ظل حكم الملك الجديد، وكيف ستكون العلاقات الأردنية الفلسطينية، وأين موقع اللاجئين من هذا الحكم الجديد. كل هذه التساؤلات أثقلت كاهل الملك الجديد عبد الله الثاني. إذ ورث إرث دولة مثقلة بالديون، مع معاناة المواطن من البطالة،

والكساد، وكثرة الضرائب، وهذا غير الشرخ داخل المجتمع، وهو شرخ اجتماعي؛ فالأردني داخل القوانين الأردنية ليس الأردني نفسه في الواقع العملي.[1]

استلم الملك عبد الله الثاني هذا الشرخ الاجتماعي، فشهد الأردنيون والفلسطينيون تاريخاً حافلاً، سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، وبقيت الشعوب أسيرة لسياسة الحكام من تفاوت في العلاقات، فمرت بوحدة واحدة، وقومية واحدة، ثم نزاعات سياسية وعسكرية وصولا إلى معاهدات صلح واتفاقات.

بداية، اعتبر الملك عبد الله الأول أن قضية فلسطين هي قضية لا تخص الفلسطينيين فقط، بل تخص العرب جميعاً، وأنه من واجب الدول العربية الدفاع عنها. وبعد نيل الاستقلال 1946، بدأ الملك عبد الله يتوجه بالاهتمام إلى فلسطين، وعلى رغم الاتهامات التي وُجّهت له، كفصل الأردن عن فلسطين، وموافقته البدائية على قرار التقسيم، والتقصير في حرب 48، إلا أن الملك عبد الله بقي متمسكاً بالوحدة، وخسارة الحرب 48 لم تكن نتيجة لضعف الأردن فقط بل أيضاً لضعف الدول العربية جميعاً. إذ علم معظم ملوك العرب أن رفض قرار التقسيم سينتهي بحرب، ولم يكونوا مستعّدين لها. ولكن الجيش الأردني استطاع الاحتفاظ بما يسمى بالضفة الغربية. وبعدها سعى الملك على وحدة الضفتين (الوحدة بين شرق الأردن والضفة الغربية)، وتحققت الوحدة في زمن الملك عبد الله الأول سنة 1950، وعلى الرغم من السلبيات التي كانت في الوحدة، إلا أن إيجابياتها كانت أكبر. إذ وحدت الشعبين، وزاد الشعور بالقومية، وظهرت في زمن الملك

[1]. قاسم، أنيس فوزي."العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد رحيل الملك حسين".1999. الدراسات الفلسطينية، ع21:38.

عبد الله الأول مواقف ثابتة مثل محاولته منع قيام وطن قومي لليهود في فلسطين، والمشاركة مع الأخوه الفلسطينيين في الدفاع عن وطنهم، وحماية المقدسات الدينية والقدس، والمحافظة على الشعور القومي والعربي الذي ورثه من الثورة العربية الكبرى. ومن مقولاته: "اليهود خطر دائم علينا قبل غيرنا من الأقطار العربية وأنا وشعبي واقفون لهم بالمرصاد".[1]

لقد غلب في فترة حكم الملك عبد الله طابع القومية والوحدة، وأن القضية الفلسطينية هي قضية عربية. ولقد بعث الملك عبد الله مجموعة برقيات واعتراضات إلى روزفلت يقول: "كان لما جرى من بحوث في الكونغرس الأمريكي المحترم عن فلسطين، وإنشاء دولة يهودية فيها، وقع مؤلم للقلوب في الشرق.. وأقول إنه في الوقت الذي تحاربون فيه مع الأمم المتحدة لحرية الشعوب ورفع الاضطهاد عن الأمم، فإنه من الانحراف عن ذلك المبدأ أن تجري مذكرات كهذه تجر إلى مآسي مؤثرة إن تحقق ما يرمي إليه مروجو هذه الدعاية. أقر هذا بصفتي الجار الملاصق لفلسطين، والصديق الوفي للأمم المتحدة".[2] وغير ذلك من الرسائل التي بعثت من قبل الملك عبد الله ورؤساء في الأردن مثل توفيق أبو الهدى، وكلها رسائل تدعم القضية الفلسطينية. فجميع الدول العربية علمت بخطر اليهود وأطماعهم في بلادهم.

---

[1]. السبيعي, سعود مطلق. "الملك عبد الله الأول بن الحسين مؤسس المملكة الأردنية. خياط فلسطيني قام باغتياله خوفاً من توقيع اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل".الرؤية. 15 نوفمبر 2009(نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 24 أغسطس) . www.arrouiah.com

[2].محافظة، مصدر سبق ذكره، ص102.

وقد ذكر في الجامعة العربية "تود الحكومات العربية ألا تتخذ الحكومات الأمريكية والبريطانية أي قرار يتعلق بالهجرة لفلسطين، أو ما يسمى تسوية لقضية فلسطين دون مشاورة الدول العربية وموافقتها."[1] وعلى رغم موقف الدول العربية والأردن ورسائل الاعتراضات، والعديد من الاحتجاجات إلا أنها لم تحقق الكثير من النتائج.

ورث سياسة الملك عبد الله حفيده الملك حسين، إذ أراد الحفاظ على القومية والعروبة، والتمسك بالقضية الفلسطينية، واعتبار الشعبين اقرب بان يكونوا شعباً واحداً، وخصوصاً أنه على زمن جده اكتسب الفلسطينيون الجنسية الأردنية.

ففي عهد الملك حسين، فجاءت قوانين الجنسية ووضعت شروطها على الفلسطينيين، والتي منها أن يكون الفلسطيني من غير اليهود، وأن يكون مقيماً في المملكة الأردنية ما بين 1949/12/20 إلى 1954/2/16. [2]

بقي الملك حسين متمسكاً بشعارات "شعباً واحداً"، أي شبه الملك الفلسطينيين والأردنيين دائماً مثل الأنصار والمهاجرين. وكان يحاول دائماً إرضاء الأردنيين من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى. وحاول منع شكوك الوطن البديل لدى الأردنيين، وإرضاء الفلسطينيين بإعطائهم جوازات سفر، ومشاركتهم بالانتخابات. بقي الملك محافظاً على وحدة الشعبين والإخاء بينهما.[3]

---

[1]. محافظة، مصدر سبق ذكره، ص101.

[2].البوادري، مصدر سبق ذكره، ص30.

[3]التل, طارق ." أسطورة وسوء الفهم في العلاقات الأردنية الفلسطينية ".1996.السياسة الفلسطينية,ع12:156.

بقيت العلاقات في وحدة واحدة، ولم تظهر خلافات بين الشعبين حتى جاءت حرب 67 وخسرت الدول العربية فيها، ما أدى إلى خلق توتر في العلاقات، ليس مع الأردن فقط بل توتر العلاقات الفلسطينية –العربية، وضياع حقوق اللاجئين في البلاد المستقبلة، واتهام الدول العربية كافة، والأردن خاصة، بالتقصير في الدفاع عن فلسطين. كل هذه الأمور ساعدت على ظهور القطرية والمطالبة بشخصية فلسطينية مستقلة.

ظهرت مخاوف في كلا الطرفين، وتفاقمت وعلى مدار السنين وصولاً إلى المطالبة بهوية وشخصية فلسطينية مستقلة تمثل كافة الفلسطينيين في أنحاء العالم، لأن الفلسطينيين شعروا بالظلم وفقدان الشخصية الفلسطينية في البلدان المستقبلة، وخصوصاً أن الملك حسين "في عام 1949 قرر إلغاء استخدام تعبير "فلسطين" في كافة المعاملات الرسمية".[1]

بدأت العلاقات تتوتر بعد قرار المؤتمر العربي الذي انعقد في القاهرة والذي دعا إلى تشكيل كيان سياسي فلسطيني. إثر هذا القرار تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية، والتي، في البداية، أخذت دعم من الأردن، وأصبح الشعبان يعملان بشكل موحد، وانتصرا معاً في معركة الكرامة. ولكن العلاقات توترت بعد هذه المعركة، وباتت هناك خلافات بين الفدائيين والعرش. ووصل التوتر إلى حرب أيلول الأسود التي وقع فيها العديد من الضحايا من كلا الطرفين، وبقيت هناك حساسيات ومخاوف بين الشعبين تجاه بعضهما البعض.

---

[1]. صايغ, مصدر سبق ذكره , ص19.

بسبب هذه المخاوف، وشعور الأردنيين أن الاقتصاد أصبح بيد الفلسطينيين، وبسبب تباين المصالح بين الفلسطينيين والأردنيين، اتبع الملك حسين ثلاث وسائل للسيطرة على الوضع والتوتر الذي حصل في الأردن و هي: الاستيعاب، والحوافز المادية، والقمع.

يعني الاستيعاب أن يُمنحَ الفلسطينيون مكانة في النظام السياسي، فيتسلموا كثيراً من المناصب الوزارية. وعلى الرغم من حصول هذا الأمر (أي إعطاء تعيينات سياسية للفلسطينيين) إلا ان هذه التعيينات لم تكن فعلية، أي لم يستطيع الأشخاص فرض تغييرات في سياسة الحكومة، أي إن مشاركة الفلسطينيين في السلطة كانت شكلية أكثر منها فعلية، وكان هدف الاستيعاب توضيح نوايا العرش السلمية، ومحاولة لتحرير سياسات قد يحتجون عليها. (ففي حرب أيلول الأسود كان محمد داوود رئيساً للحكومة العسكرية)[1]

وعلى الرغم أن هذه التعيينات كانت شكلية، إلا أنها أرضت الفلسطينيين حتى عام 74، فاعترفت القمة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية على إنها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين. وهنا بدأت علاقة الشعبين بالتراجع، وبدأ ظهور المخاوف وادعاءات الحقوق المنقوصة.

من هنا، جاء مبدأ الحوافز المادية، أي بعد حرب 71 عزز الأردن تنمية البنية التحتية، الطرقو المواصلات.... ووسع إنتاجه الصناعي، والزراعي، والمعادن، وحسّن المستوى العملي والعلمي، مما أدى إلى إغراء الفلسطينيين بالوظائف المتزايدة، وزيادة دخلهم، وأصبح لهم مصلحة في استمرار العرش. أما سياسة القمع، فكانت تتعلق بالأحكام العرفية

---

[1].نفس المصدر السابق، ص41-42.

التي كانت تحكم المملكة الأردنية الهاشمية، أي ممكن اعتقال أشخاص دون توجيه التهم إليهم، أو عرضهم على المحاكم العسكرية بدل المدنية، وكان بإمكان هذه الأحكام أيضاً صرف موظفين دون مبرر معين. غير أن الأردن استخدم الوسائل غير المباشرة لتأمين السيطرة المركزية على السكان. ومن هنا خسر عدد كبير من الفلسطينيين وظائفهم، وحتى جوازات سفرهم[1].

من هنا، جاءت سياسة الملك حسين متمثلة في الإرضاء والمجابهة. فبعد تهدئة الأوضاع والصلح الذي حصل بعد حرب أيلول، اقترح الملك في 1972/3/15 مشروع إقامة مملكة متحدة، وأن يتغير اسم المملكة الأردنية الهاشمية إلى المملكة العربية المتحدة، ويكون رئيس الدولة هو الملك، وتكون السلطة التنفيذية بيد حاكم عام لكل قطر (فلسطين، والأردن). ولكن هذا المشروع أخذ بالرفض خوفاً من محاولة تصفية القضية الفلسطينية[2].

كان الملك حسين يدعو إلى صون الوحدة الوطنية، وبقي متمسكاً بأن الوحدة والقومية هما أمور مقدسة يجب عدم التهاون فيهم،فاعتبر الملك حسين أنه لم يكن هناك اختلاف في حقوق الفلسطينيين في الأردن حتى بعد فك الارتباط، إذ ما على الأردني من واجبات وحقوق هو نفس ما على الفلسطينيين (اللاجئين) من واجبات وحقوق.

---

[1] .صايغ، مصدر سبق ذكره، ص43-49.

[2]. وصلة الكترونية، الملك حسين بن طلال.

كان الملك يريد دائماً الحفاظ على التواصل والعلاقات الودية والمستمرة مع الفلسطينيين. يقول د. موسى أبو مرزوق: "الملك الراحل كان دائماً حريصاً على نقطة محددة، وهي علاقة مستمرة بكل أطراف الطيف الفلسطيني".[1]

فعلى الرغم من السلبيات والاتهامات الموجهة إلى الملك حسين، إلا أن الشعب الفلسطيني في الأردن كان يكن له الاحترام، إذ توجد مواقف إيجابية لا تنسى للملك حسين. ففي الماضي، توترت العلاقات ما بين نتنياهو والملك حسين، إذ اعتبر الملك أن الأعمال التي قام بها نتنياهو من هجمات وتهجير للفلسطينيين أعمالاً مخلة بالأمن والسلم، كما كان اعتبار نتنياهو أن الأردن هي فلسطين من أكثر الأمور التي أغضبت الملك إذ اعتبر نتنياهو رجلاً لا يريد الالتزام بمعاهدات السلام. بعد مجموعة من "حرب الرسائل" رسائل اعتراضات على التصرفات، قامت مجموعة من قبل الموساد بمحاولة لاغتيال خالد مشعل(احد قادة حماس)في25 سبتمبر 1997 في عمان من قبل خمسة عملاء للموساد الاسرائيلي تظاهروا بأنهم سياح كنديون.وبمجرد حقنه في أذنه بما وصف "بأداة غريبة"، اشتبه خالد مشعل بأن الأمر يتعلق بمحاولة اغتيال من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية التي كانت تهدده,واثارت هذه المحاولة ردود افعال الرئيس ياسر عرفات,ملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي حينها بينيامين،سرعان ما طالب الملك بإرسال دواء واقٍ للسم. واضطر نتانياهو، الاعتذار علنا وتقديم الترياق المضاد للسم الذي حقن به مشعل والافراج عن الزعيم الروحي لحركة حماس الشيخ أحمد ياسين وعودته إلى قطاع غزة.

---

[1].عبد الله، ماهر. "موسى أبو مرزوق... السياسة الأردنية تجاه حماس"1999/9/15. (استرجعت بتاريخ 2004/6/4) . www.aljazeera.net

فهذا الموقف يظهر مدى اهتمام الملك بالفلسطينيين وبالقضية، وشعوره بعدم الثقة تجاه اليهود.[1]

بعد هذه اللمحة التاريخية السياسية لسياسة الأردن نعود إلى سياسة الملك عبد الله الثاني. كما ذكرنا فإن الملك عبد الله وَرِثَ إرثاً ثقيلاً؛ فالملوك السابقين حافظوا على العلاقات بين الشعبين، على رغم من مرورها بتوترات. وبقيت العلاقات متوحدة وطغى عليها شعور بالقومية وأن القضية الفلسطينية قضية عربية. هذا الأمر بقي غالباً حتى السنوات الأخيرة، إذ بعدها بدأ الانفصال، وبدأت تزداد المخاوف من الوطن البديل، وعدم موافقة إسرائيل على حق العودة، كلها أمور أثرت على سياسة الأردن، وعلى شعبه، وأوجدت تباعداً وفتوراً بين الأردنيين والفلسطينيين.

هناك أيضاً أمور أخرى ورثها الملك عبد الله الثاني؛ منح الأردن الفلسطينيين الجنسية في العام 1949 دون طلب منهم، وقام في العام 1988 بسحب الجنسية من كثير من الفلسطينيين أيضاً، دون طلب منهم. موضوع الجنسيات أثر كثيراً على الزيجات المختلطة. فإذا تزوجت أردنية من فلسطيني (أردني سابقاً)، تحتفظ الأردنية بجنسيتها الأردنية، إلا إن أولادها يلتحقون بجنسية الأب، ويصبح الأمر معقداً إذ بقي الأولاد مع الأم، فلا يستطيعون الالتحاق بالمدارس والجامعات أو الوظائف العامة، وإذا التحقوا بالأب

---

[1]. بيري، سميدار." يديعوت الإسرائيلية: على خطى والده الراحل.. عبد الله الثاني يخلع قفازيه بوجه نتنياهو" . www.akherkhaber.net

المقيم بالضفة الغربية، فإنه لن يستطيع إعطاءهم العناية، وإذا كان الأب مقدسياً، يصبح الوضع أكثر تعقيداً ضمن شروط سياسة إسرائيل.[1]

كما هو واضح، فإن الوضع الذي كان في الأردن لا يحسد عليه، إذ كثرت أيضاً الخطابات التي تلمح للشرخ الاجتماعي، وكثرة الإشاعات حول العرش، وحول الملك. فمن هنا حاول الملك المحافظة على مفاهيم الوحدة والإخاء التي ورثها من والده.

جاءت خطابات الملك عبد الله الثاني تركز على الوحدة الوطنية قبل كل شيء: "إن الوحدة الوطنية هي إحدى المقومات الأساسية التي تعطي الوطن القوة... ولقد كان الأردن وطناً لكل العرب ونموذجاً لمجتمع الأسرة الواحدة المتلاحمة في السراء والضراء.... إن الأردنيين جميعاً رجالاً ونساءً مهما كانت منابتهم وأجناسهم وأديانهم وأفكارهم متساوون أمام القانون شركاء في أداء الواجبات والتمتع بالمنافع ...."[2]

فيوضح خطاب الملك أن مرحلة جديدة قادمة، ومبشرة بالخير. إذ وضع الملك عبد الله الثاني الأردن على طريق التقدم والحرية والديمقراطية والمساواة والسلام ليعود بالنفع على الأردنيين والفلسطينيين معاً،فشكلت القضية الفلسطينية المحور الأساسي لسياسة الملك فاعتبر أنه لن يعم السلام على الشرق الأوسط بدون حل القضية الفلسطينية، وبالأخص قضية اللاجئين.[3]

---

[1].قاسم، مصدر سبق ذكره، ص24.

[2].المصدر السابق، ص26-27.

[3].الفارس، تيسير. (2001). عبد الله الثاني، مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية.ط1. عمان: دائرة المكتبة الوطنية، ص109-110.

وحتى يطمئِن الملك جميع اللاجئين بأنه لا بد من أن يكون هناك حل لقضية اللاجئين غير المقترحات الإسرائيلية (الوطن البديل)، وضح في خطابات كثيرة للأردنيين وللفلسطينيين أنه لن يكون هناك حل على حساب الطرف الآخر.فوضح أن هذا الشعب هو شعب واحد حتى لو ظهر للعالم غير ذلك، موضحاً أن الجميع الذين يسكنون الأردن سواء أكان أردنياً أم فلسطينياً ليس من مصلحته أن يكون هناك خلافات. فمصالحهم مشتركة وهي الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وبالأخص حق العودة، فقال الملك "كلنا أردنيون حتى النخاع، لن نساوم على ذرة من تراب الأردن الذي عشقناه، وعشنا على ترابه الطهور، ولن تحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، مهما طال الزمن، ومهما غلا الثمن، فالأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين. كلنا أردنيون في الأردن، وكلنا فلسطينيون من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية، ولن يتخلى الجار عن جاره ولا الأخ عن أخيه ولا الحبيب عن حبيبه!!!".[1]

منذ استلام الملك عبد الله العرش جاء بمشاريع عدة، ومن أهمها "مشروع الأردن أولاً". فلقد صرح لصحيفة السياسة الكويتية أن السبب وراء هذا المشروع هو تشجيع الشعب على الانتخابات، وخصوصاً أن 48% من المواطنين لا يكترثون بالانتخابات. لقد حرص الملك على زيادة المشاركة السياسية، وذلك بتشجيع المواطنين على الانتخابات والتصويت من جهة، وزيادة عدد المقاعد من 80–110 مقعد من جهة أخرى. فالملك لن ينسى دوره في دعم أشقائه الفلسطينيين، ولكن حتى تستطيع الدولة مساعدة دولة أخرى

[1].أبو رياش، موسى إبراهيم." حديث الملك كما فهمته".

www.akherkhaber.net

يجب البدء في الإصلاح الداخلي، حتى تصبح دولة تدافع عن نفسها، وعن مواطنيها. أما المشروع الثاني، الذي أطلقه "إنشاء وزارة التنمية السياسية 2003"، فكان هدفه وصول أكبر عدد ممكن من المواطنين للحياة السياسية، والمشاركة بها، من أجل تحقيق انتماء أكبر للأردن. ولكن هذه الوزارة تاهت دون تحقيق الهدف المطلوب، وضمن المشروعات الأخرى التي ظهرت "كلنا الأردن".فاعتبر هذا المشروع فرصة للإصلاح السياسي في الأردن، وكان هدفه أيضاً مثل أهداف المشاريع السابقة، كونه صيغة لتأسيس منظور وطني شامل يرتكز على رؤية مشتركة من أجل تحقيق الإصلاح السياسي والمصلحة العامة.[1]

كل هذه المشاريع أثبتت تمسك الملك عبد الله الثاني بالوحدة، وإشعار جميع المواطنين داخل الأردن أنهم مواطنون متحدون، وأنهم شعب واحد. أدخَّل الملك كثيراً من التغييرات على ساحة الأردن، وكلها تهدف إلى زيادة الديمقراطية والمساواة والمشاركة السياسية بين كافة المواطنين، محاولاً بذلك البدء بالإصلاح الداخلي حتى يستطيع الأردن مساعدة أشقاءه العرب وخاصة الفلسطينيين.

يوضح الملك عبد الله، في مقابلة له، أن ليس هناك للأردن مطامع في فلسطين، وأن موقف الأردن واضح، إذ يعتبر الالتزام من قبل الإسرائيلي والفلسطيني بخارطة الطريق، وتنفيذها على أرض الواقع، هو الطريق للوصول للتسوية السلمية. ويؤكد الملك أن الأردن متمسك بحقوق اللاجئين، وخاصة حق العودة وقرار 194. غير أنه من حق الأردن أن

---

[1]. المحاسنة، مصدر سبق ذكره، ص118-120.

يكون له دور عند مناقشة هذا الموضوع، لأن الأردن يضم أكبر عدد لاجئين مقارنة بالدول العربية الأخرى. وعلى رغم اهتمام الملك عبد الله بقضية الفلسطينيين وباللاجئين، ولكنه أيضاً يؤكد أنه لا يوجد لديه استعداد لتلقي التهم والادعاءات الباطلة التي واجهها الأردن في زمن الملك عبد الله الأول، ووالده الملك حسين. ففي تلك الأوقات، إذا تحدث الأردن عن هذه القضية، قيل أن الأردن يتدخل في الشؤون الداخلية لفلسطين، وأن له أطماعاً فيها، وإذا لم يتدخل قيل أن الأردن تخلى عن مساعدة جيرانه. يؤكد الملك أنه سيقدم مساعدة للفلسطينيين إذا طلبوا ذلك، وبداية سيقوم الملك بتحقيق التقدم لبلده، وتحقيق المساواة بين أفراد شعبه، وصولاً إلى تحقيق طموحات شعبه." [1]

منذ استلام الملك عبد الله العرش، أصبح هناك نقلة نوعية للأردن، إذ تطور خلال هذه السنين البسيطة. وعاد بالفائده على المجتمع، سواء كان اقتصادياً أم سياسياً واجتماعياً. وغير التطورات المادية ازداد الشعور بالعدل والديمقراطية، وبدأ يظهر تجانس قوي بين أفراد الشعب.

يقول الإعلامي غازي أبو كشك: لقد وضع جلالته العالم بين خيارين "فإما عالم منفتح ملؤه الأمل والتقدم والعدالة للجميع، أو عالم منغلق شعوبه منقسمة، قوامه الخوف والأحلام التي لم تتحقق". بدأ الملك خطابه أمام الكونغرس الأمريكي: "هل فقدنا جميعاً إرادة العيش معاً بسلام، واحتفاء بنقاط القوة ونقاط الاختلاف بيننا؟"، وبعد خطابه عرض على طاولة

---

[1]. السيلاوي، سعد. "مقابلة خاصة مع العاهل الأردني". 2003/8/3. (استرجعت بتاريخ 7أغسطس 2004). www.alarabiya.net

ممثلي الشعب الأمريكي الرؤية العربية المتفق عليها بين الدول العربية في قمة بيروت للسلام في المنطقة، موضحاً أنها سيعم السلام على المنطقة وترضي الأطراف جميعاً."[1]

يؤكد الخطاب الذي ألقاه الملك أمام الكونجرس في 2007/3/8 اهتمام وحب الملك لحل القضية الفلسطينية. فهو دافع عن حقوق الفلسطينيين، ووضح الرؤية العربية للسلام. أكد هذا الموقف للجميع أن الملك عبد الله في استعداد دائم لتقديم المساعدة لإخوته الفلسطينيين. ويؤكد ذلك عدة شخصيات فلسطينية منهم د. سلام فياض: "إننا نثمن مواقف الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني الداعمة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني على طريق تحقيق تطلعاته المشروعة ونيل حقوقه وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على تراب الوطن الفلسطيني وعاصمته القدس".[2]

يعرف الملك أنه ورث عن والده محبة السلام، إذ كان الملك حسين، رحمه الله، يسعى للسلام لأنه هو المفتاح للعيش بأمان دون خوف، وزيادة التعاون بين كافة الأطراف. وكان الأردن دائماً، في كافة الأزمان، وبغض النظر عن الحاكم، متمسكاً بالقضية الفلسطينية، والأخص بقضية اللاجئين وحق العودة. وكثير من الشخصيات، سواء أكانت أردنية أم فلسطينية، تشهد على ذلك، وحتى الشعبين كانا على علم بأن علاقتهما ببعض تختلف وتتميز عن العلاقات بين الشعوب الأخرى.

---

[1].أبو كشك، غازي." شخصيات فلسطينية تؤكد على دور الملك في الدفاع عن القضية الفلسطينية". 2008/2/7.
www.palvoice.com

[2]. نفس المصدر السابق.

في هذا الصدد، قال الملك عبد الله، في مقابلة مع رئيس تحرير صحيفة الدستور 23 كانون الثاني 2008، "وفيما يخص حقوق اللاجئين بالذات، فإن الأردن أكد باستمرار تمسكه بقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، ومبادرة السلام العربية. وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين في الأردن، نؤكد، مرة أخرى، أن حقهم بالمواطنة لا يحرمهم من حقهم بالعودة والتعويض، وهذا موقف ثابت لنا، ونحن مصرون عليه، وقد تضمنته قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، وهو ليس موضع مساومة أو تنازل بأي شكل من الأشكال".[1]

نرى أن الملك ينظر للاجئين على أنهم مفتاح السلام النهائي، وأنه سيبقى يدافع عن حقهم في وطنهم الأصلي ألا وهو فلسطين، وأن أكبر عدد من اللاجئين موجود في الأردن. إذ حضن الأردن هذه الأعداد على الرغم من تكبده لمصاعب اقتصادية. وقدم الأردن ما استطاع لاستيعاب اللاجئين ومنحهم الجنسية الأردنية، وعدم التمييز بينهم وبين المواطنين الأصليين. ويؤكد الأردن أن حق اللاجئين كان من ضمن شروط معاهدة أوسلو والمعاهدة الأردنية–الإسرائيلية، وأنه يجب عدم إغفال هذا الموضوع، وتسريع البدء بحله.[2]

تمسك الأردن بهذه القضية وأكد الملك دفاعه عنها. ومن ضمن الأعمال الإنسانية التي قام بها الأردن هي نقل أعداد من جرحى غزه إثر الهجوم إسرائيلي عليها. ورفض

---

[1] .سفارة المملكة الأردنية الهاشمية(تل أبيب). د.ت. "موقف الأردن تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي" . www.jordan.gov.jo

[2] .نفس المصدر السابق.

الأردن لأعمال العنف التي قامت بها إسرائيل. ورغم كل اتفاقيات السلام ومطالبة الاردن اسرائيل بوقف بناء المستوطنات ، فإن إسرائيل ما زالت تقيم المستوطنات غير المشروعة مخالفة بذلك لكل اتفاقياتها.

يحذر الملك من أن "نافذة السلام ستغلق عما قريب إذا لم تؤمن إسرائيل بحل السلام القائم على الدولتين"، ويضيف: "إنه سلام بارد بل بات أكثر برودة".[1]

يوضح كلام الملك أن صبر الأردن بدء ينفذ، فإسرائيل لم تفي بوعودها، ولم تلتزم باتفاقيات السلام مع العرب، وحتى الحفريات التي تقوم بها بالأقصى، فهي مرفوضة، ليس فقط من قبل الأردن وفلسطين، بل من كافة الدول العربية.

استطاع الملك أن يدافع عن الحقوق الفلسطينية، وأصبحت كلمته مسموعة وذات أهمية لدى الغرب، إذ يمتاز الملك بشخصية ذات اعتدال وقيادة مستنيرة. وهو يهتم بسياسته الداخلية والخارجية، ويؤمن بضرورة التفاعل من أجل تحقيق الغاية.

سعى الملك لتحقيق وحدة واحدة بين الأردنيين والفلسطينيين للحفاظ على العروبة التي ورثها عن أجداده، وبدأ بتحقيق ذلك الأمر بمحاربة الفساد ونشر الديمقراطية لإيجاد عقد اجتماعي متجانس للوصول إلى دولة عصرية فيها المساواة والحرية.

---

[1].عبد الله الثاني: "الحفريات قرب مسجد الأقصى استفزازية" .
www.akherkhaber.com

في النهاية، "يرى الملك عبد الله الثاني أن الأردن يعتبر بحق الكيان الذي تجسدت فيها الأهداف الثورة العربية، فهو بلد لكل العرب، وجزء لا يتجزأ من بلاد العرب التي طالب بحريتها واستقلالها ووحدتها وسيادتها. فلا غرابة أن نجد بين مواطني هذا البلد خليطاً كبيراً من مختلف أقطار الوطن العربي. ونظراً لوجود هذه التعددية، فلا بد من ضرورة تسخيرها لخير الجميع. ركز الملك على مفهوم الأسرة الواحدة الذي يوازي في الدول الغربية مفهوم المواطن".[1]

[1].الفارس، مصدر سبق ذكره، ص129.

الفصل الرابع

المواقف الإقليمية والدولية من مقترحات (مشاريع) حل قضية اللاجئين

تعتبر قضية اللاجئين من أصعب وأعقد القضايا التي يواجهها الصراع العربي-الإسرائيلي. ولا يوجد هناك، حتى الآن، اتفاق نهائي أو حل نهائي حول هذا الموضوع. وعلى رغم من كثرة المشاريع المقترحة والآراء المتنوعة حول الموضوع وصولاً إلى اتفاقيات عمليات السلام، إلا أن وضع اللاجئين بقي كما هو دون أي حل جذري رغم مرور فترة من الزمن، فلم تساعد هذه الفترة في حل المشكلة.

فهناك بعض الاراء التي ترى ان بعض من الاحداث التي تعرض لها كل من الفلسطينيين واليهود متشابهه الى حد بعيد ، فمثلما يتحّدث اليهود عن الحادثة التي قام بها هتلر، وعن الظلم الذّي وقع عليهم في بلاد أوروبا، يتحدث الفلسطينيون عن النكبة والنكسة، وعن المجازر والظلم التي وقعت عليهم من اليهود، وعدم تقبلهم في بلاد المستقبل، "فإن الصراع يدور حول قبول الطرف الواحد بمن يكون جاراً له".[1] فيجب على كلا الطرفين التنازل حتى يتم الوصل إلى حل عادل.

ما زال اللاجئون ينتظرون الحل لقضيتهم على الرغم من سيطرة مشاعر الخوف والإحباط عليهم، واليأس من نوايا الأطراف المشاركة في التسوية. إن استمرار تأجيل هذه

---

[1] . أبو بكر، مصدر سبق ذكره، ص1-2.

القضية، وعدم إيجاد حل لها جعل الأوضاع أكثر بؤساً لدى اللاجئين، إذ ما زالوا محرومين من حقوقهم الشرعية، وأهمها العودة إلى الوطن.[1]

ظهرت مجموعة مشاريع واقتراحات (دولية، إقليمية) من قبل كافة الأطراف للوصول إلى حل مقبول. من ضمن هذه المشاريع: (مشروع رعنان فايتس) الذي قدمه رعنان، رئيس دائرة الاستيطان اليهودية، إلى رئيس الوزراء ليفي إشكول 1967، ودعا فيها إلى توطين 600 ألف لاجئ بعد تصفية مخيماتهم في الضفة، وتحويل 400 مليون م^3 من مياه نهر الليطاني إلى أماكن استيطانهم. وفي 1988، "برنامج المصالحة السياسية" الذي دعا إلى نقل 200 ألف لاجئ من لبنان مقابل 400 مليون م^3 من فوائض الليطاني.

(مشروع آلون)، ركز فيه آلون على الجانب الاقتصادي والديمغرافي، فاعتبر أن إسرائيل لا تستطيع حل المشكلة وحدها، وهي بحاجة لمساعدة من الخارج. وهناك اقترح تبادلاً بين يهود أوروبا، حيث يوضعهم مكان سكان فلسطين، وإذا أراد السكان الأصليين أن يعودا فإنه يقتضي لذلك وجود تمويل دولي.[2]

(مشروع آبا إيبان)، ركز ابا ايبان، وزير الخارجية آنذاك، على إعادة توطين اللاجئين باتفاق مع دول شرق الأوسط.

(شلومو غازيت)، مشروع يعتبر من أهم المقاربات الإسرائيلية، فهو يحاول أن يقلل من مشكلة اللاجئين، ويعتبر أنه يمكن إيجاد حل للاجئين في الأردن في إطار إما التوطين، أو الكونفدرالية. ولا توجد أهمية، في نظره، للاجئين الفلسطينيين في سوريا، إذ

---

[1] . الأزعر، محمد خالد. "التسوية السياسية وقضية اللاجئين الفلسطينيين".1996. صامد الاقتصادي، ع.60:105.

[2] . كيالي،مصدر سبق ذكره,ص 19– 20.

إنهم لا يمثلون أكثر من 2.4% من سكانها. أما اللاجئون في الضفة والقطاع فيمكن إعادة تأهيلهم في إطار الكيان الفلسطيني. وتبقى المشكلة الأساسية في لاجئي لبنان الذين يبلغون 350 ألفاً،فمن الممكن، في رأيه، المقايضة مع فلسطين، باعتراف إسرائيل بقيام دولة فلسطينية مستقلة مقابل اعتراف فلسطين بحل قضية اللاجئين. ويقترح إيبان أيضاً إيجاد دعم مالي من أجل التعويضات مالية والتشجيع على التوطين. قوبلت هذه المشاريع بالرفض لأنها تهتم بمصلحة إسرائيل فقط وليس بمصلحة الفلسطينيين.[1]

حتى المشاريع التي اقترحت من قبل أمريكا وبريطانيا فإنها لم تلق النجاح. ومن أهم هذه المشاريع (مشروع موريسون)، الذي تضمن أهم بنوده تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق: عربية، يهودية، منطقة القدس، منطقة النقب، وأن تبقى هجرة اليهود بيد حكومة مركزية هي بريطانيا. وحال تنفيذ المشروع سيتم تهجير أعداد من اليهود حسب ما أوصت به لجنة تحقيق أنجلو- أمريكية. ورفض المشروع من قبل العرب لفكرة التقسيم، بينما رفض بالنسبة لإسرائيل لأن المساحة المخصصة لهم غير واسعة. وبعدها ظهر (مشروع بيفن 1948)، الذي كان يقضي بإقامة مناطق عربية ويهودية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في نطاق دولة موحدة ذات حكومة مركزية. ورفض هذا المشروع أيضاً من قبل الطرفين.[2]

أما مشروع (الكونت برنادوت 24/تموز/1948)، فقد ضم في بنوده، بعد التعديل، (العودة) أي أن منظمة الأمم المتحدة تؤكد حق الناس الذي شردوا من بيوتهم بالعودة

---

[1] . كيالي،مصدر سبق ذكره، ص20- 23.

[2] . محافظة، مصدر سبق ذكره، ص130-132.

والحق في التعويض للأشخاص الذين لا يرغبون في العودة. ولقي المشروع رفضاً من قبل العرب واليهود. واغتيل برنادوت من قبل اليهود احتجاجاً على المشروع.[1]

أما المشاريع الأمريكية، فكان من أهمها (مشروع جونستون) الذي استهدف تصفية قضية اللاجئين والقضية الفلسطينية عن طريق إيجاد تعاون بين الدول العربية وإسرائيل في مياه نهر الأردن. وقد رفض المشروع بشكل كبير واستنكرته جميع الدول العربية. أما (مشروع أيزنهاور) 1957، فدعا إلى أن يستوعب العرب جزءاً من اللاجئين بمساعدة غربية، أي تقديم دعم مالي بشرط أن تستوعب إسرائيل ما تبقى من اللاجئين. أي أن المبدأ كان الربط بين المقاومة الشيوعية والتنمية الاقتصادية. وظهر مشروع آخر يتعلق بالأمور الاقتصادية والمساعدات المالية لتحسين أمور اللاجئين وهو (مشروع مكاجي) والذي دعا لإيجاد حل اقتصادي لمشكلة اللاجئين. كل هذه المشاريع لم تنفذ لعدم قبولها من كافة الأطراف.[2]

فكل هذه المشاريع لم تستطع إيجاد حل لقضية اللاجئين. إذ أصبح من الصعب كلما تقدم الزمن إيجاد حل عادل يرضي كافة الأطراف. فيصبح وضع الفلسطينيين أصعب مع مرور الوقت. ففي الوقت الحالي يطالبوا الفلسطينيين بدولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة في العام 67 فقط بعدما كانوا متمسكين بالمطالبة بتحرير فلسطين كلها، أي تنازلت المطالب الفلسطينية مع الزمن عن فكرة الحرية، والتحرير، والعودة. وبدأت المفاوضات تأخذ مجرى لصالح اليهود، وتمسكهم بزمام الأمور، وعدم تقديمهم لأية

---

[1] . محافظة، مصدر سبق ذكره، ص179-182.

[2] عطايا, مصدر سبق ذكره,48-49.

تنازلات. ولا يعتقد أن من الممكن إيجاد حل إذا لم يتنازل الطرف الإسرائيلي مثل ما تنازل الطرف الفلسطيني.

ويجدر الاشارة أن كل هذه المشاريع أكدت على وجود الكيان اليهودي، حتى تلك المشاريع التي ضمنت وأكدت على حق الفلسطينيين الذي هُجروا بالعودة، إلا أن مجمل المشاريع لم يذكر أن وجود هذا الكيان (الإسرائيلي) كان من الأساس غير مشروع، وأن (المشاريع) تقترح على أساس باطل، أي على أساس إنشاء كيان ودولة يهودية، وهذا، بحد ذاته، غير مشروع حسب القوانين الدولية والعرفية.

إن الوطن لا يباع مهما كان الثمن. فالوطن عبارة عن تاريخ وذاكرة وشعب. ولن يتنازل الفلسطينيون عن وطنهم. ولو تنازلوا عن جزء من الأراضي أثناء التسوية، فسيبقى فلسطينيون داخل دولة إسرائيل لهم تاريخ، ولديهم ذاكرة، وكيان، فستبقى مشكلة اللاجئين هي المشكلة الأساسية التي يترتب عليها باقي المشاكل الثانوية. فمشكلة اللاجئين تمثل قلب الصراع العربي–الإسرائيلي تاريخياً وسياسياً ونفسياً وقانونياً.

هناك عدة اقتراحات سياسية من قبل سياسيين وأساتذة ومحللين، وهناك آراء شخصية لحل قضية اللاجئين. ومن ضمن اقتراحات حل مشكلة اللاجئين حلاً نهائياً:

1. الإقرار بالأمر الواقع، والمطالبة بإبرام صلح دائم بين إسرائيل والدول العربية. (يرد العرب بعدم الاعتراف والمطالبة بإزالة الكيان الصهيوني).
2. تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بعودة اللاجئين. (ترد إسرائيل على ذلك بطرد العرب الباقين من فلسطين لتكون منطقة يهود كلياً).

3. تعديل الحدود، والعودة إلى قرار التقسيم 181بتاريخ 29\11\1947. اضافة الى (مشروع برنادوت ومشروع تويني).

4. انتهاج سياسة القوة لتوسيع إسرائيل. (يرى العرب أنهم مستعدون لانتهاج سياسة القوة للقضاء على إسرائيل).[1]

في بداية الأمر كانت الدول العربية مقتنعة باستطاعتها الدفاع عن فلسطين، ورفع الظلم، والمطالبة بعودة اليهود إلى حيث كانوا، لتعود فلسطين من جديد دولة خاصة للفلسطينيين وللعرب. وعلى الرغم من الرفض الذي جاء من قبل الدول العربية حول إيجاد كيان يهودي على أرض فلسطين، إلا أن الاعتراضات لم توقف حدوث هذا الأمر. وأصبح وجود كيان إسرائيلي أمراً واقعاً تتقبله الدول العربية مع مرور الزمن وصولاً إلى اتفاقيات السلام، وأهمها أوسلو.

أما بالنسبة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، فهذه القرارات مرفوضة رفضاً تاماً من قبل إسرائيل. فالقرار الأول قرار رقم 194، والمؤرخ في 1948/12/11، والذي يقول "أن الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن، أما أولئك الذين يقررون عدم العودة فيجب تعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها، أو التي دمرت تماشياً مع القانون الدولي في هذا المجال".[2]

---

[1]. معوض، د. أحمد. (1959) .لن نكون لاجئين. ط1. القاهرة: مطبعة المدني، ص173– 174.

[2] . بعباع,د.خالد ابراهيم."اللاجئون الفلسطينيون العودة و \ أو التعويض".2000.رؤية,ع2: 44.

يعلق ميشيل كوماي، ممثل إسرائيل في اللجنة السياسية للأمم المتحدة على ذلك قائلاً: "إنه من الخطأ الاعتقاد بأن الأمر قاصر على مجرد السماح للاجئين بالعودة لفلسطين واستئناف حياتهم الأولى، ذلك أن العالم الذي عرفه اللاجئون قد اندثر، وأعمالهم ومهنهم قد اختفت بعد رحيلهم، والقوى المتداعية قد انهارت، والأرض قد استعمرت. ومن ثم تكون إعادة اللاجئين بمثابة قبول مهاجرين جدد في بلاد تغيرت معالمها، ولم يبق فيها شيء من آثار الماضي".[1]

ترفض إسرائيل أن تنسحب من أراضٍ استوطنت فيها، ولن تقوم بتهجير اليهود الذين قدموا من بلاد أوروبا، بل على العكس، ستسعى إسرائيل إلى تهجير جميع الفلسطينيين حتى تكون فلسطين دولة إسرائيلية وكياناً مستقلاً لا يوجد بداخله أقلية فلسطينية. وقد أوضحت ذلك أكثر من مرة في تصريحات عدة. ولو باستطاعتها إقناع الفلسطينيين المقيمين بإسرائيل حالياً بالرحيل لفعلت ذلك، ومن المؤكد أن هذا الإصرار سويؤثر بشكل مباشر على الأردن "الوطن البديل".

أما بخصوص القرار 181 (قرار التقسيم)، والذي صدر في 1947/11/29 عن الأمم المتحدة، وتضمنت بنوده السماح للدولة اليهودية بمنح جنسيتها للمقيمين العرب فيها، والعكس بالعكس بالنسبة للدولة الفلسطينية. هذا القرار يتعلق بفكرة المواطنة، وهو يعترف بالمواطنة الفلسطينية، وهذا القرار ما زال قائماً وقيمته ما زالت موجودة، ولم يلغَ من الأمم المتحدة.[2]

---

[1] . معوض، مصدر سبق ذكره، ص180.

[2] . سالم، وليد."قضية اللاجئين من منظور المواطنة والدولة".1998. شؤون تنموية، ع1و2 :67 .

فيوضح القرار181 حق الفلسطينيين بالمواطنة. أي إن هذا الحق لا يلغى بسبب الهجرة. وأنه يحق لكل إنسان أن يغادر بلده متى ما شاء وأن يعود لها متى ما يشاء حتى لو قامت دولة جديدة على أراضيه. إلا أن هذا الحق لا تعترف به إسرائيل، وليس لديها النية بإعطاء الفلسطينيين الحق بمواطنة فلسطينية، بل حتى إنها تحاول إنهاء المواطنة الفلسطينية للفلسطينيين خارج فلسطين.

هناك آراء تتحدث عن إمكانية الاعتراف للفلسطينيين بحق المواطنة، وحقهم بالسكن والعيش حتى ضمن أحياء يهودية. هذا الحل سيسهل عملية عودة اللاجئين. إذ سيخرج طابع الانغلاق لدى التجمعات اليهودية، فتصبح عودتهم أسهل، ويكون تقبلهم للفلسطينيين أسرع. فالدعوة إلى تطبيق هذه الآراء يجب أن تستمر للوصول إلى حلٍ عادل، ويجب أن نكثف الجهود، ونشكّل لجاناً تهتم بهذا الموضوع.[1]

أما بخصوص قرار 242 والمؤرخ في 1967/11/22، فقد أكد على ضرورة الوصول إلى تسوية عادلة في قضية فلسطين حتى تستطيع أن تعيش فيها كل دولة بأمن واستقرار. أكد هذا القرار ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلها في نزاع 67، وضرورة تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين.[2]

يعتبر هذا القرار من أكثر القرارات التي ترفض إسرائيل تطبيقه، إذ تقدم حججاً أمنية أحياناً، وديمغرافية أحياناً أخرى، وأنها لا تستطيع الانسحاب من هذه المناطق لوجود

---

[1] . المصدر السابق، ص72.

[2] . صالح, د. محسن. (2003). فلسطين دراسة منهجية في القضية الفلسطينية.ط1. مصر: مركز الإعلام العربي, ص447-448.

مستوطنات عليها، ولا تستطيع التفكير بحل عادل للاجئين، إذ إن عودتهم ستشكل خطراً عليها. وعلى الرغم من كثرة القرارات التي دافعت عن حق الفلسطينيين، إلا أنه لم يطبق أحدها بعد، ولم ولن تُجبر إسرائيل من قبل أي دولة عظمى. وعليه، ورغم رفض إسرائيل لتطبيق هذه القرارات فسيبقى حق العودة حقاً مشروعاً موافقاً على شرعيته من قبل دول العالم. وسيتصف حق العودة بأنه حق شرعي إنساني، وحتى أخلاقي لا يستطيع أحد محوه.

وعلى الرغم من أن إسرائيل هي السبب في تهجير هذه الأعداد من الفلسطينيين، وتخصيصها دولة إسرائيل للجنس اليهودي إلا أنها استطاعت إلغاء قرار الجمعية العامة رقم 1975/3379 القاضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وقد زادها هذا الأمر نصراً ودعماً. ولم تكتفي بذلك وحسب، وعلى الرغم من أن كل القرارات المقررة بشرعية اللاجئ وحقه في العودة أو التعويض، إلا أنها أسقطت كثيراً من القرارات كمرجعية في المفاوضات، ما انعكس، بالتالي، سلباً على القضية الفلسطينية.[1]

لم ترفض إسرائيل تنفيذ هذه القرارات فقط، بل رفضت أيضاً مشاريع مثل مشروع برنادوت، ورفضت (مشروع توني) الذي كان يرى الحل بمجموعة أمور: أنه يجب على إسرائيل أن تعدل سياسة تجميع يهود العالم فيها، وأن تسمح لليهود المقيمين في إسرائيل بالهجرة للخارج دون قيود، وتفتح الدول العربية أبوابها للهجرة اليهودية، ورسم حدود جديدة بحيث يعود أكبر عدد من اللاجئين إلى ديارهم، إضافة إلى إخراج اليهود من

[1] . الشناق، د. فاروق صيتان. (2003). قضية اللاجئين الفلسطينيين البعد الإسرائيلي لقضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين. ط1. عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس, ص46.

الأراضي العربية التي أسكنتهم فيها سلطات إسرائيل، وان تكفل الأمم المتحدة جميع التكاليف. لم يلق المشروع الموافقة عليه، وخاصة من قبل اليهود على أساس أن هذا المشروع اعتبر أن دولة إسرائيل واسعة، وهذا المشروع يريد تقليصها، ولن تسمح إسرائيل بذلك.[1]

كان هدف إسرائيل الأساسي تحقيق حلمها في "أرض الميعاد"، وأن تكون دولة تضم إليها اليهود فقط. لذا، اقترحت إسرائيل عدة مشاريع أخرى تتعلق بالتوطين وطرد ما تبقى من الفلسطينيين للخارج. وهي بذلك قد خالفت القرارات الدولية ولم تقم بتنفيذ أيٍّ منها حتى الآن من أجل تحقيق الحلم.

على رغم من الشروط التي وضعت على إسرائيل لقبولها في الأمم المتحدة عندما تقدمت بطلب للدخول في عضوية الأمم المتحدة في 1949/5/11، ومنها أن تتعهد إسرائيل بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقراراته وخصوصاً القرار 181 (قرار التقسيم)، والقرار 194 (حق العودة)، وإذ وافقت إسرائيل على وثيقة (بروتوكول لوزان) 1949/5/12 التي تضمنت اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين في العودة، وتطبيق قرار التقسيم، لكنها لم تقم بالالتزام بهذا الأمر على مدار السنين، وبذا تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة التي دخلت الأمم المتحدة على تعهدات مسبقة. وعادةً تدخل الدولة في العضوية بعد تنفيذ الشروط.[2]

---

[1] . معوض، مصدر سبق ذكره، ص181– 182.

[2].كيالي، مصدر سبق ذكره، ص13.

كان هذا الموقف نقلة نوعية لإسرائيل. فدخولها إلى الأمم المتحدة يعتبر نصراً سياسياً لها. فهي حاولت إقناع شعوب العالم بحقها الديني والمشروع في فلسطين، وأنها دولة "أرض بلا شعب"، وكسبت تأييد كثير من الدول، رغم معارضة البعض. إلا أن أمريكا كانت وما زالت حليفتها، مما صعب تطبيق الجزاءات والإدانة بحق إسرائيل على أعمال العنف التي تقوم بها. وهنا أصبح حق الشعب الفلسطيني الحق المشروع بيد موازين القوى.

رغم استخدام إسرائيل للعنف وارتكابها الجرائم التي اعتبرت وصنفت تحت جرائم ضد الإنسانية، وضد السلام، وأن هذه الجرائم لا تسقط مع التقادم، وسيحاسب عليها كل من ارتكبها، إلا أنه إسرائيل لم تتوقف ولم ترتدع عن مثل هذه الأعمال, ومن أعمالها الأخيرة كانت في حرب غزة، وستستمر بمثل هذه الأعمال، وخصوصا أن لا أحد يدينها، أو يحاسبها على ذلك. فهي تستخدم العنف من أجل محو الطرف الآخر. أما الفلسطينيون والعرب فلن يستطيعوا استخدام القوة إذ أنهم أضعف قوة من إسرائيل وحليفتها أمريكا، على الرغم من رغبتهم بالتوحد في قرار استخدام القوة ضد إسرائيل، وخصوصاً تحقيقاً للمعتقد السائد ما سلب بالقوة لن يسترد إلا بالقوة.

من هذا المنطلق، وجدت وجهات نظر واقتراحات أخرى حول موضوع حل هذه القضية، وأهمها الاقتراح باستعداد إسرائيل بالسماح بـــ "عودة". وهنا يترتب مجموعة متناقضات، اعتراف إسرائيل بحق العودة على أمل أنه ليس الكل سيختار العودة، أو الرفض التام للعودة وحصرها لأسباب إنسانية، وهذا المرشح أكثر، أو الاتفاق الثنائي

لتحديد عدد اللاجئين. ولو طبق الأخير، يعني الاتفاق على عودة عدد من الفلسطينيين، وعلى حصولهم على الجنسية الإسرائيلية دون المطالبة بأملاكهم التي تركوها وراءهم، على عكس المقترح الأول الذي يتضمن عودة الفلسطينيين مع المطالبة باسترجاع أملاكهم.[1]

إن حق العودة هو حق مكفول بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وهو حق لا يزول بالاحتلال، لأن فكرة الاحتلال، بحد ذاتها، ليست شرعية. فإن حق العودة مكفول كمبدأ وكحق للشعب العربي الفلسطيني،ولو فرضنا أن الاحتلال أصبح شرعياً، فإن هذا لا يلغي حق الملكية الفردية، فحق الملكية لا يزول. وبهذا يثبت أن للفلسطينيين حقاً في العودة، وحقاً في استرجاع ما فقدوه.[2]

إن نسبة كبيرة من اللاجئين كان لديهم الاستعداد أن يبقوا سنين طويلة لاجئين، ولا أن يتاجروا بحقهم السياسي أو المتوارث. وعلى رغم أن الملكية الفردية لا تزول، إلا أن هَم اللاجئين الأول هو العودة، ولن يطالبوا بشيء آخر. فهم يرون أن لا شيء يرضيهم أكثر من حق العودة، ويعتبرون أنه لن يكون هناك حل عادل إلا إذا تحقق حق العودة.[3]

فلن يكون هناك أي حل دائم للقضية الفلسطينية دون دخول قضية اللاجئين فيها. وفي هذه القضية المرشح أن يكون هناك تسوية ثنائية، إسرائيلية فلسطينية مع الدول العربية، إذ إن الدول المستقبلة لها الحق في المشاركة في القرار النهائي. أي إنه إذا وافقت

---

[1]. غازيت، شلومو. "قضية اللاجئين الفلسطينيين الحل الدائم من منظور إسرائيلي".1995. الدراسات الفلسطينية، ع22: 96.

[2] . ناجي، د. طلال. (2002). قضية اللاجئين وحق العودة. ط1. لبنان: مؤسسة الرؤى للطباعة والنشر والتوزيع، ص24- 25.

[3] . يحيى، مصدر سبق ذكره، ص118- 119.

إسرائيل على حق العودة أو رفضته، ودعت إلى توطين اللاجئين، فإن هذا القرار سيؤثر على الدول العربية، وخاصة الأردن كون هي الدولة المرشحة لفكرة الوطن البديل.

ولو صار الوضع، ووافقت إسرائيل على العودة، فإنها ستوافق بشروط عدة، أهمها أن يتنازل الكيان الفلسطيني عن ممارسة حق العودة، وأن تلغى كل الأمور المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين الذين سيكونون من سكان الكيان الفلسطيني بعد الاتفاق وإعادة تأهيلهم، وإخراج الأونروا من المنطقة، حتى تكون أُلغيت مكانة اللاجئ والمؤسسات المساعدة له.[1]

فإسرائيل ما زالت رافضة لحق العودة. ولو وافقت عليها، فستعيد جزءاً من الفلسطينيين تحت عنوان "لم شمل العائلات". ويقترح كثير من الإسرائيليين أن لا ضرورة لمعارضة (قانون عودة فلسطيني) في إطار دولة فلسطينية مستقلة. وهنا تسعى إسرائيل، بشكل غير مباشر، إلى المقايضة بين اعترافها بدولة فلسطينية ذات سيادة مقابل أن تلغى الدولة مكانة اللاجئ، وتلغي المخيمات، وأن تخرج الأنروا.[2]

فمن هنا يعتبر القرار الغالب والذي تتمسك به إسرائيل هو رفض العودة. ولو حصلت هناك عودة، فستكون بأعداد بسيطة تقررها إسرائيل، وسيكون هناك اتفاق ثنائي تحدد فيه إسرائيل أعداد اللاجئين، وتسعى إلى تأهيلهم ودمجهم في الضفة ضمن شروط أمنية.

---

[1] . غازيت، مصدر سبق ذكره، ص98.

[2] . كيالي، مصدر سبق ذكره، ص21– 22.

إضافة إلى خيار العودة، يوجد خيار التعويض. وسواء كان هذا التعويض مادياً أو نفسياً، فإن بعض اللاجئين رفضوا التعويض. إذ لم يعتبر، في نظرهم، حلاً عادلاً، وخصوصاً إذا كان التعويض جماعياً وليس فردياً. فالأملاك التي تركوها لا تقدر بثمن، بنظرهم. والأهم أنه لو تم تعويضهم عن البيت والمال، فإن هذا التعويض لن يعوضهم عن الأرض والتاريخ.

ولو نُفِّذ خيار التعويض فإن إسرائيل ترفض تعويض اللاجئين تعويضاً مالياً، فهي متمسكة أنها لا تستطيع دفع المبالغ وحدها، ويجب تجنيد مساعدات دولية وتشكيل صندوق خصوصي للموضوع. أما بالنسبة للتعويض المعنوي، فالكثيرون يعتبرون أن هذا لن يكون حلاً فاعلاً أو عادلاً، لكن من الممكن أن تكون خطوة إيجابية نحو هذا الطريق بأن تعتذر إسرائيل بأنها السبب في معاناة اللاجئين.

رغم ذلك، فإن بعض رواد إسرائيليين يقولون أنه "لا توجد اعتذارات في الحرب. كل شيء يحصل في الحرب يكون شرعياً. ربما لن يكون أخلاقياً ولكنه شرعي".[1]

ضمن هذا السياق، تعتبر أبواب الحل مغلقة. إذ لا تريد إسرائيل التنازل، ولم تكتفي بالتنازلات التي قام بها الفلسطينيون. رغم ان من مصلحة إسرائيل أن تسعى للتعويض وإعادة تأهيل اللاجئين، فمن الممكن ان تعطي اسرائيل جزءاً من التعويضات التي حصلت عليها من المانيا التي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات للاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أنه من الممكن أن يلاقي هذا الاقتراح معارضة اليهود

[1] . يحيى، مصدر سبق ذكره، ص128.

الذين تأذوا من دول أوروبا، ولكن التعويض هو خطوة إيجابية لإسرائيل، إذ بإمكان التعويض أن يسهل عملية التطبيع، إلى جانب مساعدة الفلسطينيين بإعادة تأهيلهم، حيث لديها خبرة في إعادة تأهيل اللاجئين، مثلما تقوم به مع اليهود. وهذه أيضاً خطوة نحو التطبيع. كل هذه اقتراحات من الممكن أن تكون لصالح اليهود، ورغم ذلك، فجميع المقترحات لحل القضية رفضت سواء من الجانب العربي، أو الجانب الإسرائيلي.[1]

أما الافتراضات التي تتعلق بالحلول الأساسية والدائمة والمستقبلية فتتمحور في حكم ذاتي فلسطيني في مناطق الضفة من دون سيادة، أو مع سيادة، إضافة إلى مشاريع الكونفدرالية والفدرالية مع الأردن.

وفي حال جاء حكم فلسطيني من دون سيادة، فلا يعتقد أنه سيحل المشكلة، وخصوصاً أن إسرائيل ستبقى هي التي تتحكم بعودة اللاجئين. أما إذا حصل هناك كيان سياسي ذو سيادة، ووافقت إسرائيل على تعويضات مالية ومعنوية، وعلى عودة اللاجئين إلى أراضي الضفة الغربية، فإنه من الممكن أن تحل المشكلة، وخصوصاً أن كل فلسطيني حسب قانون العودة الفلسطيني الجديد سيحصل على الجنسية الفلسطينية، وسيحمل جواز سفر فلسطينياً يكسبه الحقوق والاعتراف الدولي. وطبعاً ستشترط إسرائيل شروطاً أمنيَة، بأن لا يعتدي اللاجئون القادمون عليها. أما بالنسبة للمساعدات، فستكون في البداية من الدولة الفلسطينية نفسها، ومساعدات من الدول العربية للاجئين الذين

---

[1] . غازيت، مصدر سبق ذكره، ص101.

رحلوا. أما الذين لا يريدون الرحيل، فسيكون هناك اتفاق حولهم إذ من الممكن جعلهم مواطنين كاملي الحقوق.[1]

من الممكن لهذا الحل أن يرضي الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، ولكن وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة ما زال أمر لم يطبق، فالغريب بالأمر أننا أصبحنا ننتظر أن تسمح لنا إسرائيل بأن نحكم جزءاً بسيط من أرض آبائنا وأجدادنا.

تدافع إسرائيل عن نفسها باعتبار أن وجود لاجئين هو أمر طبيعي. فتقول: "ظاهرة سائدة في التاريخ العالمي، ومنذ الحرب العالمية الثانية تحول إلى لاجئين أكثر من 100 مليون شخص. وقد وجدوا جميعاً مساكن جديدة واندمجوا في الدول المضيفة. وفي شرق الأوسط نجد اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود يمكن أن تحل مشكلتهم عن طريق الهيئات الدولية".[2]

ويتعامل الإسرائيلي مع فكرة التوطين والكونفدرالية من منطلقين متغايرين. فبالنسبة للتوطين فهو مرفوض، ليس من الجانب الفلسطيني فقط بل وأيضاً من جانب الدول العربية نفسها. أما بالنسبة للكونفدرالية، فهي من المقترحات المتوقع حدوثها، لكن ليس قبل إيجاد كيان فلسطيني مستقل.

من هذا السياق يوجد عدة استنتاجات ونقاط ضعف حول هذا الموضوع:

أولها: إذا كان من الصعوبة على السياسة الفلسطينية، في ظل موازين القوى، تجاوز سقف الشريحة الدولية، فلا يجوز لها أن تنزل ما دون هذا السقف. لأنه لن يبقى هناك

---

[1] . المصدر السابق، ص105- 107.

[2] . كيالي، مصدر سبق ذكره، ص25.

تنازلات أخرى.فتنازلت السياسة الفلسطينية عن مناطق كثيرة من القدس، ورضيت بأراضي الـــ 67. إضافة إلى ذلك، يجب المحافظة على حق العودة،فيشكل التمسك بهذا الحق مصدر قوة أمام إسرائيل، ويظهر لها أن لا توجد تنازلات أكثر مع التمسك بالقوانين الدولية التي ستكون سنداً قوياً أمام إسرائيل، ومحاولة أن تضم في سياستها مقاربة عادلة وملائمة في ظل تطورات موازين القوى لترضي شعبها وتقنع بها إسرائيل[1].

أما نقاط الضعف الأخرى في الحلول والآراء المقترحة فتكمن في؛ أن فلسطين مصرة على حق العودة (وهو حق مشروع لها)، ولكن إسرائيل ما تزال ترفض هذا الحق. وإذا رفضت إسرائيل حق العودة رفضاً تاما ً فلن تقوم بالمقابل الدول العربية بإعطاء الاجئين جنسية وحقوق المواطنين الأصليين. فهنا يبرز عدة احتمالات أنه لو فاز حزب سياسي يميني فإنه من الممكن أنه لن يستكمل اتفاقيات السلام مع العرب، أو لو جاءت سلطة أخرى فإنه من الممكن أيضاً ألا تختار طريق السلام. فمن هنا توجد إمكانية حدوث حرب، وهو المرشح على المدى البعيد.[2]

فيرى الكثير من المحللين السياسيين والأساتذة أنه لن يكون هناك أي انتصار للعرب ضد أي عدو، وخصوصاً العدو الإسرائيلي ما لم يغير العرب بأنفسهم و بأفكارهم، وسياساتهم. إذ يجب أن يكون هناك كيان عربي قوي، تتوحد فيه السياسة الخارجية، ويتحد اقتصادهم وقواهم الدفاعية حتى يستطيعوا التغلب على العدو الذي استطاع أن يحلم ببلد ووطن له، بحيث جمعهم الدين والتاريخ المؤلم، فتوحدوا بالفكر والطموح، وأصبح لديهم حلم مشترك،

---

[1] . المصدر السابق، 31-33.

[2] . غازيت، مصدر سبق ذكره، ص106- 111.

وبذلوا كل الجهد، وبقوة إرادتهم استطاعوا تحقيق حلم الوطن الذي جمع شتات اليهود من جميع أنحاء العالم.[1]

إن ضعف الإرادة لدى العرب جعلهم يخسرون وطنهم الذي كان ملكهم. ومن أجل استرجاع هذا الوطن يجب أن يكون هناك إرادة وكفاح مستمران حتى تعود فلسطين للعرب. فحتى لو أن هذا الرأي والاقتراح نابع من العاطفة أكثر من الواقع، فإن تطبيقه ليس سهلاً، لكن لو حصل، فسيؤدي إلى تغييرات جذرية، ويصبح الوطن العربي له قيمة في موازين القوة.

في النهاية، فإن من أهم الطرق التي يجب اتباعها لحل مشكلة اللاجئين هي النظر إلى الإمام والمستقبل، والابتعاد عن عالم الأمس. وإذ اعترف الطرفان (فلسطين وإسرائيل) في التفاوض أن لكل منهما حقوق متساوية في الأرض والدولة والأمن وحق البقاء فمن الممكن أن تكون هناك خطوة للأمام.

[1] . معوض، مصدر سبق ذكره، ص184- 185.

المبحث الأول

الموقف العربي – الدولي

لقد وقف العرب بجانب الفلسطينيين في حروبهم الأولى مع إسرائيل حرب عام 67،48. وعلى الرغم من هزيمة العرب بسبب ضعف القوة العسكرية، إلا أنهم ظلوا يرفضون أعمال العنف والاستيطان التي تقوم بها إسرائيل. وبدأ رفض العرب من موقفهم الرافض لقرار التقسيم ومساعدة بريطانيا للهجرة اليهودية إلى فلسطين. فكان المجتمع العربي في الفترات الأولى في بداية طريقه للتحرر والاستقلال وكانت السلطات العربية تتصف بالهشاشة والضعف وخضوعها للاستعمار، فجاء تنديدها ورفضها للاحتلال الاسرائيلي ضعيفاً لم يغير كثيراً بالنتائج، بل أنتج، مع المدة، تنازلات كبيرة، وباتت الأمور المرفوضة في القدم كرفض التنازل عن جزء من اراضي فلسطين موافقاً عليها الآن، حتى لو على مضض.

تم التوقيع على ميثاق الجامعة الدول العربية 22\اذار\1945بعد قرار عديد من الدول العربية للعمل العربي المشترك ,وكان من مواقف الجامعة الدول العربية انها عارضت و نددت قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة,وصعدت الجامعة العربية خطاباتها بالتلويح بالحرب دفاعا عن فلسطين. وأوصت الدول العربية بفتح أبوابها لإيواء النساء والأطفال، وتوزيع أسلحة على الفلسطينيين، وإرسال جيش عربي للدفاع مع الفلسطينيين. تحركت الجيوش العربية بالفعل بعد إتمام إجلاء بريطانيا، ولكن حسب رأي بعض الكتاب و

المحليلين السياسين انه ظهر هناك تواطأ وخيانات أدّت إلى خسارة حرب 48، وطرد أعداد هائلة من الفلسطينيين. والتي ادت الى نقمة الشعب العربي والفلسطيني عليها.[1]

فرغم محاولة الدول العربية تقديم كل الإمكانيات لمساعدة الفلسطينيين الذين هُجِّروا من وطنهم إثر الحرب، إلا أنها وحدها لا تستطيع تحمل الغذاء والكساء والمسكن ومواجهة مشاكل مليون لاجئ، فطالبت البلاد العربية أن تشارك بهذا العبء. ولم تغير جامعة الدول العربية، على رغم اهتمامها بموضوع القضية الفلسطينية واللاجئين بشكل خاص، كثيراً في الواقع، وأعلنت عجزها عن تقديم حلول أو معالجات أساسية، فضعف الدول العربية جعل سياسات الجامعة أضعف، وبقيت الدول العربية مستمرة بالمطالبة بمساعدات من دول العالم، حتى أنشأت الجمعية العامة وكالة الغوث لمساعدة وتشغيل اللاجئين في دول الشرق الأدنى (أونروا) 1949، وعلى رغم تقديمها مساعدات مالية للاجئين إلا أنه لم يحسن أوضاعهم حيث أن الموارد المخصصة لا تكاد تبلغ نصف ما يحتاجه الإنسان العادي. فبقي وضع اللاجئين سيئاً للغاية[2].

وبعد فترة، رضيت البلاد العربية، بالتعاون مع لجنة التوفيق والمصالحة, وعلى رغم رفض إسرائيل لذلك إلا أنها، بعد الضغوطات، وقعت على بروتوكول" لوزان" الذي من أهم بنوده عودة اللاجئين وانسحاب إسرائيل الى ما وراء حدود التقسيم.[3]

---

[1] . الحافظ، مصدر سبق ذكره، ص123– 127.

2 . المصدر السابق, ص128– 131.

[3] . صالح، مصدر سبق ذكره، ص442.

وعلى الرغم من عدم التزام إسرائيل ببروتوكول "لوزان" إلا أنها بدأت تسعى وراء عمل سلام منفرد مع الدول العربية، كل واحدة على حدة، لإضعاف القضية الفلسطينية وخاصة قضية اللاجئين. ونجحت بذلك، وجاءت معاهدة كامب ديفيد التي أثارت الجدل في العام 1978، واستمر طريق السلام بين إسرائيل والدول العربية وصولاً إلى أوسلو.

أما من المواقف الإيجابية لجامعة الدول العربية، فإنها أنهت الخلاف حول تمثيل الشعب الفلسطيني، وأعلنت في قمة الرباط 1974 أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين. وأنشأت الجامعة "مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين" 1964، الذي أوصى بتسهيل سفر وإقامة اللاجئين، ومتابعة أوضاعهم، ومتابعة القرارات السياسة والأحداث الدولية التي تخصهم، والمطالبة بتحسين خدمات الأونروا وغيرها من التوصيات. ورغم ذلك لم يكن في قدرة المؤتمر العمل الفعلي بسبب ضعفه اضافة الى الظروف الدولية والعربية المؤثرة عليه. [1]

فبقي الموقف العربي ضعيفاً،فكان يتمحور في الرفض والتنديد، وخصوصاً على فكرة التوطين، لما تمس مصالحهم، لكنه لم يتخذ موقفاً صارماً يثبت فيه العزيمة والإرادة لاسترجاع حق الفلسطينيين و العرب بفلسطين.فبالنسبة للموقف الفلسطيني، اعتبرت فكرة العودة جزءاً لا يتجزأ من فكرة تحرير فلسطين. أي بعد تحرير البلاد، فإنه من الطبيعي عودة شعبها إليها. وذكر ذلك الأمر في الميثاق الفلسطيني 1964، وكان يركز على مبادئ أساسية تتعلق بتحرير الوطن، والعودة، وحق تقرير المصير في فلسطين. بقيت هذه

---

[1] . الحافظ، مصدر سبق ذكره، ص132– 138.

القناعات تسيطر لفترة طويلة فأصبحت فكرة العودة أكثر واقعية، وأصبح هناك نظرة مبهمة في برامج السياسة التي تبناها المجلس الوطني الفلسطيني 1974، فأصبح من مطالب الدولة الفلسطينية حق العودة مرافقاً ذلك تخلي منظمة التحرير والمجلس الوطني عن فكرة تحرير فلسطين، وأنه من الممكن أن العودة لا تشمل بالضرورة الأملاك والأراضي التي فقدها أهل فلسطين.[1]

إذاً أصبحت فكرة العودة هَم الفلسطينيين الوحيد، وخصوصاً أن هناك كثيراً من اللاجئين يعانوا في معيشتهم في البلاد المستقبلة. فهم لم يشعروا أنهم بين أخوتهم، وحتى أصبح يراودهم الشعور بالخوف من ممارسة حياتهم الطبيعية، أو المطالبة بحقوقهم كمواطنين أصليين في البلاد المستقلة. كل هذا كان بسب ما زرعته الدول العربية بأنها لا تعطيهم حقوق المواطنة كاملة خوفاً من أن يؤثر ذلك على حقهم في العودة. ولكن ما هذا إلا ادعاءات، لأن الفلسطيني في الأردن ليس أقل انتماءً وولاءً لفلسطين من فلسطيني لبنان أو سوريا[2].

من هذا المنطلق فإن الدول العربية لم تتعاون كثيراً مع خلق جو من الاندماج بين سكانها والفلسطينيين المهاجرين وذلك خوفاً من فكرة التوطين ورفض العودة.فبقي الموقف رافضاً لأي مشاريع مقترحة، ومتمسكاً بحق العودة ورافضاً لفكرة التوطين أو التعويض. ومع مرور الزمن أصبح هناك فئة موافقون على التعويض لكن بشرط أن تكون تعويضات فردية، واختلفت الاراء من الحلول المقترحة .

---

[1] . غازيت، مصدر سبق ذكره، ص82.

[2] . حنفي، مصدر سبق ذكره، ص45.

يتعلق موضوع العودة بكافة اللاجئين وفلسطيني الشتات، وحقهم جميعاً بالعودة. ولكن هذا الأمر غير عملي. إذ إنه لا الضفة الغربية ولا حتى السلطة الفلسطينية تستطيع استيعاب أفواجاً هائلة من اللاجئين. فالفئة الأولى المرشحة هي عودة الفلسطينيين من لبنان قبل الفلسطينيين من سوريا والأردن. ورغم أن فكرة العودة هي الموضوع الذي يتمسك به الفلسطينيون لكن اليأس بدأ يسيطر عليهم لما شاهدوا من صعوبة في تحقيقه.[1]

فمازال الشعب الفلسطيني ليس مستعدّاً للتحدث عن بدائل أخرى عن العودة سواء أكان البديل بتحسين مستوى معيشتهم، أو توطينهم، أو تعويضهم بالمال. وعلى الرغم من أن الشعب قد بدأ بالاعتراضات والاحتجاجات على الموضوع، وذلك من خلال الانتفاضة الأولى 1987، والتي أظهرت الصورة القوية لإرادة الشعب الفلسطيني، فبدأت شعارات لياسر عرفات بالظهور. وقد عكست الانتفاضة اهتمام الدول من جديد، وأظهرت الصورة القبيحة لإسرائيل. فظهرت مجموعة من الأحزاب والحركات كحماس. وانتهت الانتفاضة باتفاقية السلام "أوسلو "1993. أما انتفاضة الأقصى 2001، فأظهرت للعالم أن القضية الفلسطينية بأرضها ومقدساتها تجمع العرب جميعاً. وأثرت الانتفاضة على الإعلام، إذ تمكن المسلمون من كسر الطوق الإعلامي الغربي المهيمن. وأثبتت هذه الانتفاضة أن التسوية السلمية قائمة على الظلم[2].

لا يمكن أن يقبل الفلسطيني، مهما كانت التضحيات، أن يمحى من التاريخ. وستستمر الانتفاضة والكفاح من أجل تحقيق العدالة واسترجاع ما سلب، وسيعود كل لاجئ إلى

---

[1] . غازيت، مصدر سبق ذكره، ص84.

[2] . صالح، مصدر سبق ذكره، 322- 330.

أرضه. فالكثير من الفلسطينيين اللاجئين يراودهم الخوف من إقدام جهة بالتنازل عن حقوقهم السياسية نتيجة لاتفاقيات السلام مع إسرائيل. وتبقى فكرة العودة فكرة معقدة، وتبقى الحلول (التوطين، التعويض) مرفوضة، وتبقى المشاريع المقترحة من قبل أمريكا وإسرائيل غير موافق عليها من قبل الفلسطينيين، وحتى من الإسرائيليين أنفسهم.

أما بالنسبة للموقف الدولي، فإن الشعب الفلسطيني يلوم المجتمع الدولي إذ حمله المسؤولية الأولى لموافقته على قرار التقسيم 181، والذي أوجد مأساة المجتمع والشعب الفلسطيني، وكيفية موافقته على دخول إسرائيل عضواً حينها، دون تحقيق الشروط أولاً. على الرغم من هذه المساوئ إلا أنه قد أصدرت مجموعة قرارات تدافع عن حق الفلسطينيين مثل قرار 194 و242 الذي ركز على حق الفلسطينيين بالعودة وتقرير مصيرهم. فأوجدت اتفاقيات عدة منها اتفاقية جنيف 12 اغسطس 1949 والتي تعنى بالمدنيين وحمايتهم في حال الحرب,فتنص هذه الاتفاقية على طبيعة الحكم في مناطق محتلة بحرب و الحظر على نقل سكان محليين خارج المنطقة قسرا، ومن أبرز المناطق الخاضعة حاليا لمبادئ اتفاقية جنيف الرابعة هي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل في 1967 والتي نصت على الاعتراف بحق اللاجئين وتمتعهم بالحريات الأساسية مثل مساواتهم بالمواطنين الأصليين في الدول المستقلة، وأصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 مرجعية دائمة فيما يخص حقوق اللاجئين والعودة.[1]

[1] . خير، فاطمة. "البعد الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين".1996. صامد الاقتصادي، ع. 105:143.

تكمن المشكلة، رغم وجود القرارات الدولية التي دافعت عن حقوق اللاجئين، في أن هذه القرارات لم تصل إلى حيز التنفيذ، ولم تجبر إسرائيل على تقديم أبسط التنازلات حتى تستمر عملية السلام. فحتى وكالة الغوث و التشغيل (أونروا)، وبعدما أسستها الأمم المتحدة، فإنها لم تخصص لها ميزانية خاصة، فأصبحت الوكالة تعتمد على المساعدات الدولية الطوعية. وبدأت الوكالة بتحسين أوضاع اللاجئين من أجل فكرة التوطين. وعلى الرغم من رفض اللاجئين لهذا الموضوع إلا أن كثيراً منهم علم أن الأونروا تساعد في عمليات التوطين[1].

فالدول القوية هي التي تحكم عمل الأمم المتحدة. فمثلاً، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أيدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 لسنة 1948، وعلى الرغم من أنه لم يتخذ تصريح واضح ينفي تأييدها لمدة 20 سنة، إلا بعدما قام الرئيس نيكسون 1971، بتوجيه رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي، آنذاك، غولدا مئير يقول فيها "إننا، في الولايات المتحدة، لن نضغط على إسرائيل كي تقبل بحل لمشكلة اللاجئين يغير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل من الأساس ويهدد أمنها"[2].

فموقف أمريكا كان دائماً في صف إسرائيل، وهي حاولت أن ترضي إسرائيل بعدما كانت مؤيدة لحق العودة وقرار 194، متراجعة عن قرارها، واعتبار أن الأسس المتفق عليها في المفاوضات هي قرار 242 و338 فقط، حتى تشارك إسرائيل في لجنة اللاجئين

---

[1] . خير،مصدر سبق ذكره, ص143- 144.

[2] . غازيت، مصدر سبق ذكره، ص93.

التي انعقدت في كندا. إضافة إلى امتناعها سنوياً عن التصويت على قرار 194 كإطار مرجعي.[1]

فطرحت أمريكا عدة مشاريع لحل قضية اللاجئين التي ذكرت في بداية الفصل، إدراكاً منها لاستحالة حل قضية الصراع العربي – الإسرائيلي دون حل قضية اللاجئين. ولقد كان موقف أمريكا المتطرف بأن وضعت تعريف اللاجئين (في لجنة متعددة الأطراف لشؤون اللاجئين) واسعاً لكي يشمل أيضاً دمج يهود الدول العربية أيضاً في هذا التعريف.[2]

وعلى الرغم من أن أمريكا تقف إلى صف إسرائيل، إلا أنها لا تريد أن تخسر مصالحها في الشرق الأوسط. قال جورج ماك، وزير خارجية أمريكا 1950 "إن خسارة هذه المنطقة سياسياً لصالح الاتحاد السوفيتي ستكون كارثة كبرى، وعلى أساس هذه الخلفية، فإن اهتمامنا باللاجئين الفلسطينيين المبني جزئياً على اعتبارات إنسانية له مبرر إضافي، فما دامت مشكلة اللاجئين غير محلولة... فإن تحقيق التسوية السياسة في فلسطين ستتأخر... وسيستمر اللاجئون في لعب دور بؤرة طبيعية للاستغلال من قبل العناصر الشيوعية والمخربة التي لا نستطيع تجاهلها. إن وضع الفلسطينيين الذي يزداد سخطهم لا يهدد أمن إسرائيل، أو دول عربية معينة، بل أمن المنطقة العربية بأكملها".[3]

---

[1] . كيالي، مصدر سبق ذكره، ص23– 24.

[2] . غازيت، مصدر سبق ذكره، ص95.

[3] . عطايا، مصدر سبق ذكره، ص47– 48.

ولا شك أن أمريكا متخوفة من القوة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي) لأن موقف الاتحاد السوفيتي من العرب لطالما كان إيجابياً، إذ وقفت روسيا إلى جانب لبنان وسوريا في المطالبة بسحب قوات فرنسا وانجلترا من أراضيهم 1946، ووقفت إلى جانب الجزائر في نزاعها مع فرنسا. وجاء الإنذار السوفيتي على العدوان الثلاثي على مصر، ورغم ذلك، إلا أن أنها اعترفت بإسرائيل في اليوم الأول من إعلان قيامها، وذلك لما لها من مصالح معينة في فلسطين. ورغم طلب جمال عبد الناصر من خروبتشوف بسحب الاعتراف إلا أنها أبقت عليه موضحة أنها تهتم بحقوق الشعب الفلسطيني إلا أنها لن تسحب الاعتراف بإسرائيل إرضاءً للعرب.[1]

فمن هذا السياق يوجد مصالح للدول العظمى، سواء كان الاتحاد السوفيتي أم أمريكا. بإيجاد كيان صهيوني داخل الشرق الأوسط كان من مصلحتهم، لجعله كياناً موالياً للغرب وأداة للسيطرة على موارد الشرق الأوسط، وتسهيل طرق المواصلات، ومنع قيام وحدة عربية إسلامية ذات قوة تتحدى أمريكا. ولا عجب أن تساعد أمريكا إسرائيل، فهي تستخدم سياسة تشبه سياسة إسرائيل،فقامت الدولة الأمريكية على إبادة الهنود الحمر (السكان الأصليين)، ولم تتبع في البداية سياسة المساواة بين البيض والسود. وعلى الرغم (شكلياً) من أن أمريكا بدأت تعلن عن أسس ديمقراطية ومساواة، إلا أن وقفتها بجانب إسرائيل، وتحكمها بقرارات وسياسة الأمم المتحدة، وفرض هيبتها على دول العالم بحد ذاته يثبت عدم ديمقراطيتها، وعدم دفاعها عن حقوق شعوب العالم المظلومة وخاصة الفلسطينيين. وجاءت فكرة وجود دولة موالية للغرب في قلب الوطن العربي مشجعة جداً ومحافظة على مصالحها.

---

[1] . معوض، مصدر سبق ذكره، ص176- 177.

المبحث الثاني

الموقف الإسرائيلي

لقد حاولت إسرائيل، بشتى الطرق، أن تجرد القضية الفلسطينية من بعدها الدولي، وأن تجزأ الصراع العربي – الإسرائيلي إلى سوري – إسرائيلي، مصري – إسرائيلي وهكذا. إضافة إلى تفتيتها للقضية الفلسطينية بدل أن تكون قضية واحدة اوجدت قضايا اخرى كالمياه، واللاجئين، والقدس... وغيرها، فإسرائيل لن تتخلى عن حلمها (أرض الميعاد)، وستستخدم كافة الطرق لتحقيق حلمها، وستقترح عدة مشاريع للعرب والفلسطينيين من أجل التنازل عن حقهم المشروع، وستبقى مستمرة أيضاً بالحصول على التأييد الدولي وإقناعهم أن هذه الأرض هي أرض لليهود. ومن ذلك أيضاً محاولتها المستمرة في خلق انقسام وانشقاق بين صفوف العرب، وخاصة الفلسطينيين، بين مؤيدي المشاريع والتسوية السلمية ومعارضيها. ولن يحل الصراع العربي– الإسرائيلي إلا إذا انحلت القضية الفلسطينية.[1]

ستبقى مشكلة القضية الفلسطينية (وخاصة اللاجئين) عاملاً أساسياً مستفزاً ومحرضاً في جدول الأعمال السياسة العربية والإسرائيلية. وستبقى المخاوف مسيطرة على كافة الأطراف حتى يوجد لها حل.

لجأت إسرائيل، بعد سعيها لإثبات أن فلسطين "أرض بلا شعب" لفترة زمنية، وبعد عدم استطاعتها تثبيت هذا الشعار، لجأت إلى اتهام أصحاب البلاد الأصليين (الفلسطينيين)

[1] . د. فاروق الشناق، مصدر سبق ذكره، ص6– 7.

بالهمجية واللاحضرية، وأن هدف إسرائيل هو استملاك الأرض، وطرد أصحابها، والعمل على تطويرها. إذ باعتقادها أنها جاءت لتطور وتحسن البلاد.[1]

وحقيقة الأمر أن المشروع الصهيوني يرتكز على الاستيطان والهجرة اليهودية، وهذا لا يتم دون مصادرة الأرض، وطرد السكان لإحلال اليهود مكانهم.

إن الرؤية الإسرائيلية لقضية فلسطين (اللاجئين) مبنية على أسس ومبادئ دينية، سياسية، اجتماعية. فهم يتبعون أفكاراً معينة مثل "شعب الله المختار"، "أرض الميعاد"، ونظرية "التطهير العرقي"، وغيرها من خرافات يهودية صهيونية تشكل الأسس السياسية اليهودية تجاه فلسطين. وإسرائيل تعتمد أسلوب الانطواء والانعزال، فحسب نظام الغيتو الذي يعني حيا مقصورا على إحدى الأقليات الدينية واستخدم للاشارة الى الاحياء اليهودية فعلى هذا الاساس يعتبر سكان هذه الاحياء كل من هو غير يهودي هو عدو لليهود. على هذا الأساس، تعتبر إسرائيل أن اندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية يضعفهم، ويقلل من كرامتهم. إذ أن كرامتهم مرهونة بالعودة لفلسطين.[2]

وكما ذكرالباحث في الفصل الاول عن حرب 48 والمجازر التي قامت بها إسرائيل، فإن هذه الحروب والمجازر يشهد عليها التاريخ: "فإذاً اللاجئون الفلسطينيون صناعة يهودية صهيونية امبريالية انجلوسكسونية بغطاء دولي، يتحمل الطرف العربي جنباً من المسؤولية فيه، ويتمثل في تقصيره، وعدم جديته في مواجهة الخطر الصهيوني"[3].

---

[1] . الأسدي, عبده. "قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الإسرائيلي". 1996. صامد الاقتصادي، ع 105: 107.

[2] . د. فاروق الشناق، مصدر سبق ذكره، ص10– 11.

[3] . المصدر السابق، ص11.

فهناك مجموعة أوهام إسرائيلية تتبناها من أجل ضمان مصلحتها. فمثلاً تعتقد إسرائيل أن أغلب الفلسطينيين مرتاحين ومستقرين في البلاد التي استقبلتهم، وأصبح لديهم مسكن ثابت فيها. فبرأيهم، أنه ليس مهماً أن يقطن الفلسطينيون في البلاد العربية أو غيرها، فهذا غير مرتبط بالانتماء القومي الوطني. وأنهم يمكن لهم أن يبقوا في هذه البلاد ويعتبروا أنفسهم في نفس الوقت فلسطينيين. وتتوهم إسرائيل أن البلاد العربية اتخذت قراراً سياسياً من أجل استفزاز إسرائيل، ألا وهو الإبقاء على المخيمات الفلسطينية حتى تبقى هذه المخيمات لتذكر اليهود بفعلتهم بتهجير الفلسطينيين كل يوم.[1]

فهناك أوهاماً وأفكاراً ورؤى معينة بني عليها الفكر الإسرائيلي تجاه فلسطين واللاجئين. ولكن كلها أمور غير واقعية تعسفية، هدفها الأساسي الحصول على فلسطين وتهجير الفلسطينيين بإعطاء مبررات غير صحيحة.

ويجدر الإشارة إلى أن إسرائيل، وعلى مدار السنين، استخدمت أسلوب الترحيل والإحلال، أي ترحيل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من فلسطين، وإحلال أكبر عدد من المهاجرين اليهود مكانهم. فهي أرادت، في البداية، ترحيل الفلسطينيين إلى الدول العربية مستثنية الأردن وسوريا على أساس أنهما جزءان من "أرض إسرائيل" أي يتبعان لإسرائيل "أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل"[2].

فهناك عدة مداخل إسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين. فهي تفاعلت مع كل الحلول المطروحة لتسوية قضية اللاجئين دون أن تلزم نفسها بشيء. من هذه المداخل ما هو

---

[1] . حنفي، مصدر سبق ذكره، ص41- 43.

[2] . الأسدي، مصدر سبق ذكره، ص110.

القانوني (العودة والتعويض)، والسياسي (التوطين والحل الأردني)، والاقتصادي (تحسين مستوى المعيشة والتعاون الإقليمي والدولي لتغيير بيئة اللجوء).[1]

فعلى الرغم أن إسرائيل هي عامل أساسي في خلق مشكلة اللاجئين، إلا أنها لم تكتفي فقط بعدم الاعتراف بهذه المشكلة، بل وأيضاً فهي تصر على رفض عودة اللاجئين، وتعتبر أن موافقتها على الموضوع تعني موافقتها على تحمل المسؤولية، وهذا آخر ما تتمناه إسرائيل. فهي تعتبر أن اليهود أصبحوا يسكنون مكان العرب ولا يمكن إخراجهم، ولو عاد العرب فلن يعودوا إلى أراضيهم وبيوتهم، لأن ذلك من الممكن أن يشكل ذلك تهديداً على أمن إسرائيل والمطالبة بالعودة من الضفة الغربية (أراضي فلسطين) إلى أراضي إسرائيل.[2]

لم تكتفي إسرائيل برفض العودة فقط، وعدم تحمل المسؤولية، بل أيضاً خلقت ادعاءات باطلة حول أن الملوك والرؤساء العرب هم الذين طلبوا من الفلسطينيين الرحيل. وهذا ادعاء باطل صاغه الإعلام الإسرائيلي. والقول الآخر أن رحيل العرب جاء بشكل مفاجئ وسريع ليس صحيحاً، لأنه ترحيل اليهود للعرب جاء على مدار فترة من الزمن. كل هذه الادعاءات من أجل عدم التحمل المسؤولية أمام العرب أو أمام دول العالم.[3]

وقد عبر عن هذا الرأي الرافض للعودة وايزمن، مدير الصندوق القومي اليهودي: "إن كل تسرع في السماح للاجئين العرب بالعودة إلى دولة إسرائيل سيكون خطأ بالنسبة

---

[1] . الأزعر، محمد خالد. "المداخل الإسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين".1994. شؤون عربية، ع 79: 104.

[2] . غازيت، مصدر سبق ذكره، ص87.

[3] . كناعنة، مصدر سبق ذكره، ص73– 74.

لنا، وقد يجلب معه كارثة". فقد تبلورت هذه الدعوة في المواقف الحكومية الإسرائيلية التي قررت في جلسة 16\6\1948 "عدم القبول بمبدأ عودة اللاجئين العرب لا أثناء الحرب ولا بعدها."[1]

كلها تصريحات واضحة برفض العودة. فقد قدمت إسرائيل حججاً أمنية وديمغرافية تبريراً لسبب منعها لعودة الفلسطينيين. ومن العجيب، أنه في تاريخ 1950/7/5 صدر عن إسرائيل قانون العودة الذي اعتبر أي يهودي يرغب في الهجرة إلى إسرائيل مواطناً ويمنح جنسية إسرائيلية. فهي بدل موافقتها لعودة اللاجئين الفلسطينيين دعت إلى لم شتات اليهود من العالم، وبقيت متمسكة بالمذكرة الإسرائيلية التي تضمنت "عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء، وأن عودة اللاجئين العرب إلى أماكنهم السابقة شيء مستحيل".[2]

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل مستعدة لمواجهة أي أمر ما من شأنه أن يضر باستراتيجيتها ووجودها وأمنها ومستقبلها. وفي اعتقادها، فإن اللاجئين هم أشخاص سيضرون بالكيان الصهيوني في حالة عودتهم. لذلك، رفضت إسرائيل تطبيق القرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الجمعية العامة التي تخص اللاجئين وحق العودة. ولقد اعتبر اليهود أن القرارات لا تشمل فقط اللاجئين الفلسطينيين بل أيضاً تشمل اللاجئين اليهود، وخاصة القرار الصادر عن مجلس الأمن 242 واعتبرت إسرائيل أن مبدأ

---

[1] . الأزعر، مداخل إسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين، مصدر سبق ذكره، ص106.

[2] . كيالي، مصدر سبق ذكره ، ص16– 17.

التعويض لا يشمل فقط اللاجئ الفلسطيني بل أيضاً يشمل اللاجئ اليهودي، فدعت إلى عدم إغفال مشكلة الأملاك اليهودية في الدول العربية عند البحث في القرار 194.[1]

فمن هذا المنطلق، نرى أن إسرائيل تحاول التفاوض على إعادة قرارات الشرعية الدولية بدل من التفاوض على آلية تنفيذها، فحسب ما هو ظاهر فإن إسرائيل لن تطبق القرارات الدولية بخصوص الفلسطينيين.

فتعتبر إسرائيل أن أي مطلب عربي يجب أن يكون مقابله مطلب إسرائيلي، فإذا طلب العرب مسجداً فهم، في المقابل، يريدون كنيساً وغيرها من الأمور. وتعلن إسرائيل أن اليهود العرب طردوا من البلاد العربية، وعلى الرغم من عدم صحة هذا الأمر فإن معظم اليهود هاجروا من بلاد العرب استجابة للوكالة اليهودية التي حثتهم على الانتقال إلى فلسطين سواء كان الأمر سراً أم علناً (مثل انتقال يهود اليمن)، غير أن حياة اليهود لم تكن في الأقطار العربية نموذجية، إلا أنهم لم يعانوا من اضطهادات وتمييز عنصري مثل ما كانوا يعانون في بلاد أوروبا.[2]

هذه كلها مطالب تطالب بها إسرائيل لكي تدفع المسؤولية عن نفسها، وكي لا تقوم بالتعويض وحدها. ولو وافقت إسرائيل على التعويض، فهي تقترح إنشاء صندوق دولي يدعم من قبل دول عدة، لأن ميزانيتها وحدها لا تكفي.

---

[1] . د. فاروق الشناق، مصدر سبق ذكره، ص36.

[2] . الرياشي,سليمان."قضية اللاجئين الفلسطينيين".2000.المستقبل العربي,ع.252: 32- 33.

تستخدم إسرائيل أسلوب المراوغة وصيغة (نعم.. ولكن... لا ... ولكن). فهي تستخدم جهودها في المراوغة والمطالبة في التعامل مع حق العودة والتعويض[1].

ومن هذا السياق، فإسرائيل تحاول، باستمرار، إدخال مواضيع أخرى في المفاوضات، مثل الاعتراف بإسرائيل، ويهودية الدوله، وتعويض اليهود العرب. وهي ترى أن "حق العودة مكفول حسب ميثاق حقوق الإنسان، ولكنه ينطبق على مواطني الدولة أي الإسرائيليين فقط"[2].

ومن الممكن استنتاج أن الفكر الصهيوني يستند على أساس نفي الشعب الفلسطيني، فقد استطاعت تهجير أعداد هائلة من الفلسطينيين في حروب 48 و67، ولكن لم تستطع تهجيرهم جميعاً. وظهرت لديها مشكلة الأقليات في إسرائيل، فأخفقت في طرد كثير من السكان من أراضي 48 نتيجة لصمودهم، وهم الآن يسببون لها إحراجاً بعد أن أصبحوا مواطنين إسرائيليين، ويضاف إلى ذلك الفلسطينيون الذين يسكنون في القدس. هؤلاء الفلسطينيون أصبحوا أقليات عربية داخل إسرائيل. لا تعلق إسرائيل، حالياً، على الموضوع، وهي متمسكة ومركزة على رفض العودة[3].

أما في الوقت الحالي، فإن إسرائيل متمسكة بفكرة التوطين المرفوضة من قبل الدول العربية والفلسطينيين خاصة، وذلك لاعتقادها أن توطين الفلسطينيين في بلاد أخرى، وتحسين مستوى معيشتهم سيقلل من الحنين إلى الوطن، وقد رشحت كثيراً من المشاريع

---

[1] . الأزعر، مداخل إسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين، مصدر سبق ذكره، ص108.

[2] . ناجي، مصدر سبق ذكره، ص32.

[3] . الأسدي، مصدر سبق ذكره، ص113- 114.

حول هذا الموضوع، وكل المشاريع التي ذكرت سابقاً (آلون) أخذت بالرفض لأنها تأتي لمصلحة إسرائيل فقط. وجاءت مشاريع الكونفدرالية مع الأردن في حال عدم الموافقة على التوطين[1].

وحتى يحصل التوطين يجب تحسين مستوى معيشة اللاجئ كي لا يطالب بالعودة، وذلك بتخفيف الضغط عنه. وقد أقنعت إسرائيل كثيراً من الدول الغربية بدفع مساعدات مالية وقدمت اقتراحاتها ومشاريعها حول الموضوع كمشروع دالاس[2].

كل هذه مداخل تتهرب بها إسرائيل حتى لا تحمل نفسها أية مسؤولية، وتبقى هي الطرف الأقوى الذي يتحكم في مجريات التسوية، ويرفض العودة، ويسعى للتوطين. ونرى أن الرؤية الإسرائيلية هي التي تتحكم حالياً في سير المفاوضات بشأن اللاجئين والنازحين، وأن القرارات النهائية ستؤثر على البلاد العربية المستقبلة للاجئين وخاصة الأردن. ولكن من الخطأ تحويل مسألة اللاجئين إلى صراع عربي – عربي، فمن المفترض أن تشكل الأردن وفلسطين قوة موحدة حول قضية اللاجئين من أجل مواجهة العدو الإسرائيلي. ومن الأمور غير المفترض حدوثها هو اعتبار قضية (العودة) قضية خاسرة، فرفض إسرائيل للموضوع بحد ذاته غير شرعي. وهذا قرارها هي وليس قرار نابعاً من اتفاق بين كافة الأطراف. ويجب التمسك بحق العودة ورفض التوطين.

---

[1] . الأزعر، مداخل إسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين، مصدر سبق ذكره، ص113.

[2] . المصدر السابق، ص116– 117.

المبحث الثالث

اتفاقيات السلام وردود الفعل عليها

هناك ما يميز العلاقات الأردنية – الفلسطينية فهي تتميز بخصوصية معينة. هذه الخصوصية تخلق جواً من التعاون أو الصراع. وحتى تُستغل هذه الخصوصية يجب تحديد الأولويات، وما هي الأمور الممنوع تجاوزها لدى كل طرف حتى نبني علاقات تكون واضحة، وتكون ركيزة لتكوين علاقات متينة بين الأردن وفلسطين، فكما ذكر الباحث سابقاً أن الأردن وفلسطين مرتبطين بعضهم ببعض فإن جميع المشاريع والحلول المقترحة للقضية الفلسطينية والمواقف الدولية والإسرائيلية كلها أمور تؤثر في العلاقة بين الطرفين.

من هذا المنطلق، عقد الاتفاق الأردني – الفلسطيني المشترك 1985/2/11 وجاء خطاب الملك حسين "إن مستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية هو من صلاحيات حكومة الأردن ومنظمة التحرير، ولا يقع في إطار المفاوضات أو الموافقة الأمريكية أو الصهيونية أو غيرها".[1]

إن القيادة الواعية هي التي تتعامل مع المرحلة القائمة بشكل شامل، وتستفيد من التجارب الماضية حتى تبدأ بداية مستقبلية صحيحة. وقد أدركت القيادة الأردنية والفلسطينية أن من مصلحتهما التعاون، وترك الخلافات وراءهما، فوقف الأردن إلى

---

[1] . الحسن، خالد.1985.الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك "عمان 1985/2/11". ط1. عمان: دار الجليل للنشر، ص149.

جانب فلسطين في المطالبة بحق تقرير المصير، و شارك في وفد مشترك في مؤتمر السلام. اضافة أن الاتفاق حدّد العلاقة المستقبلية، وهي علاقة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين.[1]

فتعتبر هذه الخطوة الأولى نحو التعاون، إذ تقارب الشعبان والقيادتان متأملين أن لا تتكرر أحداث أيلول، وحالمين أن يكونا يداً واحدة ضد الاستعمار الصهيوني.

أهم ما في الأمر هو أن يستعرض الطرف الفلسطيني والطرف الأردني أهدافهما الأساسية. فالأردن يسعى للحفاظ على النظام الهاشمي وكيانه ودوره الإقليمي، أما فلسطين فتسعى لتحقيق مصيرها وإقامة دولتها وحل قضية اللاجئين.فلا يوجد هنا تعارض بين الأهداف الإستراتيجية لكل منهما. فما المانع بان يتجنب الطرفان المخاوف حول الوجود الفلسطيني، والقدس، والحدود، واللاجئين. فبالنسبة للمخاوف هي ليست معقدة، فبالنسبة للفلسطينيين في الأردن سيتغير وضعهم حسب اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، وفي حالة موافقة إسرائيل على العودة أو التعويض فسيكون الخيار لهم إما العودة أو السكن في الأردن مع الانتماء والولاء له والتعويض. وليس من المشكلة أن يبقى الأردن راعياً في هذه المرحلة الانتقالية لمقدسات القدس (المسجد الأقصى) بما أن إسرائيل رافضة أن يكون الفلسطينيون مشرفين عليها. وليس من المفترض أن تكون هناك مخاوف بأمور مثل الحدود، إذ ترك هذا الموضوع بين الأردن وإسرائيل حتى يتم التوصل إلى اتفاق إسرائيلي – فلسطيني.[2]

---

[1] . الحسن ,مصدر سبق ذكره، ص149– 152.

[2] . وقائع أوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية – الفلسطينية (1994) القدس: جمعية الاقتصادية العرب، ص16– 18.

فمن هذا السياق لا يوجد داعٍ لهذه المخاوف. إذ لا مصالح متضاربة بين الأردن وفلسطين. ومن مصلحة الطرفين التعاون مع بضعهما البعض، لأن الخوف الحقيقي هو من الطرف الإسرائيلي. وسيكون من العبث الاعتقاد أنه من الممكن الاستغناء عن بعضهما البعض، لذا يجب التنسيق فيما بينهما، وأن يساعد الأردن فلسطين في مقابل أن تساعد فلسطين أيضاً الأردن وأن تقوم بدور مدافع عن حقوقها.

وتجدر الإشارة إلى أنه حصلت هناك عدة مشاريع للتسوية 1987– 2000، وكلها اتفاقيات تسوية أثرت على العلاقات بين أطراف عدة. ففي البداية، دخلت منظمة التحرير في مفاوضات لأمور كانت بالنسبة لها خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه. ولكن كلما تقدمت مشكلة الفلسطينيين كلما زادت التنازلات، وخصوصاً أن اليهود أصبحوا قوة كبيرة، ولهم نفوذ كبير في المراكز السياسية.

فبعد فك الارتباط مع الأردن 1988، جاءت برامج فلسطينية جديدة فيها تنازلات عدة حتى توافق أمريكا وإسرائيل بأن تجعل المنظمة طرفاً في عمليات التسوية. ومن أهم بنود هذه البرامج الاعتراف بقرار التقسيم (181)، والمطالبة بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية. وعلى هذا الأساس، جاء مشروع شامير للحكم الذاتي 1989،فدعى إلى الانتخابات في الضفة والقطاع لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، يتفاوض معهم. رفضت المنظمة مشروع شامير، وجاء بعدها اقتراح الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 30 أكتوبر1991. شارك الفلسطينيون مع وفد

مشترك أردني، وجاءت لأول مرة فكرة السير بمسارين (مسار ثنائي يضم الدول المباشرة التي لها نزاع مع إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين) و(مسار متعدد الأطراف والهدف إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية). ومن المسار الثنائي جاءت مجموعة اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل (اتفاق أوسلو – اتفاق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية)[1].

كل هذه المسارات أثرت على العلاقات الأردنية الفلسطينية, فتبلورت مجموعة من المخاوف والشكوك بين الأردن وفلسطين سببها الاتفاقيات المنفردة مع إسرائيل.

بعد اتفاق أوسلو (13 نيسان 1993) جاءت المخاوف لدى الأردن بأنه قد ألغي دوره كشريك في المفاوضات، ودامت أزمة الثقة لدرجة التفكير أن خسارة الطرف الأخر هو مكسب له. فسيطرت هذه الرؤية الخاطئة على العلاقات،وبالنهايه لن يكسب أحد غير الطرف الإسرائيلي.[2]

فوجئ الأردن بإعلان اتفاق أوسلو، إذ لم يخبره شريكه بالمفاوضات. فأعلن الملك حسين قائلاً "لقد عملنا ما في وسعنا لدفع البعد الفلسطيني قدماً، وفجأة رأينا أخوتنا الفلسطينيين يتجهون، وهم المعنيون بالقضية، ويحققون تقدما كبيراً. في هذه الحالة، سنفعل كل ما في استطاعتنا لتأمين مصالحنا، وهذا بالضبط ما نقوم به".[3]

كان اتفاق أوسلو هو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون والإسرائيليون، وتم بموجبه التسوية السلمية. وأهم ما برز فيها هو إقامة سلطة حكم ذاتي محدوده للفلسطينيين في

---

[1] . صالح، مصدر سبق ذكره. ص465– 471.

[2] . الشقاقي، د. خليل." العلاقات الفلسطينية – الأردنية وعملية البناء الوطني". 1996.السياسة الفلسطينية، ع10:86.

[3] . نافع، مصدر سبق ذكره، ص51– 52.

الضفة والقطاع. ولكن بعد هذا الاتفاق حصل الانقسام مع معارضي أوسلو لتنفرد منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الاتفاق، واعترافها بحق إسرائيل في الوجود على 77% من أراضي فلسطين، وعدم وجود بنود واضحة لعودة اللاجئين 48، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إذ إن هذا الأمر هو أفضل ما يمكن الحصول عليه في ظل اختلال توازن القوى. فإسرائيل اعترفت رسمياً بالشعب الفلسطيني، ولأول مرة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبأنها الممثل لهذا الشعب، وبالوحدة الإقليمية للضفة والقطاع. وعلى الرغم من أن الاتفاق كان يسير جيداً، إلا أن انتفاضة الأقصى أثبتت أن الاتفاق قد وصل إلى لطريق مسدود.[1]

جاء الخطأ الذي ارتكبته منظمة التحرير بموافقتها بقبول المفاوضات على مرحلتين، على خلاف باقي الدول العربية كالأردن. مما أدى إلى تأجيل قضايا أساسية للمفاوضات النهائية، ومما أدى إلى مماطلة إسرائيل للقضايا العامة مثل اللاجئين والقدس.[2]

تفاوتت الآراء حول موضوع تأجيل القضايا للمفاوضات النهائية. كثير من الفلسطينيين والإسرائيليين اعتبروا تأجيلها من مصلحة سير عمليات التسوية، إذ إن هذه القضايا حساسة، ولا يمكن الاتفاق عليها حالياً، والبعض الآخر اعتبر تأجيلها من أكبر الأخطاء التي يمكن أن ترتكب. فحتى الاسرائيليين يريدون إنهاء التسوية بخصوص المواضيع الحساسة حتى يشعروا بالأمن والراحة بدل الانتظار[3].

---

[1] . صالح، مصدر سبق ذكره، ص471-477.

[2] . الرياشي، مصدر سبق ذكره، ص34.

[3]. يحيى، مصدر سبق ذكره، ص94- 103.

فرأى الأردن في قيام كيان سياسي فلسطيني, أصبح يقود عمليات التسوية السلمية وحده، تهديداً له. وعلى هذا الاساس اقر الملك في خطابه أنه سيفعل ما يحقق مصالح الأردن. فبعد مرور 24 ساعة من إعلان اتفاق أوسلو تم التوقيع على إعلان المبادئ بين الأردن وإسرائيل في واشنطن، والتي مهدت الطريق للتوقيع على معاهدة السلام في ما بينهما، وكانت هذه أول وثيقة علنية للأردن مع إسرائيل. وبعد توقيع إعلان واشنطن 1994 لإنهاء الحرب بين الأردن وإسرائيل، جاء في 26 أكتوبر 1994 معاهدة السلام التي عرفت باتفاق وادي عربة، وكان الهدف من هذه المفاوضات تحقيق السلام استناداً إلى قراري مجلس الأمن 242، و338.[1]

ظهرت مجموعة خلافات حول ما ورد بالاتفاقية خصوصاً في الأمور المتعلقة بالقدس واللاجئين. فبالنسبة للقدس، ما زال الخلاف قائماً كلياً بين إسرائيل وفلسطين. فإعطاء إسرائيل للأردن دور الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس كان سبباً في توتر العلاقات وخصوصاً بعدما ظهرت مصطلحات جديدة بالنسبة للقدس في الموقف الأردني: "سيادة لله وحده"، و"السيادة الدينية". انتقد الفلسطينيون هذه المصطلحات على أساس أنها ليست مصطلحات سياسية، إضافة إلى أن استخدام مصطلح كهذا من الممكن أن يفتح الباب على الأديان الأخرى لتطلب السيادة على القدس. بعد هذه الانتقادات سحب الملك المصطلحات موضحاً أنه لم يكن في نيته إنشاء فراغ ديني.[2]

---

[1]. نوفل، مخادمة، مصدر سبق ذكره، ص51– 53.

[2] . نوفل، مخادمة، مصدر سبق ذكره، ص53– 54.

استطاع الأردن أن يحقق ويرسم حدوده الغربية، وأن يضمن أمن كيانه واستمرار دوره الإقليمي في المنطقة. ولقد جاء موقف فلسطين من ذلك من زاوية تعارضه أو تطابقه مع المصالح الوطنية الفلسطينية، وكل ما هو خارج نطاق هذه المصالح. فالمصالح الأردنية تبقى شأناً أردنياً داخلياً، وهو صاحب القرار في تحديد هذا الموضوع. وكانت فلسطين لا تريد أن تكون هذه المعاهدة على حساب مصالحها. والموقف الإيجابي كان في أن تتبه الطرفان أن لا يكون هناك خلط بين العلاقات، أي بين الشعبين (الأردني – الفلسطيني) وبين العلاقات الشخصية بين المسؤولين، حتى لا توصل مرحلة حملات إعلامية وخلافات تجر إلى اشتباكات وويلات الحرب[1].

من القضايا الأخرى التي ساهمت في توتر العلاقات هي ورود قضية اللاجئين والنازحين في المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية مبررة أن في الأردن أكبر عدد من اللاجئين. بينما تعتبر فلسطين أنه لا يحق لأحد التفاوض في هذا الموضوع غيرها. لكن المعاهدة تناولت الموضوع من الجوانب الإنسانية فقط موضحة لإسرائيل أن الطرفين ليسا كافيين لحل القضية، فجاء علاج الموضوع في إطار لجنة رباعية فلسطينية – أردنية– مصرية – إسرائيلية مشتركة، ويطرح الموضوع في مجموعة مفاوضات متعددة الأطراف. ويجب عدم إغفال ان فلسطين ليست منفردة في قضية الاجئين فرغم انها الطرف الاساسي في الموضوع الا ان هناك اطراف اخرى يشاركونها في هذه القضية

[1]. الجرباوي، د. علي و د. وليد مصطفى ومروان البرغوثي (1994). آراء في المعاهدة الأردنية الإسرائيلية.ط1. فلسطين: منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية، ص9– 13.

كالاردن,لبنان,سوريا و مصر,فيجب ان يكون هناك تنسيق مشترك بينهم للوصول إلى حل يعود بالمصلحة على الجميع.[1]

من هذا المنطلق كان من الضروري أن يتفهم كل طرف ما هي الأسباب التي قادت الطرف الآخر لعقد اتفاقية مع الطرف الإسرائيلي. فبالنسبة للأردن، فقد اعتقدوا أن اتفاقاً مع إسرائيل يعترف بحدود الأردن وكيانه سيلغي الأطروحات القائلة بأن الأردن هو فلسطين. وبالنسبة للفلسطينيين، فإنهم اعتقدوا أن الاتفاق سيحقق لهم دولة أو كياناً مستقلاً، أي إن هذه تعتبر أسباباً قوية أدت إلى إقدام ما تم الإقادم عليه، فيجب الآن تحسين العلاقات بين الطرفين نحو التعاون.[2]

فمن الممكن الاستنتاج أن العلاقات ستتحسن، ومن الممكن أن هذه المعاهدات السلام هذه قد أظهرت بعض المخاوف، إلا أنها من جانب آخر قد ألغت مخاوف عدة، ومنها خوف الأردن من الوطن البديل، وخوف فلسطين بأن يكون هناك ممثل آخر ينوب عنها في عمليات التفاوض.

فإن تحسين العلاقات بين الأردن وفلسطين ليس رغبة السياسيين فقط بل أيضاً رغبة الشعب نفسه. إذ أراد الشعبان أن تتعاون القيادتان من أجل تحقيق المصلحة المشتركة، فأصبح هناك وعي أكثر بأن هذه المخاوف ما هي إلا أمور نابعة من أناس متعصبين يريدون نشر الفساد والفتنة بين شعبين لطالما جمعهما التاريخ المشترك والأخوة والوحدة[3].

---

[1]. الجرباوي، مصطفى والبرغوثي،مصدر سبق ذكره, ص18-19.

[2]. وقائع وأوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص18- 19.

[3]. نوفل، مخادمة، مصدر سبق ذكره، ص58.

فظهرت هناك عدة اتفاقيات اتصفت بأنها اتفاقيات إجرائية تنفيذية لاتفاق أوسلو، منها اتفاق القاهرة 4 أيار 1994 والمتعلق بانسحاب إسرائيل من غزة، واتفاق طابا (أوسلو 2) 28 سبتمبر 1995 والمتعلق بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني. ومع زيادة القيود صار الوضع شبيهاً بحصار أمني واقتصادي من قبل إسرائيل، وأصبح احتلال إسرائيل أشبه باستعمار نظيف. وجاءت اتفاقية الخليل 15 يناير 1997، التي كان سببها استلام حزب الليكود الحكم من شمعون بيرز، ورفضه للتنازلات الفلسطينية على اعتبار أنها ليست كافية. وبناء على هذه الاتفاقية قسمت الخليل إلى قسم يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وقسم عربي يشمل الدائرة الأوسع للمدنية. أما فيما يتعلق باتفاق واي ريفر بلانتيشن 23 أكتوبر 1998، والذي وقع عليها الطرفان (الإسرائيلي – الفلسطيني) فتضمن انسحاب إسرائيل من 13% من أرض الضفة، و3% تكون محمية طبيعية، مع إخراج 3000 معتقل سياسي. انسحبت إسرائيل من 34 قرية، وأطلقت 250 سجيناً فقط ليسوا من المعتقلين السياسيين. وعندما عاد حزب العمل (إيهود باراك) جاءت اتفاقية شرم الشيخ 4 أيلول 1999، وتم توقيع اتفاقية معدلة على وادي ريفر. [1]

كان لكل هذه الاتفاقيات تأثير على الشرق الأوسط عامة، وعلى الأردن خاصة. ومن المحتمل أن تصل عملية التسوية إلى صدام دموي، وتنهار منطقة فلسطين، وتنهار جميع التسويات التي عقدتها إسرائيل مع الدول العربية. فهذا الأمر متوقع على المدى المستقبلي.

---

[1]. صالح، مصدر سبق ذكره، ص478– 481.

لقد لوحظ أن وضع التسوية بعد كل هذه الاتفاقيات قد أدى إلى التأزم حتى جاء مسار التسوية ومفاوضات كامب ديفيد 2000،فلوحظ في (الوثائق الأمريكية ومطالب عرفات) اقترابهما لحل دائم وأكثر جدية من الذي قبله. ولكن كتب لهذا المسار الفشل أيضاً بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى إثر زيارة شارون للمسجد الأقصى في 28 أيلول 2000. وعلى الرغم من التدخلات الخارجية في محاولات التسوية مثل مشروع كلينتون 23 كانون الأول 2000، إلا أن كل المحادثات فشلت، وانتهت ولاية كلينتون دون الوصول إلى تسوية.[1]

كان لكل هذه الاتفاقيات التأثير الكبير على الشرق الأوسط، وخصوصاً الدول التي تستقبل اللاجئين مثل سوريا، ولبنان، والأردن، فتبقى المخاوف موجودة في قضية اللاجئين وخاصة بالنسبة للأردن، واعتبار الأردن هو الوطن البديل عن فلسطين. فحسب ما نرى إن الوصول إلى حل يرضي كافة الأطراف هو أمر مستحيل، وأنه لن يكون هناك حل عادل وخصوصاً بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الذين يرون في أوسلو تنازلاً عن حقوقهم. إذ إن هناك كثيراً من الدول التي زالت بعد الاستعمار والاحتلال، وطالما توجد إرادة قوية فالشعوب لم تنسى قضيتها. وبرأيهم أنه حصل هناك تراجع في الخطوط الحمر.

يجب أن يكون هناك تعاون بين كافة الدول العربية، وخاصة بين الأردن وفلسطين. إذ نرى في ظل الواقع القائم أن ثلث شعب فلسطين يعيش في الأردن، وأصبح هناك

---

[1] . صالح، مصدر سبق ذكره ، ص482– 492.

تداخل اجتماعي أكثر من أي وقت سبق، لدرجة تعذر الفصل بين الأردنيين والفلسطينيين. وإن مصير كل من الأردن وفلسطين يؤثر على بعضهما البعض. وعلى هذا الأساس يجب أن يكون هناك تعاون بين منظمة التحرير وقيادة الأردن، وأن يراعي كل طرف مصالح الآخر، والبدء بالتفكير في اتحاد كونفدرالي على مدى المستقبل، حتى يزداد التعاون ليس فقط على المستوى السياسي بل أيضاً الاقتصادي والاجتماعي[1].

ويجدر الاشارة أن التعاون هو الحل الأمثل لتحقيق المصالح والأهداف المرجوة. فبالأصل أن الأردن وفلسطين متفقين على العدو المشترك (إسرائيل). وتأتي مخاوفهما من هذا الطرف الذي بيده أمور التسوية، كونه الطرف الأقوى والطرف المدعوم في العالم، وليس بيدهما حيلة إلا الإرادة القوية والتعاون وإزالة الشكوك، حتى تستطيع الأردن وفلسطين الذي جمعهما تاريخ واحد من مواجهة الأضرار.

[1] . الحسن، مصدر سبق ذكره، ص136.

الفصل الخامس

سيناريوهات المستقبل

تعددت وجهات النظر حول الشكل الذي ستأخذه العلاقات الأردنية الفلسطينية في المستقبل، وخصوصاً أن تلك العلاقة تختلف عن باقي الدول بحيث تتميز، كما ذكرت في الفصول الأولى، بعلاقة متينة بسبب ما جمعهم من تاريخ مشترك واحد. إذ شكل القطر الفلسطيني والقطر الأردني جزءاً مما عرف ببلاد الشام، حتى جاء الاستعمار ووضع التقسيمات والحدود. وأصبح يجمع بين الأردن وفلسطين أطول حدود برية لفلسطين.

من هنا، اجتمع الأردن وفلسطين بتاريخ حافل ومشترك. إذ إن وجود الانتداب البريطاني وتقسيماته، وزرع الكيان اليهودي في فلسطين، وتهجير الفلسطينيين إلى الأردن كلها عوامل جعلت الشعبين متماسكين ومتحدين. فعانى كلاهما من وجود الكيان الصهيوني. وبما أن الأردن يوجد فيه أكبر عدد من اللاجئين الأمر الذي جعله يتأثر بكل الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية، مما ساعد على تشكيل كيانٍ واحدٍ وشعبٍ واحدٍ لا يمكن فصلهما.

شكلت الكيانات العربية في يوم من الأيام وحدة واحدة، وارتبطت مع بعضها البعض مشّكلة وطناً عربياً واحداً. من هذه الحقيقة يعتبر المبدأ الأساسي الذي يحكم العلاقة

الأردنية الفلسطينية هو شكل متطور من أشكال الوحدة يراعي الواقع الـــوطني والقـــومي والدولي من جهة، وما تحتاج له القضية الفلسطينية من جهة أخرى.[1]

نتيجة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي فرضها العدو إثر حـــروب 48 و67، وهجرة آلاف من الفلسطينيين إلى الأردن، وحصول وحدة الضفتين التي جمعـــت الشعبين، كل هذه الروابط القومية والوحدوية، جعلت الشعبين يكوّنون أسرة واحدة. فهم لا يجمعهم ماضٍ وحاضر واحد فقط بل أيضاً يجمعهم مستقبل واحد.

[1].وقائع وأوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية –الفلسطينية، مصدر سبق ذكره. ص43.

المبحث الاول

سيناريو التعاون والانفصال

إن الجذور التاريخية للكيان الأردني والكيان الفلسطيني والموقع المشترك الذي يجمع شعبيهما الشقيقين، إضافة إلى المستقبل والمصير والتحدي كعناصر مشتركة يواجهانها، كلها تؤكد أنهما أسرة واحدة بماضٍ واحد وحاضر واحد، وبمستقبل ومصير واحد أيضاً.

من هذا المنطلق، تدور عدة أسئلة حول الدولة الفلسطينية المستقلة، وعلاقاتها المستقبلية مع الأردن من جهة، ومع إسرائيل من جهة أخرى، وحول نتائج الاتفاقيات السلمية التي وقعها كل من الأردن وفلسطين مع إسرائيل، وكيف ستُحل القضايا الحساسة مثل (اللاجئين... والقدس).

يتمحور أساس العلاقات الأردنية – الفلسطينية المستقبلية حول القضية الفلسطينية، إذ لا توجد علاقات مستقبلية دون معرفة ما ستكون عليه المفاوضات النهائية مع إسرائيل بشأن "الدولة الفلسطينية المستقلة". فالقضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية، وللشرق الأوسط. مما يبقيها تحت الأنظار، وخاصةً بالنسبة للأردن لما تؤثر عليه القضية الفلسطينية بشكل كبير ومباشر.[1]

فالعلاقات الأردنية – الفلسطينية مرهونة بالحل النهائي للقضية الفلسطينية، وما سينتج عن المفاوضات. وعلى هذا الأساس، ستحدد الأردن وفلسطين شكل العلاقة التي ستتكون بينهما، بما يتوافق بمصالحهما المشتركة. وكما ذكر الباحث في الفصول السابقة فإن

---

[1].الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص88.

الأردن وفلسطين وصلوا لمرحلة من التعاون والوحدة، فأدركت القيادات والشعوب أن مصالح الدولتين ليست متضاربة، بل متفقة على عدة أمور. أولهما هو ضرورة الوصول إلى تحقيق دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. واستنتج الكيانان أن المخاوف الحقيقية التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي تلك التي تتعلق بنوايا وأفعال العدو المشترك، ألا وهو الكيان الإسرائيلي.

إن العلاقات الأردنية – الفلسطينية المستقبلية لا تخص الأردن وفلسطين وحدهما، إذ توجد قوة ثالثة لها دور بارز في السيناريوهات المستقبلية لهذه العلاقة ألا وهو الكيان الإسرائيلي. وهنا يتشكل المثلث التي تعتبر إسرائيل القوة العظمى فيه. إذ تستطيع التحكم والهيمنة على الآخرين. أي إن لها القدرة على تخريب العلاقات بين الأردن وفلسطين، بينما تعتبر فلسطين الأضعف هنا في هذا المثلث، والتي لديها مخاوف ليس تجاه إسرائيل فقط بل تخوف أيضاً من الجانب الأردني. فبعد التوقيع على اتفاقيات السلام مع إسرائيل، أصبح الأردن وفلسطين مرتبطين بإسرائيل، سواء على المستوى الاقتصادي أم السياسي. ولا يستطيع أي طرف الهيمنة على الطرف الآخر، حتى لو تواطأ مع الطرف الثالث، ولا يمكن أيضاً إنكار أو تجاهل ارتباط كافة الأطراف بعضها ببعض. إذ إن الأردن وفلسطين وإسرائيل مرتبطون بعدة أمور، وخاصة في الأمور المتعلقة بالمفاوضات النهائية.[1]

و من هنا لا تتأثر العلاقات الأردنية – الفلسطينية المستقبلية باللاعب الإسرائيلي فقط، بل تتأثر أيضاً باللاعبين الآخرين على المستوى الإقليمي والدولي. وتهتم الدول

[1].الحمارنة، مصطفى وخليل الشقاقي وروزماري هوليس.(1988). العلاقات الأردنية الفلسطينية: إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل.ط2.عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، ص33–35.

العربية بالعلاقات الأردنية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل بناءً على ذلك. إذ إن لكل دولة سياستها الخاصة التي تتبعها مع إسرائيل. وإن أية تطورات على هذه الساحة لا بد من أن تؤثر على كافة الأطراف، وخصوصاً أن الدول العربية أشبه بحلقة متصلة مع بعضها البعض. فمثلاً سيتأثر موقف الحكومة السعودية بالمفاوضات النهائية وخصوصاً أنها تبحث عن دور لها في الحفاظ على الأماكن الإسلامية في القدس إذا وافقت إسرائيل على ذلك. أما بالنسبة للدول الكبرى مثل أمريكا فهي ملتزمة بمبدأ أن أي حل يرضي إسرائيل سيرضي واشنطن، على عكس الدول الأوروبية، التي ترى أن التسوية يجب أن تجسد القانون الدولي، وتفضل قيام دولة فلسطينية مستقلة، وعلى أساسها تشجع التعاون الأردني الفلسطيني.[1]

إن تنظيم العلاقة ما بين القطرين العربيين المتجاورين، الأردن وفلسطين يعتبر من وجهة نظر عملية، خطوة تمهيدية على أساسها سيتطور الموقف العربي، ويصبح أكثر قوة ووحدة في مواجهة العدو الإسرائيلي. إذ يحتاج ذلك إلى إرادة فعلية سياسية وعسكرية واقتصادية، لأن العدو لا يستهدف فلسطين فقط، بل كافة الدول العربية، وخصوصاً أن لديه النزعة الاستعمارية. ونحن هنا أمام صراع وجود وليس صراع حدود. ومن الممكن أن تنظم الدول العربية علاقات فدرالية أو كونفدرالية لمواجهة هذا العدوان. فإن حدوث

[1]. نفس المصدر السابق،ص36-40.

مثل هذه العلاقة بدايةً بين الأردن وفلسطين، من الممكن أن يكون دافعاً للـــدول العربيـــة الأخرى.[1]

من هذا المنطلق، فإن تنظيم العلاقات الأردنية – الفلسطينية يظل خطوة فـــي عمليـــة الحشد العربي لمواجهة العدوان الصهيوني. ويمكن أن يتحقق هذا الحـــشد بتطـــوير إرادة عربية واحدة في مجال الدفاع والسياسة والاقتصاد، تضم في مرحلتهـــا الأولـــى، الأردن وفلسطين.

و تجدر الإشارة إلى أن أغلبية أبناء الشعب الأردني والشعب الفلسطيني تـــؤمن بـــأن العلاقة الأردنية – الفلسطينية علاقة متميزة، وأن الشعبين يشكلان أســـرة واحـــدة، إلا أن التوجهات في شكل العلاقة المستقبلية بينهما تعددت واتخذت أشكالاً مختلفة.

فترى فئة من الشعب الفلسطيني أن جميع الشعوب العربية، دون أي استثناء، تعـــيش هويتها الوطنية في دولها المستقلة. وهم لا يريدون أن يحرم هـــذا الـــشعب مـــن حقـــه، ويؤمنون بالاستقلالية عن الأردن، كما يؤمنون بدولتهم الفلسطينية المـــستقلة. أمـــا فئـــة أخرى، فتؤمن بالاندماج مع الشعب الأردني ليشكلوا شعباً واحداً بهوية واحدة. تؤمن هذه الفئة بشعار "بالوحدة قوة"، وتعتبره الضمان الأساسي لمواجهة العدو. أما الفئة الأخيرة من الشعب الفلسطيني، فترى بضرورة جمع الرأيين السابقين، وأنه تجب المحافظة على الهوية الفلسطينية من جهة، والمحافظة على العلاقات مع الأردن من جهة أخرى. هذا الرأي هو الأقرب إلى المصالح الثنائية والواقع، بالمقابل هناك فئة من أبناء الشعب الأردني يؤكدون

---

[1].التل, الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية , مصدر سبق ذكره,ص131–133.

على حق الفلسطينيين بالدولة المستقلة والهوية الخاصة بهم. إذ يعتبرون أنه من الظلم حرمانهم من هذه الحقوق، ويحترمون رغبتهم في الاستقلال عن الأردن. أما الفئة الأخرى، فهي التي تؤمن أن العلاقة القومية بأبعادها التاريخية والمصيرية تفرض اندماج الشعبين بهوية واحدة ودولة واحدة من أجل المحافظة على أرض الأردن واسترداد أرض فلسطين. وتبقى الفئة الأخيرة التي تدعو إلى دمج الرأيين، فتعتقد أن بالإمكان تطوير الواقع بإبراز الهوية الفلسطينية والاعتراف بها، مع المحافظة على جميع المكاسب الوحدوية من خلال إعادة تنظيم بنية المملكة قبل قرار فك الارتباط.[1]

من هذا المنطلق، فإن أية علاقة ستنشأ ما بين الأردن وفلسطين يجب أن تراعي بدايةً الهوية الوطنية الفلسطينية. فأية محاولة لتذويب الشخصية الفلسطينية تعتبر انحرافاً باتجاه التنازل عن معالجة القضية الفلسطينية والهوية والشخصية الفلسطينية وإبرازهما على الساحة والحفاظ عليهما من أهم الأمور والأسس لاستمرارية القضية الفلسطينية. إن العلاقة ما بين استمرارية القضية والمحافظة على الشخصية الفلسطينية هي علاقة طردية. فالمحافظة على هذا الأمر تعتبر ضرورة قومية عربية عالميه ودولية.[2]

فشهدت القضية الفلسطينية في هذه المرحلة من تاريخها تطابقاً عريضاً وتشابهاً كبيراً بين الأهداف الوطنية الأردنية والفلسطينية. فالحكومتان والشعبان والقيادتان متفقين على أولوية الدولة الفلسطينية المستقلة، ومنع تهجير الفلسطينيين إلى الأردن مرة أخرى مثلما حدث في حربي 48 و67، وبضرورة تنفيذ القرارات الدولية التي تدافع عن حقوق

---

[1]. وقائع وأوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.ص43-45.

[2]. التل, الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره, ص127.

الفلسطينيين، فإن المصالح المشتركة بين الأردن وفلسطين بدأت بالازدياد إذ عرف الأردن الخطر الصهيوني، وأنه لا يمس فقط فلسطين، بل ويمس أيضاً أمـــن الأردن بـــشعاراته المتعددة، كالأردن الوطن البديل. لذلك، قام الأردن بتوحيدهم "الأردني والفلسطيني"، ونشر بينهما المساواة والعدل والديمقراطية، وذلك عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة. أثر تطور الأردن وازدهاره إيجاباً على شعبه، كما أصبحت العلاقات الخارجية لـــلأردن جيدة. أضافت هذه الأمور اطمئنان الشعب سواء كان الأردني أم الفلسطيني بأن حقـــوقهم محفوظة في الأردن.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن بقي مستمراً في دعم موقف الفلسطينيين، وخاصة في موضوع الاستقلال. وعلى الرغم من أن نهاية المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ليست مشروطة بنتيجة "دولة فلسطينية مستقلة"، وخصوصاً أن إسرائيل تستغل تأجيل القـــضايا الأساسية ، ستصعب الوضع في المفاوضات النهائية، مثل توسيعها للمستوطنات، وعـــدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتأكيد مفهـــوم القـــدس الموحـــدة تحـــت الـــسيادة الإسرائيلية، وغيرها من أمور، فمن هنا لا يمكن إنكار أهمية نتائج المفاوضات النهائيـــة، ومدى تأثيرها على فلسطين وعلى علاقاتها مع الدول العربية الأخرى وخاصة الأردن.[2]

من هذا المنطلق، لا بد من ذكر بعض النتائج المحتملة بالنسبة لمـــستقبل الـــضفة الغربية وشرق القدس، وخصوصاً أن هذه المسألة لها التـــأثير الأكبـــر علـــى العلاقـــات

---

[1].الشاعر مصدر سبق ذكره، ص159.

[2]. العناني، جواد."العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام الدولة الفلسطينية".1997.الدراسات الفلسطينية،ع30:29 .

الأردنية– الفلسطينية. هنا جاء مشروع بيلين– أبو مازن (العودة لحدود 67 ناقص). إنه، وحسب هذا المشروع فستعترف إسرائيل بدولة فلسطين في حوالي 95% من الضفة الغربية، وستضم إسرائيل أربع كتل استيطانية في الضفة. على الرغم من أنه كان هناك موافقة مبدئية من الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية، إلا أنها لم تنفذ على الواقع. أما النتيجة الأخرى، فهي حل التقاسم بالمناصفة، إذ تقسم الضفة إلى ثلاثة أقسام، ولن تكون هناك أية حدود مشتركة بين فلسطين والأردن. ولو حصل هذا الأمر فستتأثر العلاقات الأردنية الفلسطينية سواء من ناحية اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية. ويهدف المشروع إلى وضع فلسطين في تكتلات منفصلة عن بعضها البعض ومنقطعة عن الأردن وشرق القدس. أما الحكم الذاتي الموسع، فيهدف، في الأساس، إلى أن تكون فلسطين دولة مستقلة بالاسم فقط. إذ وضعت عليها شروط تجعلها ناقصة السيادة. وفي نهاية الأمر، من الممكن أن يحدث تراجع في المفاوضات التي قد تؤدي إلى انهيار عمليات السلام، وتحول الأوضاع إلى حرب. وبالتأكيد، فإن هذا الأمر لا يؤثر فقط على الأردن، بل يؤثر على سلام وأمن الشرق الأوسط كله.[1]

فجميع النتائج المحتمل حدوثها ستؤثر بشكل مباشر على العلاقات الأردنية – الفلسطينية. فإذا حدثت توترات في فلسطين، فإنها ستؤثر على أمن الأردن. أما إذا كان الوضع مستقراً بين فلسطين وإسرائيل، وتحقق السلام بينهما، فإنه من الممكن أن يكون هناك تعاون قوي بين الأردن وفلسطين، وخاصة في مجال الاقتصاد والتجارة. فمن

[1].الحمارنة، الشقاقي، هوليس، مصدر سبق ذكره، ص42–49.

هنا يعتبر مستقبل الضفة الغربية ونتائج المفاوضات هما الأساس في تكوين العلاقة بين الأردن وفلسطين المستقبلية.

وحتى تكون هناك علاقات متينة بين الأردن وفلسطين، يجب أن تكون فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة. وإن عدم تحقق هذا الأمر سيحد من اتصالها مع الدول العربية، وخاصة مع الأردن. لأن إسرائيل ستتحكم بهذه العلاقات وتفرض شروطها عليها.

فرغم أن مفهوم الدولة في فلسطين قطع شوطاً كبيراً، وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية معترفاً بها من جميع الأطراف على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فالأرض موجودة، والسكان موجودون، والسلطات الثلاث موجودة، والمؤسسات في طريقها للتكوين. لقد بدا هذا واضحاً وخاصة بعد الانتخابات، إلا أنه ما زال ينقصنا السيادة والاستقلال والاعتراف من قبل إسرائيل، ليس ضمنياً، لان ذلك ليس كافيا بل يجب الاعتراف بها بشكل رسمي.[1]

من هنا، وبعد حصول فلسطين على استقلالها وسيادتها، فستصبح حرة في اختيار علاقاتها. ومن المتوقع أن تكون علاقة الأردن وفلسطين إما مبينة على أسس الانفصال أو أسس التعاون. وسواء كان القرار الانفصال أو التعاون فسيكون نابعاً من الدولتين ومتفقاً عليه.

فإذا اختارت الدولتان الانفصال، فإن ذلك سيعني أن علاقة الجانبيين ستكون محدودة، وأن الاعتماد على إسرائيل سيكون أكبر. يمكن أن الانفصال عن غير قصد كنتيجة لسعي

---

[1].العناني, مصدر سبق ذكره, ص29-30.

الفلسطينيين نحو الاستقلال. أو أن يكون بقصد، وذلك لعدم وجود ثقة بين الأردنيين والفلسطينيين. هذا الانفصال سيناسب بعض الأردنيين وبعض الفلسطينيين أيضاً، من أولئك الذين يغلب عليهم مخاوف أيلول الأسود. إن الروابط التي تربط أهالي الضفة الغربية بالنظام السياسي الأردني قد انتهت بإلغاء مقاعدهم في المجلس النيابي الأردني وتأسيس عملية انتخابية فلسطينية منفصلة. بالإضافة إلى أن السلطة الفلسطينية تحول دون تطبيق القوانين الأردنية الموجودة في الضفة. يكمن هدف فلسطين في إيجاد نظم وتشريعات جديدة للكيان الفلسطيني ببساطة في تجسيد استقلالية وانفصالية هذا الكيان. هناك أحزاب عدة، ونخب سياسية مختلفة في الدولة بكل من الأردن وفلسطين يميلون إلى الانفصال، وذلك من أجل تثبيت هوية كل دولة بشكل منفصل عن الدولة الأخرى.[1]

فأما بالنسبة للمجتمع المدني، فقد رفع كثير من الشرق الأردنيين شعار "العودة السياسية". وإشارة إلى أن فئة من السكان يجب أن لا تنطبق عليهم الكلمة نفسها، كالشرق أردنيين في صناعة القرار، وهذا الأمر يؤدي إلى رد فعل من الفلسطينيين بمطالبتهم بدولة مستقلة منفصلة عن الأردن. وما يهمها هنا هو كيف سيكون وضع اللاجئين في حالة الانفصال. إذ إن الأمر معقد، فيعيش ثلاثة أرباع السكان الفلسطينيين في الشرق الأوسط في (الضفة الغربية، وغزة، والأردن). وقد أخذ الأردن نصيبه كاملاً من اللاجئين. ولكن تبقى المشكلة أن أية مستجدات تحصل بين الأردن وفلسطين تؤثر على قضية اللاجئين بالدرجة الأولى. فبعد فك الارتباط 1988، تحول الأردن من إصدار جوازات سفر مدتها

---

[1]. الحمارنة, الشقاقي, هوليس, مصدر سبق ذكره, ص142-155.

خمس سنوات لأهالي الضفة إلى إصدار وثيقة مدتها سنتان. ولا عجب من أن يهتم الشعب بآخر التجديدات في هذا الموضوع. في الواقع، سيؤدي الانفصال إلى خلافات عدة. أي إنه من الممكن، بعد إعلان فلسطين الانفصال عن الأردن، أن يجرد الأردن الفلسطينيين الموجودين في الاردن من حقوقهم السياسية، وأن يطلب من الكيان الفلسطيني استيعابهم. وبما أن هذا الخيار مرتبط بموافقة إسرائيل هنا، فسيلحق الضرر باللاجئين، أي سيؤدي إلى انقطاعهم في الأردن مقابل عدم قدرتهم العودة إلى فلسطين. لذلك، فمصالح اللاجئين والنازحين في الأردن تفرض عدم الانفصال إلا بعد حل القضية الفلسطينية.[1]

و من هذا المنطلق، فإن الانفصال سيعود بالمصلحة على الدولة الإسرائيلية، وليس على الأردن أو فلسطين. فسيزداد اعتمادهم على إسرائيل. وهذا الأمر لا يفضله كلا الشعبين. فهم لن يجعلوا الانفصال مكتملاً، لأنهم لن يقطعوا علاقاتهم مع الأهل والعائلات التي يرتبط بعضها مع بعض عبر النهر. وحتى لو تحققت دولة فلسطينية مستقلة، فهي لن تستطيع أن تقدم كل امتيازات الدولة كجوازات السفر، وسيبقى دور الأردن موجوداً، ويبقى الانفصال غير مكتملٍ.

أما بالنسبة لجانب التعاون والوحدة، فستعتبر وحدة الضفتين من أحسن الأمثلة على الوحدة في هذا العصر الحديث، وخصوصاً أنها تعكس وحدة الدم والعرق. وإن إقامة حكم ذاتي فلسطيني ودولة مستقلة بالتوفيق مع إسرائيل، سيؤدي إلى إعادة ترتيب كثير من الأوضاع في المنطقة، وستشهد المنطقة الكثير من الاستثمارات والمشاريع، وإعادة

---

[1] .نفس المصدر السابق,ص156-161.

الإعمار. وكل ذلك يتطلب إطلاق حرية الحركة، وانتقال الأفراد والقوى العاملة بين الأردن وفلسطين. إن الأردن وخبرته، وانفتاحه على دول العالم، وعلاقاته المميزة، وتشريعاته وقوانينه وإدارته المنفتحة يعتبر التجربة الأقرب والأنسب لظروف واحتياجات السلطة الفلسطينية الحديثة. وإن أي تنسيق وتعاون سيعود بالمصالح على الأردن وفلسطين.[1]

فمن الممكن أن يرى الأردن في تأييده لدولة فلسطين أفضل من الفوضى السياسية التي يمكن أن تنجم عن انهيار القضية الفلسطينية تاركة الأردن كمتنفس وحيد للضفة الغربية. وهو ما قد يحدث أزمة جديدة للاجئين، ويمكن له أن يضع الأردن في موقف صعب. أما بالنسبة لفلسطين، فهي تفضل أن يكون الأردن داعماً لها، وواقفاً إلى جانبها ضد المخططات الإسرائيلية، على أن لا تتكرر أحداث أيلول الأسود. وإذا لم يتحقق ذلك فستستغل إسرائيل ضعف الطرفين في رفضها لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة.[2]

فهنا، سيشكل الأردن وفلسطين قوة، ليس فقط من الناحية السياسية، وإنما من حيث تعاونهما اقتصادياً، وسيرفع من شأنهم أمام الدول الأخرى. فتأتي على هذا الأساس مخاوف إسرائيل. إذ ليس من مصلحتها أن يكون هناك تعاون بين الدولتين. وستسعى لإذكاء الشكوك المتبادلة بين القيادتين لتضعف الطرف الآخر. رغم ذلك فإن هناك آراء

---

[1].وقائع وأوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية – الفلسطينية، مصدر سبق ذكره. ص68-73.

[2].الحمارنة, الشقاقي، هوليس، مصدر سبق ذكره. ص182-183.

مشجعة لهذا التعاون كآلية لتخفيف الضغط عن إسرائيل. فهذا الاستقرار الإقليمي سيعود بالفوائد على الجميع.[1]

وفي النهاية ستكون الظروف والمستجدات التي ستقع على الساحة الإقليمية بعد المفاوضات النهائية هي الأساس في تحديد الشكل الذي ستأخذه العلاقات المستقبلية. فيجب حل القضايا الحساسة مثل اللاجئين والقدس والمياه وغيرها، وتحقيق دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قبل اتخاذ أية خطوة أو قرار مصيري في العلاقات الخارجية.

[1].نفس المصدر السابق, ص198-201.

المبحث الثاني

الوطن البديل

بعد غياب فترة من الزمن على مسألة الوطن البديل للدولة الفلسطينية الا ان الموضوع عاد من جديد ليمس المصالح الاردنية و الفلسطينية نظاماً وشعباً وأرضاً، وبدأ يأخذ الموضوع شكلاً بارزاً وملموساً يتمثل في الدعوة إلى تنفيذ مشروع الوطن البديل للفلسطينيين على الأرض الأردنية، من خلال مشاريع وسياسات مختلفة.

إن مفهوم استيعاب اللاجئين في الأردن، ليس جديداً، فقد تم الإعلان عنه في البرلمان الأردني حين خاطب كلينتون (رئيس أمريكا حينذاك) الملك حسين والشعب الأردني يوم توقيع معاهدة وادي عربة 1994/10/26 "وامتدح الشعب الأردني الذي استوعب الأخوة العرب المهاجرين الذين يقدمون إلى الأردن سنة بعد سنة يبحثون عن ملجأ، يجدون لهم وطناً فيه. وبالمقابل يعملون على إثراء الحياة الاقتصادية والثقافية، وضارباً المثل بذلك بالحالة الأمريكية ذاتها التي تستوعب المهاجرين من أنحاء العالم، والذين، بدورهم، يندمجون في الأمة الأمريكية".[1]

فالحقيقة أن الصهيونية تحدد أهدافها، كما وتعدل أسلوبها حسب ردود الفعل. وبعد أن تصبح الفكرة متداولة، فإنها تنفذ المطلوب. منذ انعقاد مؤتمر بال بسويسرا 1897، كانت الصهيونية تريد إنشاء وطن روحي يستطيع اليهود ممارسة شعائرهم الدينية فيه. وبعدها تحول هذا الهدف إلى إقامة دولة. فالوطن البديل هو أيضاً هدف من أهداف الكيان

[1].النحاس,مصدر سبق ذكره, ص79.

الصهيوني، وليس أمراً جديداً، بل هو هدف تكتيكي مرحلي. فالأردن يأتي بعد فلسطين، والدولة اليهودية التي يحلم بها اليهود تشمل فلسطين والأردن، وجنوب لبنان، وجنوب سوريا، ولقد ورد ذلك في مؤتمر السلام 1919 في باريس من قبل المنظمة الصهيونية: "حدود فلسطين في الشرق خط محاذ للخط الحديدي الحجازي، وغرباً منه ينتهي في خليج العقبة".[1]

من هنا، يكمن الخوف من إسرائيل ومخططاتها، وخصوصاً ان عمليات السلام التي عقدت لم تعطي، حتى الآن، نتائج مجزية. وما زالت إسرائيل تماطل بإعطاء فلسطين الضفة الغربية، واعتراضها المستمر بأن تكون دولة مستقلة وذات سيادة. كل هذا يرجع لأسباب دينية، إذ إن الفكر اليميني الإسرائيلي يعتبر أنه إذا تلاشت الأسباب الدينية التي دفعت بيهود أوروبا إلى القدوم إلى فلسطين فسيؤدي ذلك إلى هجرة عكسية، أي هجرة اليهود من فلسطين وعودتهم إلى أوروبا. وهنا ستبحث إسرائيل عن وطن بديل للفلسطينيين،فإن هناك احتمالاً بأن لا تلتزم بالاتفاقيات، وتقوم بتهجير أهل الضفة الغربية. والمتوقع أن يكون الأردن هو الممر. فلو أرادت إسرائيل إعطاء الفلسطينيين حدود 67 لما كانت ماطلت حتى الآن، وهنا يكمن الخوف.[2]

المقصود بالتوطين هو التوطين السياسي، أي منع فلسطينيي الأردن من الحق في الحفاظ على هويتهم الوطنية، والمحاولة قدر الإمكان محو الهوية الفلسطينية، ومحو حقوق اللاجئ، وذلك عن طريق شطب المخيمات، ومكاتب وكالة، والأهم محو كلمة لاجئ. هذا

---

[1].التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص74-76.

[2].المحاسنة، مصدر سبق ذكره، ص90-93.

هو هدف إسرائيل، إذ لا تريد أن يبقى أي أمر يذكرها بأعمالها، ويضعف سمعتها، ويهدد أمنها.[1]

فمن مصلحة الطرفين الأردني والفلسطيني أن يبنوا علاقة مستقبلية مبنية على التعاون لمواجهة المخطط المستقبلي للعدو الإسرائيلي. ومن مصلحة الأردنيين الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، كحق تقرير المصير، والعودة، ومن مصلحة الفلسطينيين أن لا يتحدثوا كثيراً عن الحقوق المنقوصة، وخصوصاً أن لو تساوت حقوقهم السياسية مع الشعب الأصلي، فسيشكل ذلك حجة تستند عليها إسرائيل، بأن الشعب الفلسطيني قد أصبح متأقلماً في الأردن من كافة النواحي، ولديه كافة الحقوق، ولم يبق من داعٍ بأن يطالب بالعودة، بما أنه أصبح له وطن جديد يمارس فيه كافة الحقوق المواطن الأصلي.

على هذا الأساس، تخطط إسرائيل لتنفيذ هدفها، وذلك عن طريق اقتراح مشاريع مكملة لبعضها البعض، كالوطن البديل، والخيار الأردني. فإسرائيل لم تتنازل بعد عن الضفة الغربية، وليس مؤكداً أنها ستتنازل عنها، وخاصة عسكرياً. وهنا يكمن الخيار الأردني بأن تخضع الضفة إدارياً للحكم الأردني. على الفلسطينيين قبول ذلك، أو استبدال ذلك المشروع بمشروع الوطن البديل، وذلك بإقامة وطن لهم في الأردن، والتنازل عن فلسطين. فالفكرتان لا فرق فيهما إلا بتلاعب الألفاظ، وبعض المظاهر السياسية الشكلية، والفكرتين تعملان لصالح إسرائيل، وعلى حساب الأردن وفلسطين.[2]

---

[1].النحاس، مصدر سبق ذكره، ص81.

[2].االمصدر السابق، ص95-99.

في هذا السياق جاءت تصريحات مختلفة حول موضوع التوطين، وأن الأردن أيضاً هو أرض تابعة لفلسطين. ففي تصريحات حاييم وايزمن، أكد أن الأردن سيكون متمماً لدولة إسرائيل بعد الانتهاء من بناء فلسطين. ويؤكد بن غوريون أيضاً على أن في فلسطين مساحات واسعة، وأنه ليس من الضروري أن يكون نهر الأردن الحد الدائم لهجرة اليهود والاستيطان.[1]

فظهرت مجموعة من الأفكار والدراسات التي تتبناها إسرائيل حالياً وتتمحور حول حق تقرير المصير، وادعاءاتها أن الفلسطينيين مارسوا هذا الحق مع الأردن عند موافقتهم على قرار الوحدة، وأنهم يمارسون الآن، بالفعل، هذا الحق في الأردن، كل هذه الإدعاءات باطلة، وكلها ترويج للوطن البديل. الوحدة التي حصلت بين الضفتين، والدور الذي أخذته الأردن ما هو إلا أمانة مؤقتة احتفظ بها الأردن لأهالي الفلسطينيين، وإن الشعبين قد مارسا حقهما في تقرير المصير بشكل مؤقت عن طريق هذه الوحدة.[2]

أوقعت إسرائيل نفسها في مأزق قانوني هنا. فلو كانت إسرائيل تعترف بالاتحاد الدستوري للضفتين، ولم تفعل أي أمر خلال 17 عاماً، فإن هذا يثبت أن أراضي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 كانت خاضعة، في ذلك الوقت، للسيادة الأردنية، على الرغم من أن هذا أمر تنكره إسرائيل باستمرار، باعتبار أنه لم يكن هناك أحد يمتلك هذه الأراضي، وتعرف باسم المناطق المدارة. أما إذا كانت لا تعترف باتحاد

---

[1].التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص77.

[2]. درابر، ج.أي.(1985). نقض الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل. عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع ودار صامد للدراسات والنشر، ص17-18.

الضفتين، ففي هذه الحالة لا يحق الإدعاء بأن العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية قد مارسوا حقهم في تقرير المصير في إطار كهذا مع الأردن، ولو كانت هذه الادعاءات صحيحة لما اعترضت إسرائيل عندما صدر قرار التقسيم باعتبار أنه مبني على خطأ على أساس أن العرب قد مارسوا حقهم مع الأردن.[1]

لم تعق تلك الوحدة حق الفلسطينيين، سواء كانوا في الأردن أم الضفة، في تقرير مصيرهم وإنشاء دولتهم المستقلة والخاصة بهم. إلا أن تصريحات إسرائيل المستنفدة حول الوطن البديل خلقت أجواء متوترة بين الشعبين الأردني والفلسطيني. ومن الممكن أن يعاني الأردن إذا ما تلاشى حل الدولتين وبقيت خطة الولايات المتحدة وإسرائيل بإنشاء الوطن البديل، وذلك عن طريق علاقات فدرالية، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى السيطرة الفلسطينية على الأردن وإلغاء نظامه. وهذا لا يضر فقط بمصالح الأردن، بل أيضاً بالمصالح الفلسطينية.[2]

فكل التوترات التي تحدث بين الأردنيين والفلسطينيين اللاجئين من إدعاءات تمييز وحقوق منقوصة، ما هي إلا أمور تهدف بطريقة غير مباشرة إلى توطين الفلسطينيين في الأردن. فإنه من مصلحة الفلسطينيين أن لا يتساووا سياسياً مع الأردنيين، وإذا تحققت لهم حقوق المواطنة كاملة، فهذا سيساعد إسرائيل بأن تحتفظ بفلسطين كلها، وتقترح تقديم

---

[1] .درابر،مصدر سبق ذكره، ص21-22 .

[2].غرغور, رنا صباغ."ماذا يخبئ المستقبل للأردن".21أيلول 2009 .(نسخة الكترونية).
www.commongroundnews.org

مساعدات لتوطين الفلسطينيين الذين سترحلهم من الضفة، ومساعدتهم على رفع مستوى معيشتهم، حتى لا يطالبوا بفلسطين مطلقاً.

كل الحساسيات من الشعارات التي أطلقها الملك عبد الله، كالأردن أولاً، ما هي إلا حماية جوهرية لعروبة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم بالعودة والتعويض. وهذا الشعار لا يعتبر تمييزاً، وخصوصاً بالمعنى السلبي. إذ إنه صحيح يفصل ويميز الهوية الأردنية عن الفلسطينية لكنه يعتبر هذا الأمر إيجابياً حتى لا تمحى الهوية الفلسطينية. وحتى الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية بتجميد الأرقام الوطنية لكل المتخلفين عن تجديد البطاقات الصفراء والخضراء ما هي إلا إجراءات لحماية حق العودة.[1]

على هذا الأساس، فإن كثيراً من سكان المخيمات لا يريدون تغيير نمط حياتهم إلا إذا عادوا إلى مدنهم وقراهم الأصلية وذلك لتخوفهم من خطط التوطين. واختلفت الآراء بهذا الشأن. إذ إن بعض اللاجئين اعتبر أن المطالبة بتحسين مستوى المعيشة لا تعني أنهم يريدون البقاء أو انهم متنازلون عن حقهم بالعودة.[2]

وتجدر الإشارة أنه حسب بعض الآراء، فإنه يجب على الفلسطينيين الاعتراض على برامج الحكومة الأردنية التي تريد تحسين ظروف المخيمات، ورفع مستوى معيشة اللاجئين. والأهم هو سعيها إلى إعطاء اللاجئين حقوقاً كاملة، إذ انّ هذه الأعمال تعتبر أعمالاً تصب في مخطط التوطين.

---

[1] .الصائغ, زياد. "تعليقاً على مقال جهاد الزين: "الوطن البديل أخطر من التوطين"، هذه هي أرقام الواقع الأردني..الفلسطيني".10-9- 2009.(نسخة الكترونية).

www.lpdc.gov.lb

[2] .يحيى. مصدر سبق ذكره، ص129-132.

ولكن من المفترض ان لا يكون هناك شكوك ومخاوف بين الأردنيين والفلسطينيين. فالوطن البديل لا يصب في مصلحة أحد الأطراف، وما زال الفلسطينيون متمسكين بحق العودة، ولا يريدون الأردن بدلاً عن وطنهم فلسطين. أما بالنسبة للأردنيين، فهم أيضاً متمسكين بوطنهم، وبنظامهم، وبعرشهم الملكي. وهم لا يريدون مشاركة أحد بحياتهم السياسية والاقتصادية. ولكن تأتي المخاوف من الأجيال القادمة، إذ إنه من الممكن أن لا تعطي الأجيال المستقبلية أهمية للعودة، وتبقى مفضلة السكن والعيش في أي مكان يضمن مصالحها.

فلا يجلب الضعف والتفكك والخلافات إلا السوء للشعبين الأردني والفلسطيني. إذ إن الوطن البديل هو هدف مرحلي للعدو، ومن الممكن أن تحققه باستغلال التفكك العربي. فيرى الإسرائيليون بأن الوطن البديل سيخلصهم من تزايد العرب، الذي يشكل تهديداً لأمن إسرائيل في فلسطين، وسيخلصهم من قضايا اللاجئين، وأوضاعهم، ومعاناتهم، وكل الأمور التي أصبحت ملفتة للعالم كله. فتطبيق فكرة الوطن البديل يعتبر الحل الأمثل لإسرائيل، وخصوصاً أنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى صراع بين الأردنيين والفلسطينيين يشغلهم فترة كافية مخففاً عن المطالبة بتحرير الأراضي الفلسطينية والعودة إليها.[1]

---

[1].التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص78-79.

[2].درابر، مصدر سبق ذكره، ص24-27.

فحتى تحقق ذلك، أوجدت إسرائيل عدة ادعاءات باطلة، كإدعاء أن الأردن هو نفسه فلسطين، وهذا إدعاء باطل. كما أوقعت إسرائيل نفسها في متناقضات حين اعتبرت أنها هي الأحق والأولى بأراضي 67، وهي قد احتلت هذه الأراضي دفاعاً عن نفسها، واتهمت الأردن أنه الطرف المعتدي على تلك الأراضي. في البداية، فإن الدفاع عن النفس لا يعطي مطلقاً أية دولة الحق في الأرض. وإذا اعتبرت إسرائيل أن الأردن طرف معتدٍ، فهذا يعني أن الأردن لا يمكن أن يكون فلسطين، والعكس صحيح. حيث كان هناك اعتراف واضح من أغلبية دول العالم أن الأردن وفلسطين كيانان منفصلان، وإن قرار التقسيم، كان ينص على تقسيم أراضٍ بين الفلسطينين واليهود، بعيداً عن الأردن. وهذه الصفة منحتها بريطانيا للأردن بموجب المادة 27 من صك الانتداب.[1]

ومن منطلق الإدعاءات الصهيونية، وخاصة أن أرض إسرائيل تشمل فلسطين والأردن وجنوب لبنان وجنوب سوريا، فإن إسرائيل تعتبر نفسها تتنازل ضمنياً عن حقها في الأردن، عندما تقول أن الأردن للفلسطينيين. وإن رغبتها بإعطاء الأردن للفلسطينيين ما هو إلا كرم أخلاق منها(!) ومن هنا يدعمون رأيهم بالقول إن أغلبية السكان في الأردن هم فلسطينيو الأصل، رغم أن نسبة السكان لم تكن هي العامل أو المؤشر على حقهم في بلد، ولقد كان العرب الفلسطينيون يشكلون 95% أيضاً من سكان فلسطين في العشرينات من هذا القرن. ومع ذلك، فرض عليهم وطن قومي يهودي.[2]

---

[2]. التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص80-81.

فلا تتجاوز هذه الإدعاءات كونها باطلة ومفبركة من قبل الإسرائيليين لكي يحققوا حلمهم في جعل الدولة الفلسطينية دولة يهودية لا يوجد فيها إلا العرق اليهودي. فإسرائيل ستفكر بعدة سيناريوهات للحفاظ على أمنها، وخاصة بعدما تغيرت الموازين بعد حرب السادس من تموز 2006 بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل. جعلت خسارة إسرائيل في تلك الحرب إسرائيل تدرك أنها ليست آمنه، وأنه يجب أن تجد حلاً للضفة الغربية، وبالتأكيد ستتوجه إلى الأردن لاعتباره جزءاً من فلسطين.

إذا استطاعت إسرائيل تحطيم السلطة الفلسطينية، وزرع خلافات حادة بين فتح وحماس وتؤدي إلى انفلات أمني، فإنها ستختار الخيار الأردني. أما إذا لعبت حماس الورقة السياسية، وتفاهمت مع فتح، وإذا ما تشكلت حكومة وطنية، إذا حصل هذا الأمر، عندها ستسرع إسرائيل إلى إخراج كيان فلسطيني أقل من دولة في الضفة الغربية، وستربطه بالكونفدرالية مع الأردن.[1]

فمن هنا، انعكست هذه المخططات التحتية والتصريحات العلنية بالسلبية على الشارع الأردني حتى جاء الملك عبد الله الثاني، وألقى خطاباً أمام القيادة العامة للقوات المسلحة، مؤكداً أنه ليس من السهل أن تحقق إسرائيل أطماعها في الأردن. ومؤكداً أن الأردن سيواجه هذه المخططات. على هذا الأساس جاءت أراء شخصيات معروفة مثل د. عدنان بدران الذي اعتبر أن هذه الادعاءات ما هي إلا إشاعات طرحتها إسرائيل للمس بالوحدة الوطنية الأردنية وللتأثير على أمن الأردن بعدما حققه الأردن من نجاح في دبلوماسيته

---

[1]. المحاسن، مصدر سبق ذكره، ص106.

التي أثرت على الإدارة الأمريكية في المطالبة بحل القضية الفلسطينية وتحقيق دولة فلسطينية مستقلة. واتفقت الآراء حول أن التوطين يمس ثوابت الدولة الأردنية التي كانت وما زالت متمسكة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وحق عودتهم. لا يمكن أن يكون الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين. ويجب عدم نشر هذه الإدعاءات بشكل مبالغ فيه حتى لا يؤثر على الوحدة الوطنية في الأردن. ويجب المحافظة على مبادئ الأردن الثابتة وعلى وحدة شعبيه من أجل مواجهة هذه الخرافات التي تحاول إسرائيل توسيعها باستمرار.[1]

ومن هذا المنطلق، وبدل من ترويج الأردن كوطن بديل، فإنه من المفترض استبدال بشعار الأردن الوطن المنقذ. يعتبر هذا الشعار حقيقة تاريخية، إذ لطالما كان الأردن أرضاً لحشد الجيوش العربية والإسلامية لحماية فلسطين على مدار السنين، كانطلاق الجيوش العربية بقيادة صلاح الدين لتحرير القدس من الصليبيين. وإثر ذلك تجب حماية الأردنيين والفلسطينيين من الفئات التي تروج لتحقيق إدعاءات الصهيونية دون إدراك منها. ولو تحقق الأمر فسيعود بالسوء على كلا الشعبين، وكل هذا من أجل تحقيق مصالحها الشخصية. وهذه الفئة ليست منتمية، لا للأردن ولا لفلسطين. إن إنشاء دولة فلسطينية في الأردن يعني طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية، ويعني أيضاً فقدان القضية

[1].الجمعية العراقية الكويتية.(2009). شخصيات أردنية بارزة تقول: أن الأردن لن يكون وطناً بديلاً للفلسطينيين. (استرجعت بتاريخ 1-9-2009).

www.aljeeran.net

الفلسطينية للتأييد العالمي لاستعادة حقوقها المشروعة. وهنا تكون قد خسرت حقها بإقامة دولة مستقلة لها في أراضي 67، وليس هذا حلم الأردنيين ولا الفلسطينيين.[1]

من هنا، تعتبر مقاومة الأردنيين والفلسطينيين للوطن البديل أمراً ضرورياً، حتى لا يستطيع العدو تحقيق هذه الأهداف التي تعود بخسارة فلسطين، إن مقاومة الأردنيين للوطن البديل ليست دفاعاً إقليمياً فقط، بل أيضاً دفاع قومي من أجل الحفاظ على فلسطين. ورغم أن الأردن، في بداية الأمر، لم يكن يريد أن يكون هناك كيان فلسطيني مستقل باعتبار أنه من الممكن أن يهدد نظام الأردن وأمنه، إلا أنه، وبعد اتفاقية أوسلو، وظهور ادعاءات الوطن البديل بالشكل العلني، والمستمر على الساحة، أصبح هدف الأردن الأساسي والاستراتيجي هو السعي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وخاصة عن حقهم في إنشاء كيان مستقل ذي سيادة يسمح بعودة اللاجئين، فيعود هذا الأمر أيضاً بالإيجابية ليس على الشعب الأردني فحسب وإنما على الشعب الفلسطيني أيضاً.[2]

في النهاية، سيرفض كل من الأردن وفلسطين أن تُحلّ القضية على حساب الطرف الآخر. لكن رفضهم هذا لا يكفي. إذ يجب على الأردن وفلسطين أن يتحدا معاً لتلغى الخلافات والتوترات والمخاوف، حتى تتم مواجهة المخاوف الحقيقية والأهداف التي تخطط لها إسرائيل. ولا ننسى أننا أخوة، يجمعنا تاريخ مشترك، وحاضرنا مشترك، وسيكون مستقبلنا أيضاً مشتركاً.

---

[1].التل، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مصدر سبق ذكره، ص83-86.[1]

[2]الوريكات، أ.عارف موسى."الخيار الأردني في التصور الإسرائيلي".2009.مجلة العلوم الإنسانية،ع.43(نسخة الكترونية).

المبحث الثالث

فكرة الكونفدرالية:

جميع اللاعبين الدوليين المعنيين، وخاصة في الشرق الأوسط أصبحوا حريصيين على دفع عملية السلام نحو الأمام. فاللاعبون الدوليون يعتبرون عدم استغلال الفرصة نحو إتمام عملية السلام سيؤدي إلى حالة من الفوضى والعنف، وتزايد المخاوف بين الأطراف المعنية بالدرجة الأولى من الصراع العربي- الإسرائيلي. وأصبحت الدول العربية، وخاصة الأردن وفلسطين، تبحث عن حلول ترضي كافة الأطراف، وتعود بالمصلحة على الجميع. ومن المقترحات في العلاقات المستقبلية بين الأردن وفلسطين مشروع الكونفدرالية المتوقع تنفيذه بعد إعلان دولة فلسطينية مستقلة. هذا النوع من العلاقة مرشح أكثر من غيره لما يشمله من استثمار لعوامل تاريخية، جغرافية، اجتماعية تساعد في زيادة التعاون بين الأردن وفلسطين لمواجهة أخطار وأهداف الصهيونية.

لقد تعززت فكرة أن الدول العربية والعرب بطبيعتهم دول اتحادية، أي أنهم دولة واحدة مقسمة إلى شعوب ودول. ولكن، مع ذلك، فإنهم لم يفقدوا معنى الأمة المشتركة الواحدة. فرغم الانفصال والاختلافات إلا أنهم لم يفقدوا الإحساس بأنهم جزء من هذه الأمة، ولم تكن فلسطين منفصلة عن هذا. حتى إصرارها بالحفاظ على هويتها فإنه لا يعتبر إلا حقاً مشروع في القومية العربية، ليسهل العملية الاتحادية. فإذاً، تحتاج العملية الاتحادية إلى إرادة حقيقية

وقوية بين الدول العربية. أما فيما يتعلق بفلسطين، فيجب أن تحقق استقلالها وسيادتها على أراضي الضفة حتى تستطيع بعدها تشكيل اتحاد مع الدول العربية.[1]

من المرشح أن تنشأ هناك عملية اتحادية كونفدرالية بين الأردن وفلسطين لانهم يجتمعون في جوانب رئيسية. فمن ناحية الجغرافيا، تقع الأردن وفلسطين في قلب منطقة الهلال الخصيب في الشرق الأوسط، غير إن هويتهم متجذرة من البيت العربي، وقد عانى كلاهما من مراحل صعبة إثر أعمال إسرائيل، وما زالا مهددين من المخططات المستقبلية لإسرائيل. كل هذه الأمور جعلت فلسطين والأردن يفكران بإنشاء اتحاد وتعاون فيما بينهما، ولكن يعتبر من الخطأ الكبير أن تتخذ الأردن دوراً في الظروف الصعبة قبيل إعلان استقلال دولة فلسطينية ذات سيادة. فكثرة الاقتتال الداخلي وتوسيع الفجوة بين حماس وفتح أدت إلى انخفاض في قيمة القضية بين الدول الإقليمية والعالمية بما سيؤثر سلباً على الأردن.[2]

قبل الحديث عن الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية، نريد أن نعرف الكونفدرالية، فعرف مصطلح الكونفدرالية بـ"الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي"، ويقصد هنا أن ينشأ بين دولتين أو أكثر نوع من الروابط بقصد تحقيق المصلحة المشتركة، مع احتفاظ كل دولة بسيادتها في الداخل والخارج، واحتفاظها بحقها بالتمثيل السياسي مع الدول الأخرى،

---

[1].Elazar,Daniel J."what is to prevent a federal solution?two peoples-one land-federal solution for Israel,the Palestinians,and Jordan"junary 1990.(electronic version) . www.jcpa.org.

[2].Abdul Hadi,Mahdi."The rationale of the Jordanian initiative"may31,2007.(electronic version). www.bitterlemons.international.org

بشرط أن لا يتعارض مع مصالح الاتحاد. وينتج عن هذا التفاعل والاتحاد هيكلية سياسية جديدة تكون بمثابة آلية تنظيم للتنسيق بين الدول الأعضاء.[1]

ويعني مفهوم الكونفدرالية التحالف، أي الاتحاد في مجالات ونشاطات عـــدة، وتـــأمين الحماية المتبادلة وحرية نقل البضائع والناس بينهما، وفتح الحدود والأسواق المـــشتركة. ومن أفضل الأمثلة على ذلك بلدان البنولكس، (اتحاد بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ).[2]

من هنا، يعتبر مشروع الكونفدرالية من أفضل المقترحات المستقبلية بـــين الأردن وفلسطين، إذ يحتفظ كل منهما بسيادته ونظامه وسلطته إلى جانب تعاونهمـــا فـــي كافـــة المجالات من أجل الحفاظ على مصالحهما من المخططات الصهيونية الإسرائيلية.

فهناك عدة عوامل ومقومات لازمة لتحقيق كونفدرالية ناجحة. ومعظم هذه المقومـــات متوفرة بين الأردن وفلسطين. فتشابه التركيبة السكانية، وإيمان الشعبين أنهما شعب واحد، والقرب الجغرافي التاريخي للكيانين، إلى جانب وحدتهم عام 1950 "وحـــدة الـــضفتين"، واعتبار الأردن المعبر الجغرافي والدولة الوحيدة والمحيطة بالحدود الجغرافيـــة للـــضفة الغربية، إضافة إلى رأي عام مشجع جداً للعلاقة الكونفدرالية بين الطرفين، كلها عوامـــل مشجعة لحصول هذا الأمر في المستقبل.[3]

---

[1].الخزندار, د سامي.(2000). الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية .ط2.الأردن : دار الفارس للنشر والتوزيع, ص28-29.

2. Harhoma org,n.d "Israel - Palestine - Jordan confederation " 28.1102009. www.harhome.com

[3].الفارس، مصدر سبق ذكره، ص145-147.

فالموقفان الأردني والفلسطيني متفقان على علاقة كونفدرالية مبنية على أساس مبدأ الاختيار الحر للشعبين. ولقد صرح الملك عبد الله بن الحسين: "إن مسألة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين طرحت علينا منذ سنين خلت، وكان الجواب، حينها، أن هذه المسألة يحددها الشعبان الأردني والفلسطيني، وبإرادتهما المستقلة، وبعد نيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، على التراب الوطني الفلسطيني. وأوضح الملك أنه لم يحصل شيء جديد في هذا الأمر، لا في الطرح، ولا في موقفنا من هذه المسألة... إن الكونفدرالية بالنسبة لنا صيغة وحدة بين دولتين مستقلتين استقلالاً تاماً. وعلى هذا الأساس، يمكن أن تكون نتيجة لقيام دولة فلسطينية مستقلة يتفق بعدها الشعبان على صيغة تجمع بينهما، ولا تقبل بأي حال من الأحوال أن تكون وسيلة."[1]

في هذا السياق، نرى أن الأردن متحمس لفكرة الكونفدرالية ولكن بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة. هناك آراء مشجعة للكونفدرالية، ولكنها، وفي نفس الوقت، متخوفة بأن تهدف هذه الخطوة إلى تحويل الأردن إلى الوطن البديل، فإذا حصلت الكونفدرالية، فإن هذا سيعطي الحق للفلسطينيين من الضفة بحرية التنقل والهجرة إلى الأردن. ومن الممكن أن تزداد أعداد الفلسطينيين في الأردن، وأن يتم تحويله، بالتدريج، إلى دولة فلسطينية.

أما بالنسبة للموقف الفلسطيني، فإنه دعا إلى كونفدرالية أردنية – فلسطينية بعد قيام الدولة الفلسطينية، وعلى أساس الاختيار الحر للشعب في حق تقرير مصيره. فقال السيد سليمان النجاب عضو اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير: "المهم هو تحرير الأرض وضمان

---

[1]. الفارس، مصدر سبق ذكره، ص150-151.

حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وهو الشرط الضروري للتقدم نحـــو كونفدراليـــة واقعية تخدم طموحات وتطلعات الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني... إن منطلق بحث وتطوير التعاون والتنسيق الأردني الفلسطيني المشترك هو بهدف إلزام إســـرائيل علـــى الانسحاب من أرضنا المحتلة، ووقف النشاط الاستيطاني، بما في ذلك القـــدس، وتفويـــت الفرص على ما تقوم به إسرائيل من أعمال تخريب المسيرة السلمية."[1]

على الرغم من تحمس الطرفين لفكرة الكونفدرالية، إلا أن المخاوف الأردنية أكبر من المخاوف الفلسطينية. فبعد فك الارتباط، أصبح الأردن يرى الكونفدرالية عبارة عن تحميل للهموم والعبء الفلسطيني والإسرائيلي، وتخوف من استغلال إسرائيل الأردن كمخـــرج للتخلص من المشكلة الديمغرافية الفلسطينية. أي بدل أن تكون الكونفدرالية حلاً للقـــضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي، فإنها من الممكن أن تـــصبح حـــلاً للمـــشكلة الديمغرافية السكانية الفلسطينية. فبالإضافة إلى ذلك يوجد موضوع الهوية الأردنية والتي تواجه الأردن. ففي حال حدوث كونفدرالية ستتوسع الهوية الأردنية إلى حدود المملكـــة التي ستشمل الضفة الغربية، أي توسيع نطاق الهوية الأردنية لغالبية السكان الفلسطينيين. وتأتي هنا مسائل الاندماج والولاء والهوية، وكلها مسائل ما زالت غير واضـــحة وغيـــر محلولة مما سيؤدي إلى تحول هذه المسائل إلى وضع أكثر خطورة مما هي عليه الآن.[2]

---

[1]. الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص44–45.

[2].AL Rantawi, Oraib."Jordan and the Palestinian guestion"june, 8.2007.(electronic version). www.dailystareygpt.com.

فيعتبر من الخطورة أن ينشأ نوع من الاتحاد مع فلسطين قبل حصولها على استقلالها وسيادتها الكاملة. إذ يوجد كثير من الاتجاهات الفلسطينية النافذة في السلطة الفلسطينية تدعو إلى ذلك. ولكن لو حصل هذا الأمر، فإن ذلك من الممكن أن يؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير ولاغياً بذلك لحق العودة. ضمن هذا الاتحاد، وازدياد تدفق السكان من الغرب إلى الشرق، سيتحقق حلم إسرائيل بتحقيق دولة فلسطينية على أرض الأردن، لأن الاتحاد سيكون بديلاً للدولة الفلسطينية حكماً."[1]

إن هذه الشريحة من السكان والقيادة الفلسطينية التي تخلت عن حلمها بتحرير أراضي فلسطين كلها، وعن سياساتها، كالكفاح المسلح، وأصبحت تميل لاتفاقيات السلام، وللعمل على حل هذه القضية، فقد أصبحت ميالة لعمل اتحاد كونفدرالي سواء كان مع الأردن أم مع إسرائيل، وخصوصاً أن جميعهم في المثلث نفسه، ولكن مع التحفظ بتحقيقهم أولاً استقلالها وسيادتها على أراضي الضفة الغربية، فهم يرفضون أي حل قبيل إعلان دولتهم المستقلة. وهم حالياً في مرحلة مواجهة مع إسرائيل وأعمالها وسياستها التي ما زالت رافضة لدولة فلسطين ذات السيادة التامة. ويرفض المتشددون الإسرائيليون حتى رموز الدولة كعلمها، نشيدها، واستخدام كلمة الدولة بدل الكيان، وغيرها من الأمور، مما سيشكل عقبة أمام تحقيق المصلحة الفلسطينية، وأمام تشكيل الاتحادات مع الدول المجاورة، وخاصة الأردن.[2]

---

[1].النحاس مصدر سبق ذكره، 84.

[2].Elazar, source used before.

فلدى كلا الطرفين الفلسطيني والأردني رغبة في تحقيق الكونفدرالية، ولكن بعد إعلان فلسطين أنها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة. وهذا الأمر معتمد بالدرجة الأولى على موقف إسرائيل. فموافقتها أو رفضها يشكلان العامل المهم في تحديد مستقبل العلاقات الأردنية والفلسطينية.

يعتبر الأردن بقيادة الملك عبد الله الدولة المثالية لتنسيق العمليات التفاوضية بين إسرائيل وفلسطين. وقد شكلت المبادرة العربية التغطية المثالية للمشاركة الأردنية لإحياء هذه المفاوضات. وللأردن أهمية في سد فجوة الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. رغم ذلك، فإن إسرائيل لم تتبع نهجاً أكثر إيجابية في المبادرة العربية التي طالبت بحق العودة حسب القرار 194، ودعت إلى حل الدولتين على أساس قرار 242. كل هذه الأمور ما زالت إسرائيل ترفضها رفضاً تاماً. من هنا رشحت شخصيات بارزة إلى علاقة وثيقة بينهم وخاصة في المستقبل.[1]

ورغم ان هناك تحمس من الطرف الأردني والفلسطيني للتعاون والاتحاد، إلا أن هناك عدة أمور وإشكاليات، وليس من المضمون أن يقدم الاتحاد الكونفدرالي حلولاً نهائية لها كمشكلة اللاجئين. إذ تعتبر قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين والمواطنين الأردنيين من أصول فلسطينية من أعقد جوانب الحل النهائي ليس للقضية الفلسطينية فحسب بل أيضاً للخيار الكونفدرالي الأردني والفلسطيني. وقد أشار إلى هذا الموضوع

[1].Susser. Asher.''Jordan and the arab initiative" may31, 2007. (Electronic version). www.bitterlemons_International.org.

وزير خارجية الأردن عبد الكريم الكباريتي معلقاً "أن الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية مرهونة بإيجاد حل لمشكلة اللاجئين، وإجراء استفتاء في كلا البلدين."[1]

إن عدم حل قضية اللاجئين قد تسبب في عدة مشاكل ومخاوف، سواء للأردن أم لفلسطين. فالأردن متخوفٌ أنه، وبعد حدوث علاقة كونفدرالية، أن يضطر لقبول قسم من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان، وخاصة إذا حصلت الكونفدرالية قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة. ويكمن الخوف الأكبر من موقف إسرائيل التي يرتبط خيار العودة بشكل رئيسي بها، إذ من الممكن أن تكون إسرائيل متساهلة في بعض الأمور، وذلك لتحقيق الكونفدرالية التي قد تكون بديلاً عن خيار الدولة الفلسطينية. أما المشكلة الأخرى، فتكمن في ارتباط العلاقة الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية بالبعد العربي الإقليمي. فالأطراف التي تضم اللاجئين مثل الأردن ومصر ولبنان لن ترضى بتحويل قضية اللاجئين من إطار إقليمي متعدد الأطراف إلى إطار ثنائي، ولا أن تصبح القضية قطرية، تخص كل دولة بشكل منفرد. هذا سيشكل عائقاً في طريق الكونفدرالية .[2]

من هذا المنطلق، توجد أراء تشجع الكونفدرالية بين فلسطين والأردن وإسرائيل معاً، أي أن تشكل الدول الثلاث كونفدرالية اتحادية بينها لما يعود بالمصلحة على كافة الأطراف، وخاصة أن الفائدة ستكون أكبر على فلسطين والأردن، لأن الكونفدرالية الثنائية بينهم لا تكفي لحل القضايا المتعددة التي تسيطر عليها إسرائيل، بما أنها هي الأقوى في العلاقة المثلثية. فلو حصل هذا الأمر، ستقوم إسرائيل والأردن وفلسطين بتأهيل بعض

---

[1].الفارس، مصدر سبق ذكره، ص190.

[2].الخزاندر، مصدر سبق ذكره، ص98-99.

المناطق المتفق عليها، والمرشح أن تكون مناطق بين حدود الأطراف الثلاثة كأريحا، مثلاً، وإمدادها بالبنية التحتية والمنشآت، واستيعاب حوالي 600.000 من اللاجئين، وستساهم كل من الدول الثلاث بـ10% من الميزانية والدول العربية بـ30%، وستسهم الأمم المتحدة بـ40%، إذ تقدر كلفة مشروع إعادة التأهيل 20 مليار دولار. ومن الممكن أن ينفذ خلال خمس سنوات. فكما نرى، فإنه من الممكن أن يعود هذا الاتحاد بالفائدة الكبرى على مصلحة الأردنيين والفلسطينيين.[1]

أما بالنسبة لقضايا أخرى مثل قضية القدس، فهي مرتبطة أيضاً بالموقف الإسرائيلي. ولو حصلت كونفدرالية بين الأردن وفلسطين، ولجأ الطرفان إلى إعلان مبدئي أن عمان أو أي مدينة في الضفة الغربية ستكون العاصمة المشتركة، فإن هذا سيؤدي إلى إضعاف القدرة العربية بالمطالبة بالقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية، ويبقى وضع القدس حساساً، إذ إنه من الصعب أن تتنازل إسرائيل عنها، حتى لو حصلت كونفدرالية ثلاثية تضم فيها إسرائيل.[2]

تجدر الإشارة هنا إلى موقف إسرائيل من الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية، فمعظم السياسيين الإسرائيليين يميلون إلى حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن. يرى حزب الليكود من وراء الكونفدرالية وطناً بديلاً للفلسطينيين. أما حزب العمل فيؤمن بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كمرحلة انتقالية نحو خيار الكونفدرالية. وبغض النظر عن مواقف الأحزاب الإسرائيلية، يبقى هاجس الأمن هو المسيطر على سياسة إسرائيل. وإذا شعرت

---

[1].Harhoma org,source used before.

[2].الفارس، مصدر سبق ذكره، ص195.

إسرائيل أنه من وراء هذه الكونفدرالية ستؤمن مصالحها كالأمن، والميـــاه، والاقتـــصاد، والسكان وغير ذلك، فسوف تكون من المشجعين لها، ولكن بشرط أن لا تتمتع فلـــسطين باستقلالية تامة عن إسرائيل.[1]

فمن هذا السياق تنوعت أراء الأحزاب الإسرائيلية ، ولكن تأتي المخاوف من أن لا توافق إسرائيل على دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وأن ترضى فقط بدولة فلـــسطينية ذات سيادة ناقصة، بحيث تبقي لها دوراً بين الأردن وفلسطين وتظل بذلك متحكمة في كثير من الأمور، وخاصة الممرات بحجة أسباب أمنية.

رغم ذلك، تدرك إسرائيل أنها لا تستطيع أن تبقى محتلة لأراضي الضفة الغربية. ولكن، مع ذلك، فإن تنازلها بشكل رسمي، واعترافها بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة أيضاً يعتبر من الأمور غير الموافق عليها، وذلك لأسباب أمنيّة. الكثيرون يعتبرون أن أفـــضل حل هو إلحاق الضفة الغربية بالأردن، وإلحاق غزة بمصر. وهنا تخرج إســـرائيل بأقـــل المخاسر، وخصوصاً إن التوترات والصراعات بين حماس وفتح لن تكون من المسؤولية الإسرائيلية. ولو وافق الأردن على هذا الحل، فسيضع نفـــسه فـــي مـــأزق لـــيس مـــع الفلسطينيين فقط، بل أيضاً مع شرق الأردنيـــين المتعـــصبين الـــذين يرغبـــون بعـــودة الفلسطينيين.[2]

---

[1].المصدر السابق، ص205-207.

[2].الصفدي، أيمن."الحديث عن الكونفدرالية".جريدة الغد.2007.6.18.(نسخة الكترونية).
www.alghad.com

أما بالنسبة لموقف أمريكا، فهي تتمتع بنفوذ سياسي كبير في منطقة الشرق الأوسط، وهي الحليف الأول لإسرائيل، وموقفها من القضية الفلسطينية مثل موقف إسرائيل مشجع لحل القضية من خلال الأردن، دون قيام دولة فلسطينية مستقلة. ومن الممكن أن تضغط أمريكا على كلا الجانبين الأردني والفلسطيني للقبول بهذا الأمر.[1]

على الرغم من الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية على فلسطين والأردن، إلا أنه من غير المتوقع حدوث مثل ذلك الأمر دون رغبة الرأي العام، والنخب السياسية، أو على الأقل على المدار القريب، وخصوصاً أن الشعبين يبدوان أكثر وعياً بالأمور والأحداث التي تحدث حولهما ومتابعين لأخبار القضية الفلسطينية. فجميعهم في حالة انتظار لحدوث حل عادل وشامل يرضي الطرفين الأردني والفلسطيني.

من هذا المنطلق، يسعى الأردن باستمرار لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً، ويطالب الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة القضية الفلسطينية، والضغط على إسرائيل لكي تطبق قرارات الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين، والعودة إلى ما وراء أراضي 67. ويطمئن الملك شعبه مؤكداً على أن جهود الأردن مع الولايات المتحدة انصبت على ضرورة تفعيل دورها لتحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف أن الولايات المتحدة أكدت التزامها بضرورة إقامة دولة فلسطينية بحيث يتحقق السلام عن طريق حل الدولتين، كما أكد على أن الولايات المتحدة هي التي تتحمل المسؤولية الأولى تجاه إحلال

---

[1]. الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص117-120.

السلام في منطقة الشرق الأوسط وإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بما أنها هي القوة العظمى في العالم.[1]

فما سيناريوهات الحل الكونفدرالية إلا عبارة عن احتمالات وتصورات مستقبلية لكيفية جعل هذا المشروع بمثابة الحل النهائي للمساومات بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، والتجاوز، عن طريق الكونفدرالية، مجموع الإشكاليات التي تعيق عملية السلام. يجب على الأردن وفلسطين أن يستمرا بموقفها الثابت، وبأن لا يكون هناك خيار كونفدرالية دون تحقيق دولة فلسطينية مستقلة.

فيعتبر مرشح قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية بعد تحقيق استقلال فلسطين وتمتعها بالسيادة التامة الخيار الأفضل بين الخيارات المتاحة. إذ ستكون علاقة الأردن وفلسطين علاقة متينة مبنية على أسس واضحة وراسخة. ولكن تبقى الإشكالية في هل ستعترف إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة، وهل ستوافق على حل قضية اللاجئين وحق العودة. والأغلب أن هذا الموضوع سيقابل بالرفض من قبل إسرائيل. أما الخيار الثاني فهو حدوث كونفدرالية أردنية فلسطينية بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة، ولكن ناقصة السيادة. وهنا قد يتحقق خطر منع فلسطين من سياتها الناقصة وبألا تمتع بإمكانيات وجود جيش لها، ويتم وتقليص سلطاتها في العلاقات الخارجية. ولكن من الممكن أن يكون

هذا الخيار مقبولاً من كافة الأطراف. أما الخيار الأخير، فهو قيام كونفدرالية بعد إعلان دولة فلسطينية مستقلة، ولكن من قبل القيادة الفلسطينية. وهذا أسوء الخيارات، إذ

---

[1].وكالة الأنباء الكويتية."الملك عبد الله.. تصاعد وتيرة العنف في العراق يؤثر على الأمن والاستقرار الإقليمي".2007/5/10. (نسخة الكترونية).

www.kuna.net.kw

إنه غير مرغوب من قبل الأردن، ولا يفتح المجال للتعاون مع الخارج، ولا يسمح لفلسطين أن تمارس سيادتها بشكل حقيقي.[1]

فهناك تنوع في الاحتمالات المستقبلية، ومن الممكن بجانب ذلك حدوث خيار غير متوقع. إذ إن جميع الظروف الدولية والإقليمية ستؤثر على العلاقات المستقبلية والخيارات المتاحة لفلسطين.ولكن يبقى العامل الاساسي نتائج المفاوضات والمساومات مع إسرائيل ستحدد الأسس التي تبنى عليها العلاقات والخيارات المستقبلية.

ويجدر الاشارة ان في هذا العصر، أصبحت تتجه الحركات السياسية الإقليمية اليوم نحو تعزيز وإحياء فكرة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، فهناك تحركات عدة حصلت في واشنطن، ورغم عدم تسرب أية معلومات حول هذا الموضوع، إذ بدأت زيارات رؤساء الدول واضحة. وقد أعلن رئيس وزراء إسرائيل، حينها، إيهود أولمرت، أمام الكونغرس أن صبره نفذ، وواضح أن إسرائيل تبحث عن حل. ثم جاءت زيارات الرؤساء العرب إلى واشنطن. كل هذه التحركات السياسية كان مخططاً لها، وكلها تتجه إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط مرة أخرى. فصحيح أننا نعلم أن تاريخ الأردن وفلسطين لا يمنع فكرة الوحدة، ولكن كلا الطرفين لا يريد أن تكون هذه الوحدة على حساب الطرف الآخر.[2]

أصبحت الدول العربية لا تعيق هذا الاتحاد، وباتت سوريا معزولة نوعاً ما، بينما مصر منشغلة بقضاياها الداخلية، وأهمها قضية حكم حسني مبارك، أما بالنسبة للعراق،

---

[1]. الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص126-131.

[2]. ديلواني، طارق. "حديث الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية مرة أخرى"، مجلة العصر.2006.6.13 (نسخة الكترونية). www.alasr.ws

فقد طرد من الصراع العربي – الإسرائيلي، إضافة إلى انشغاله بأموره وأمنه الـداخليين. وبالنسبة للسعودية، فقد أصبحت علاقتها وطيدة مع الأردن، ولن تعارض أيضاً لبنان هذا الاتحاد، إذ وجدت لها مصلحة في تخلصها من السكان الفلـسطينيين اللاجئـين، الـذين يسكنون عندها. فهناك تشجيع كبير، سواء كان على الساحة الإقليمية أو الدولية. إذ بدت جميع الدول مصرة على إنهاء هذا الصراع والوصول إلى حلول مرضية لكافة الأطراف. ويبقى الدور على الأردن وفلسطين في أن يستمرا في طريق التعاون، لكن دون نـسيان الشرط الأساسي، وهو قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سـيادة، حتـى لا يتحـول هـذا المشروع من مصدر قوة إلى مصدر ضعف.[1]

في النهاية، لا يوجد هناك أية معارضة ضد الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية من حيث المبدأ من قبل الدول الإقليمية والدولية، وخاصة من قبل الأردن وفلسطين وإسرائيل. إذ إن المقومات موجودة، والعلاقات التاريخية للكيانين والشعبين ما زالت مؤثرة في النفـوس، حتى في الوقت الحالي. والغاية من هذا الخيار المستقبلي هي الوحدة العربية، وفتح الباب للدول العربية الأخرى، ولكن يبقى عامل موازين القوى يلعب دوراً فـي هـذا الخيـار. فوجود الاحتلال، وعدم ثبات إسرائيل على رأي واضح وسياسة ثابتة يجعل هذا الخيـار المستقبلي غير مؤكد حدوثهز وسيعود هذا الخيـار بالمـصلحة الكبـرى علـى الأردن وفلسطين، ولكن بعد قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وهنا، من الممكن أن تـشكل الأردن وفلسطين قوة ردع ضد أعمال الصهيونية، وضد مـشاريعها كـالوطن البـديل،

---

[1].Al Rantawi, source used before.

والتهرب من تحقيق دولة فلسطينية مستقلة. لذلك فإنه من الممكن أن ترفض إسرائيل هذا الخيار لعلمها بذلك، وتبقى الخيارات المستقبلية غير واضحة وغير ثابتة. لكن من الممكن في المرحلة الحالية أن تقوم الدول العربية بتوحيد إرادتها وجهودها من أجـــل المـــصلحة العامة.

الخاتمة:

في النهاية، تعتبر العلاقات الاردنية الفلسطينية كأي علاقة ذات أبعاد موضوعية ومعنوية متعددة تشمل روابط تاريخية ووجدانية، ولا يمكن تخيل كليهما بمعزل عن هذه العلاقة. إن هذه الروابط القومية والتاريخية والجغرافية والسياسية والديمغرافية بين الشعب الأردني والشعب الفلسطيني جعلت مصيرهما وحياتهما ومستقبلهما واستقرارهما واحداً. ورغم أن لكل منهما خصوصيته ووظائفه الخاصة وهويته الداخلية الا إنهما مكملان لبعضهما البعض لدرجة كبيرة، إذ كانا ضمن ما يعرف ببلاد الشام، حتى جاء الاستعمار، وقسم هذه البلاد، ووضع الحدود وفق معاهدة سايس بيكو.

من هنا، تراوحت العلاقات بين الأردن وفلسطين ومرت بمراحل تعاون، ومراحل أخرى من التوتر والانفصال، بالإضافة إلى الظروف الخارجية التي تعرض لها الكيانان من الاحتلال الصهيوني، وتهجير أعداد هائلة من اللاجئين، وحصول الأردن على استقلاله وتأسيس الفلسطينيين لمنظمة التحرير الفلسطينية على أساس شعورها بضياع الهوية الفلسطينية داخل الدول العربية، مما أدى الى توتر العلاقات لفترة من الزمن. ولكن رغم المخاوف والتوترات إلا أنهما أدركا أنه مهما تباعدت العلاقات فسيبقيان بحاجة لبعضهما البعض، ولو اختارا الانفصال وقطع العلاقات فسيكون ذلك على مستوى السياسي، وليس على مستوى العلاقات الاجتماعية. إذ لن يرضى الشعبين بقطع العلاقات مع الأهل والأقارب في الضفة المجاورة، وخصوصاً أنّه وبعد وحدة الضفتين عم البلدين الشعور القومي والوحدة والأسرة الواحدة. ورغم الخلافات والتوترات التي حدثت بين الشعبين ،

استطاع الشعبان تناسي الأحداث السيئة والبدء بصفحة جديدة تضمن التعاون والأخوة، وخاصة بعد إدراكهما أن مصالحهما الحالية والمستقبلية مشتركة ومرتبطة مع بعضها البعض. وأصبح الاندماج فيما بينهما يكاد يكون كاملا في كافة مرافق الحياة، وأصبح الشعبان يشكلان أسرة واحدة تجمعها روابط النسب والمصاهرة والعمل والمصير الواحد المشترك.يتوجب الذكر هنا أن الاردن يعتبر أكثر الدول العربية التي أخذت النصيب الأكبر من المهاجرين واللاجئين الفلسطينيين، والذين يعتبر وضعهم أحسن بكثير من الفلسطينيين المهاجرين واللاجئين في الدول العربية الأخرى. ورغم انتشار مزاعم الحقوق المنقوصة و احساس الفلسطينيين بضياع هويتهم وكثرة المخاوف من الطرف الآخر، إلا أن كلّ هذه المخاوف والخلافات ليست دائمة، ولم تحصل بين الأردن وفلسطين فقط، إذ زاد الشعور بالهوية القطرية في معظم الدول العربية.فلقد اثر اللاجئين الفلسطينيين في الاردن على سياستها الداخلية و الخارجية خاصة في قضايا المتعلقة بفلسطين ,اذ تعتبر القضية الفلسطينية جزء لا يتجزء من الاردن و لا تستطيع الاردن الانفصال عن هذه القضية و عن الامور المتعلقة باللاجئين , فتعتبر قضية اللاجئين من اصعب و اعقد القضايا التي يواجهها الصراع العربي الاسرائيلي فحتى الان لا يوجد اي اتفاق او حل نهائي لهذا الموضوع ورغم تعدد الحلول المقترحة و المشاريع المطروحة الا انه لن يصل الطرفان الى اتفاق معين,وهذا الامر يؤثر بشكل مباشر على الدول المستقبلة للاجئين و خاصة الاردن المتخوفة من فكرة الوطن البديل وذلك لان معظم المخططات والمشاريع الاسرائيلية ترى الاردن كوطن بديل للفلسطينيين ,وبما ان هذه المشاريع لن تعود بالفائدة

على الاردن و اللاجئين فيجب ان يعملو معا لرفع هذه المخططات والدفاع عن حقوق اللاجئين و خاصة حق العودة.

وبالرغم من أن علاقة الشعبين الاردني والفلسطيني اصابها بعض التشويش بسبب وجود الفلسطيني الكبير داخل الاردن، الا أن الشعبين أدركا، في الوقت الحالي، ان مصالحهم مشتركة، وأنه يجب التركيز على إيجابيات العلاقة ومحاولة تطويرها. غير أن الأردن استطاع تحقيق الاندماج والتكامل الاجتماعي أكثر من باقي الدول، إذ ادى اندماج الجيلان الجديدان معاً بغض النظر عن الأصول الى تجنب عدة مخاوف كالانتماء ,الهوية ,الولاء ،التوطين,و لم يعد هناك مخاوف من السيطرة الاردنية على تمثيل الشعب الفلسطيني وعلى التدخل بالقضايا الفلسطنية.

فبدأت جميع الشكوك والتوترات التي كانت موجودة بين الشعبين تنحل تدريجيا، لانهم ادركوا إنها لن تعود بالفائدة على اي طرف، بل ضعف العلاقات ستستغل من قبل العدو الإسرائيلي من أجل تحقيق فكرة الوطن البديل. فلقد أوضحت الرسالة أن المصالح بين الأردن وفلسطين لم تعد مصالح متضاربة، بل على العكس، متفقة على مبدأ ضرورة استرجاع الحقوق الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وبذلك ستكون الحجر الأساسي للتعاون والتفكير بإنشاء كونفدرالية، إضافة إلى الرفض التام لفكرة الوطن البديل.

فمهما توترت العلاقات إلا ان التاريخ يشهد أن التعاون والوحدة كانا أكثر بكثير من مواقف الصدام. فستبقى العلاقة ما بين الشعبين علاقة عائلة واحدة يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من التعاون في الفترة الحالية، والمستقبلية، إذ إن حدوث تعاون واتحاد كونفدرالي قد

يفتح الباب أمام باقي الدول العربية للاحداث تعاون أكبر فيما بينهم، والذي بدوره سيشكل قوة أمام أي تهديد موجه نحو الدول العربية. فالعلاقة بين الأردن وفلسطين والشعبين علاقة قوية ومتينة بغض النظر عن بعض الثغرات، ومبشر لها بمستقبل جيد مبني على التعاون والإخاء.

المصادر و المراجع

- التل، سعيد,(1990)، ال**شعب الأردني الشعب الفلسطيني ماضي واحد ومصير واحد ومستقبل واحد**، ط1، عمان: دائرة المكتبة الوطنية.
- صايغ، يزيد يوسف، (1987)، **الأردن والفلسطينيون**، ط1، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.
- التل، سعيد، (1984)، **الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية**، ط1، عمان: دار الجليل للنشر.
- عبد الرحمن. د. أسعد وهاني الحوراني، " **تطور مفهوم العلاقات الأردنية – الفلسطينية**". 1996. السياسة الفلسطينية، ع 10.
- الفايز، عصام أحمد، (1995).**النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني**. د.م. د.ت.
- محافظة، د. محمد أحمد سليمان، (1983)، **العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية 1939 – 1951**، ط1، عمان: دار الفرقان ودار عمار.
- نافع ، إبراهيم، " **اتجاهات العلاقات الأردنية – الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل** ". 1990. السياسة الدولية ، ع 136.
- يحيى, د.عادل حسين. (1998). **اللاجئون الفلسطينيون 1948 – 1998 (تاريخ شفوي)**. ط1. رام الله : المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.

- كناعنة، د. شريف. (1992).**الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير**. ط1. القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية.
- فرسون، سميح. (2003). **فلسطين والفلسطينيون**. عطا عبد الوهاب. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة.
- نور بدر،**اللاجئون الفلسطينيون في الاردن**,مذكرة.
- البوادري، جمال.(2001). **اللاجئون الفلسطينيون في الأردن**,مذكرة, د.م: مديرية الصحافة المحلية .
- **قضية اللاجئين الفلسطينيين والتوطين ومزاعم الحقوق المنقوصة**، مذكرة من التيار الوطني الأردني حول العلاقة الأردنية الفلسطينية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
- لنت، جنرال جميس. (1990). **الحسين**. اللواء ركن شفيق جميعان.ط1. عمان: دار النشر مطابع قوات مسلحة.
- حبيب الله، غانم.(1987). **علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني 1964 – 1976 بين التنسيق والصدام**. دار الأسوار – عكا: مؤسسة الثقافة الفلسطينية.
- سالم النحاس، **العلاقات الأردنية الفلسطينية**، مذكرة.
- آزرت، دونا.(2001). **من اللاجئين إلى المواطنين**. توفيق أبو بكر.ط1.عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية.

- كيالي, ماجد."**قضية اللاجئين الفلسطينيين أسبابها، أبعادها, مقاربات سياسية لحلها**".1996.صامد الاقتصادي,ع 105.
- عطايا، أمين محمود."**قضية اللاجئين الفلسطينيين جذور المشكلة وآفاق الجيل**". 1996.صامد الاقتصادي، ع105.
- عبد الحافظ, محمد حسين."**جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين الفلسطينيين**".1996.صامد الاقتصادي, ع105.
- حنفي، ساري. (2001).**هنا وهناك نحو تحليل للعلاقات بين الشتات الفلسطيني والمركز**. ط1. رام الله: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع.
- أبو سته، د. سليمان. "**مشكلة اللاجئين أساس القضية الفلسطينية**".2000. رؤية، ع20.
- خواجا، مروان وآجا تلتنز. (2005).**الهجرة و الاوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الاردن**.علي شتيوي. ط1. إربد: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية.
- الشاعر، وهيب. (2004). **الأردن...إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- **حلقة نقاش حول الهوية الوطنية وازدواجية الولاء السياسي في الأردن** ، مذكرة، المركز الأردني للدراسات والمعلومات.
- الشناق، د.عبد المجيد." **الأردن تاريخ والهوية** ".2007 .المجلة الثقافية,ع68-69.

- مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية "**العلاقات الأردنية الفلسطينية**".1996.السياسة الفلسطينية، ع12.
- قاسم، أنيس فوزي."**العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد رحيل الملك حسين**".1999. الدراسات الفلسطينية، ع38.
- التل, طارق ." **أسطورة وسوء الفهم في العلاقات الأردنية الفلسطينية** ".1996.السياسة الفلسطينية,ع12.
- الفارس، تيسير. (2001). **عبد الله الثاني، مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية**. ط1.عمان: دائرة المكتبة الوطنية.
- الأزعر، محمد خالد. "**التسوية السياسية وقضية اللاجئين الفلسطينيين**".1996. صامد الاقتصادي، ع105.
- معوض، د. أحمد. (1959) .**لن نكون لاجئين**. ط1. القاهرة: مطبعة المدني.
- بعباع,د.خالد ابراهيم."**اللاجئون الفلسطينيون العودة و \ أو التعويض**".2000.رؤية,ع2.
- سالم، وليد."**قضية اللاجئين من منظور المواطنة والدولة**".1998. شؤون تنموية، ع1و2.
- صالح, د. محسن. (2003). **فلسطين دراسة منهجية في القضية الفلسطينية**.ط1. مصر: مركز الإعلام العربي.

- الشناق، د. فاروق صـــيتان. (2003). **قـــضية اللاجئـــين الفلـــسطينيين البعـــد الإسرائيلي لقضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين**. ط1. عمان: اللجنة الملكيـــة لشؤون القدس.
- غازيت، شلومو. "**قضية اللاجئـــين الفلـــسطينيين الحـــل الـــدائم مـــن منظـــور إسرائيلي**".1995. الدراسات الفلسطينية، ع22.
- ناجي، د. طلال. (2002). **قضية اللاجئين وحق العودة**. ط1. لبنـــان: مؤســـسة الرؤى للطباعة والنشر والتوزيع.
- خير، فاطمة. "**البعد الـــدولي لقـــضية اللاجئـــين الفلـــسطينيين**".1996. صـــامد الاقتصادي، ع.105.
- الأسدي, عبده. "**قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الإســـرائيلي**". 1996. صامد الاقتصادي، ع105.
- الأزعـــر، محمـــد خالـــد. "ال**مـــداخل الإســـرائيلية لتـــسوية قـــضية اللاجئـــين الفلسطينيين**".1994. شؤون عربية، ع79.
- الرياشي,سليمان."**قضية اللاجئين الفلسطينيين**".2000.المستقبل العربي,ع.252.
- الحسن، خالد.1985.**الاتفاق الأردنـــي الفلـــسطيني للتحـــرك المـــشترك** "عمـــان 1985/2/11". ط1. عمان: دار الجليل للنشر.
- وقائع أوراق عمل مؤتمر العلاقات الأردنية – الفلسطينية (1994) القدس: جمعية الاقتصادية العرب.

- الشقاقي، د. خليل." **العلاقات الفلسطينية – الأردنية وعملية البنـــاء الـــوطني**". 1996.السياسة الفلسطينية،ع10.
- الجرباوي، د. علي و د. وليد مصطفى ومروان البرغـــوثي (1994). **آراء فـــي المعاهدة الأردنية الإسرائيلية.ط1. فلسطين: منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية.**
- الحمارنة، مصطفى وخليل الـــشقاقي وروزمـــاري هـــوليس.(1988). **العلاقـــات الأردنية الفلسطينية: إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل**.ط2.عمـــان: مركـــز الدراسات الاستراتيجية.
- العناني، جواد."**العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء احتمـــالات قيـــام الدولـــة الفلسطينية**".1997.الدراسات الفلسطينية,ع.29.
- درابر، ج.أي.(1985). **نقض الأطروحة الإســـرائيلية حـــول الـــوطن البـــديل.** ط1.عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع ودار صامد للدراسات والنشر.
- الخزندار, د سامي.(2000). **الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية .** ط2. الأردن : دار الفارس للنشر والتوزيع.

- **مصادر الاكترونية**
- وصلة الكترونية، إمارة شرق الأردن خلفية تاريخية، موقع الوثيقة.

www.alwathika.com

- وصلة الكترونية، الانتداب البريطاني على فلسطين، موسوعة الحرة (المعرفة).

www.marefa.org

- وصلة الكترونية,نص وعد بلفور 1917,تاريخ فلسطين المصور.

www.historypal.blogspot.com

- وصلة الكترونية,حرب 1948,المعرفة.

www.marefa.org

- عدد اللاجئين المسجلين في 30حزيران من كل عام لغاية العام 2009,جدول احصائي.

www.unrwa.org

- الشولي,زياد."مشاريع التوطين و حق العودة"..

www.al-moharer.net

- السبيعي, سعود مطلق. "الملك عبد الله الأول بن الحسين مؤسس المملكة الأردنية.خياط فلسطيني قام باغتياله خوفاً من توقيع اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل".الرؤية. 15 نوفمبر 2009(نسخة الكترونية) (استرجعت بتاريخ 24 أغسطس).

www.arrouiah.com

- وصلة الكترونية، الملك حسين بن طلال.

www.yabyrouth.com

- عبد الله، ماهر. "موسى أبو مرزوق... السياسة الأردنية تجاه حماس"1999/9/15. (استرجعت بتاريخ 2004/6/4) .

www.aljazeera.net

- بيري، سميدار." يديعوت الإسرائيلية: على خطى والده الراحل.. عبد الله الثاني يخلع قفازيه بوجه نتنياهو" .

www.akherkhaber.net

- أبو رياش، موسى إبراهيم." حديث الملك كما فهمته".

www.akherkhaber.net

- السيلاوي، سعد. "مقابلة خاصة مع العاهل الأردني". 2003/8/3. (استرجعت بتاريخ 7أغسطس 2004).

www.alarabiya.net

- أبو كشك، غازي." شخصيات فلسطينية تؤكد على دور الملك في الدفاع عن القضية الفلسطينية". 2008/2/7.

www.palvoice.com

- سفارة المملكة الأردنية الهاشمية(تل أبيب). د.ت. "موقف الأردن تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي" .

www.jordan.gov.jo

- عبد الله الثاني: "الحفريات قرب مسجد الأقصى استفزازية" .

www.akherkhaber.com

- غرغور, رنا صباغ."ماذا يخبئ المستقبل للأردن".21أيلول 2009.(نسخة الكترونية).

www.commongroundnews.org

- الصائغ, زياد. "تعليقاً على مقال جهاد الزين: "الوطن البديل أخطر من التوطين"، هذه هي أرقام الواقع الأردني..الفلسطيني".10-9- 2009.(نسخة الكترونية).

www.lpdc.gov.lb

- الجمعية العراقية الكويتية.(2009). شخصيات أردنية بارزة تقول: أن الأردن لن يكون وطناً بديلاً للفلسطينيين. (استرجعت بتاريخ 1-9-2009).

www.aljeeran.net

- الوريكات، أ.عارف موسى."الخيار الأردني في التصور الإسرائيلي".2009.مجلة العلوم الإنسانية،ع.43(نسخة الكترونية).

www.ulum.nl

- الصفدي، أيمن."الحديث عن الكونفدرالية".جريدة الغد.2007.6.18.(نسخة الكترونية).

www.alghad.com

- وكالة الأنباء الكويتية."الملك عبد الله.. تصاعد وتيرة العنف في العراق يؤثر على الأمن والاستقرار الإقليمي".2007/5/10. (نسخة الكترونية).

www.kuna.net.kw

- ديلواني، طارق. "حديث الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية مرة أخرى"، مجلة العصر.2006.6.13 (نسخة الكترونية).

www.alasr.ws

مصادر أجنبية

Elazar, Daniel J ."what is to prevent a federal solution? two peoples-one land-federal solution for Israel, the Palestinians, and Jordan" junary 1990.(electronic version) .
www.jcpa.org.

Abdul Hadi, Mahdi."The rationale of the Jordanian initiative" may31, 2007. (electronic version).
www.bitterlemons.international.org

Harhoma org,n.d “Israel - Palestine - Jordan confederation “ 28.1102009.
www.harhome.com

AL Rantawi, Oraib. "Jordan and the Palestinian guestion"june,8.2007.(electronic version).
www.dailystareygpt.com.

Susser. asher. ’’Jordan and the arab initiative” may31,2007.(Electronic version).
www.bitterlemons_International.org